

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

إن مراقبة الأسواق العالمية لمسار البترول المتنامي، سعرا عرضا واستهلاكاً في وسط تتضارب في التحليلات الاقتصادية و التوقعات المستقبلية حول اتجاهات الرياح الجيوسياسية التي تغير من مسار الأسعار صعودا أو هبوطا ليس بالأمر اليسير خاصة عندما تتجاذب الأسواق البترولية في ظل الأحداث المتباعدة و تلك الضبابية التي تلف الإحصائيات الخاصة ب:

- حجم العرض

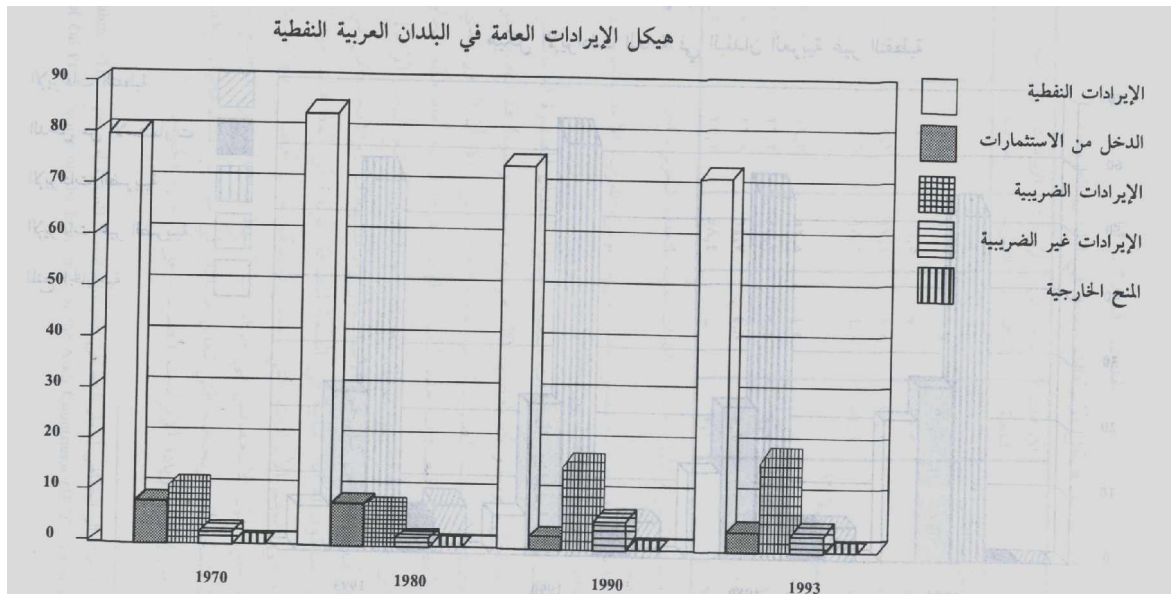
- حجم الطلب

- نمو استهلاك الطاقة العالمي

تؤثر تقلبات أسعار البترول بالإيجاب أو السلب على خزانة الدولة حسب حالتها وعلى البورصات العالمية لكثرة الأنباء المتناقضة في المواضيع ذات العلاقة بها. التطورات الحالية و الماضية في أسعار البترول تؤكد الخصوصية المثالية لهذا المنتج و الذي يستدعي فهم كيفية تشكل أسعاره. من منطلق الأحداث و المعطيات المدونة في تاريخ الاقتصاد يبرز أن الحاكم الاقتصادي الفعلي الحقيقي لهذا الموضوع هو السوق.

للبنترول مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الخام لدى البلدان المنتجة - الجزائر - مما يجعله المرتبة الأولى بين جميع القطاعات و هذا الشكل يبين مساهمة هذا القطاع في اقتصادات الدول العربية المنتجة كإبراز لموقعه الحساس في الاقتصاد الوطني:

الشكل (II-1): هيكل الإيرادات العامة في البلدان العربية النفطية



المصدر: د. عبد الرزاق الفارس الحكومة والفقراء والإنفاق العام مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2001 الطبعة 2

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة لدى الدول المنتجة. بهذا تتميز اقتصادياتها بانفتاحها على أسواق العالم الخارجي نظرا لاستيرادها غالبية السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج و تصديرها للزيت الخام.

"تعتبر الدول العربية مركز الإنتاج للبترول فمواردها تمثل الثلثين من مجموع الاحتياطي العالمي و قد أشار هشام خطيب سنة 1998 بأن تقلص إنتاج الدول غير الأعضاء هي الأوبل و الإقبال المستمر على الطاقة البترولية سيزيد من الطلب هي البترول و الغاز من الدول العربية المنتجة للبترول إلى مستويات تفوق معدل نمو الطاقة العالمي"¹.

في أدبيات إنتاج البترول نجد أن أغلب الصناعات الحديثة نحتاج إلى الطاقة البترولية و تستمر بتواجد البترول. لهذه السلعة لها خصوصيات في ظل السوق المتواجدة فيها:

-تقادم هذا المصدر الطاقوي و تهديده بالفناء

-تلويثه للبيئة استخراجا، نقلا و استهلاكا

أن نتيجة للاستخدام المفرط و المثلث للمورد الطبيعي غير المتجدد يؤثر بقوة على السوق البترول العالمية .

1-II: التطور التاريخي لأسعار البترول

أدى تحسن النمو الاقتصادي في الدول الصناعية و الدول التي تمر بمرحلة التحول والدول النامية إلى تزايد في الطلب العالمي على الخام . فقد ارتفع الطلب اليومي على النفط من 76 مليون برميل في عام 2000 إلى 76.3 مليون برميل عام 2001. و استمر ارتفاع الطلب العالمي على البترول خلال العام (2002) إذ بلغ 76.5 مليون برميل. نرى التغير في الطلب العالمي من خلال الجدول في نفس الوقت يلعب العرض دور المثلث للأمر:

الجدول (1-II): الطلب على البترول العالمي (مليون برميل يوميا)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الطلب	69.6	71.3	73.2	73.8	75.4	76.0	77.16	77.82	79.52	82.17	83.27

المصدر: OPEC Annual report 1999, 2004, 2005

1- www.greenfossilenergy.org/public_documents/conférence_98.htm

إثر عرض عالمي هو كما يلي:

الجدول (II-2): عرض دول الأوبك للبترول 1995-2005 (مليون برميل يوميا)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	750	805,7	846,1	827,3	766	807	827	864	1.134	1.229	1.350
الأوبك	24233	24233	25.033	27.500	26.513	27.788	27.232	25.358	26.965	29.067	29.900

المصدر: OPEC Annual report 2004 p 18

إن أي نشيطة إلى السلعة البترولية أي أن البترول أصبح له مهنة كبيرة . فهو سلعة إستراتيجية لدى جميع الدول سواء منتجة أو مستهلكة فدراسة السوق و السعر البترولي لهما أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادية و بالتالي دورهما في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي فعلي أو نمو اقتصادي مضخم.

وصل سعر نفط دبي في المتوسط إلى 24.28 دولار للبرميل و سعر الخام العربي الخفيف إلى 24.49 دولار للبرميل و سعر البرنت إلى 26.15 دولار للبرميل لعام 2001 وبلغت الأسعار هذه 23.31 دولار للبرميل و 23.74 دولار للبرميل و 24.31 دولار للبرميل خلال عام 2002 فقد بلغت الأسعار ذاتها في شهر سبتمبر 2002، 26.72 دولار للبرميل¹.

كان السعر البترولي في السابق عبارة عن سعر المنتج أي أن الشركات البترولية العالمية المنتجة تعمل على التحكم في سعر البترول معلنة عنها منذ 1928 إلى نهاية 1972 لتظهر منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) من عام 1960 فأحدث ما يسمى بالسعر الرسمي.

II-1-1: نظرة عن تاريخ أسعار البترول

الأهمية الكبرى للبترول لدى الدول العربية (الجزائر) تكمن في توفيره أموال ضرورية لدعم خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين مستويات النمو الاقتصادي . و لا نكاد نستغني عنه في ظل غفلة اقتصادية تجوب معظم هذه الأقطار في التنوع الإنتاجي و التخصص. أصبح ملوقعا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و تبعاً لقانون العرض و الطلب اللذان يتحكمان فيه، فإن أسعاره لم تثبت يوما ولو بجزء بالمائة لأسباب مختلفة.

تصدر أهمية كل نوع منه من الفارق الكبير بين نفقات إنتاجه و الأسعار التي يدفعها المستهلكون خاصة منذ 2002 إلى يومنا . لتجارة البترول نسبة كبيرة من التجارة العالمية مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثرا كبيرا على الميزان التجاري للدول سواء ، و بالتالي على مستوى الأداء الاقتصادي في ضوء التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية المتوقعة و غير المتوقعة (أمر غير متوقع خطف حزب الله لجنديين إسرائيليين ودخول أزمة حرب جديدة في الشرق الأوسط).

إن المنحنى التصاعدي والنازلي تارة و تارة أخرى لأسعار البترول يسبب اللاستقرار في السوق البتروليئن تداخل العوامل المؤثرة في السلع و أثرها عليه أدى إلى إجراء عدة بحوث ودراسات قياسية نموذجية للظاهرة على المدى القصير أو على المدى الطويل.

II-1-1-1 : تاريخ السوق البترولية العالمية

تشهد أسواق البترول العالمية في هذه الأيام نقاشات حادة المتشبهة أسعار البترول من ارتفاعات حادة منذ عام 2004 . يعني هذا أنه لم تكن هنا ك تقلبات في السنوات السابقة بل شهد السوق البترولي في العالم عدة أزمات عالمية أبرزها سنة 1973, 1986 و ربما 2005 حيث فاق سعر البرميل 70 دولار يأخذ كل نوع من البترول سعره الخاص به . الجدير بالذكر أن المقدرة على تصور واقع و مستقبل البترول يرجع لمعرفة الأسباب المؤدية إلى التغيرات الفعلية في أسعاره، أهمية ذلك في الإنتاج العالمي، ومنه دفع عجلة النمو . قد قضت الدولة الجزائرية عن قدر كبير من ديونها و خدمة الديون بسبب البترول و سعره فتحسن النمو الاقتصادي إلا أنه لا ينبغي الاتكال على هذه المعدلات لأنها مضخمة و اسمية غير معبرة حقيقة عن اقتصاد البلد لهذا وجب الإعداد لما بعد البترول أو حالة هبوط سعره إلى مستويات خطيرة.

تقضي النظرية الاقتصادية بأربع أسواق لكل واحدة خصائصها المتميزة عن بقية الأسواق الأخرى و إن تطور السوق البترولية لا يمكن أن يخرج عن أحد هذه الأسواق حيث أن السوق البترولية أخذت عند تطوراتها عدة أنواع مختلفة من الأسواق حسب طبيعة الأطراف و تغير العوامل. الأسواق المتعارف عليها اقتصاديا هي:

- سوق المنافسة التامة و الكاملة
- سوق الاحتكار التام
- سوق المنافسة الاحتكارية
- سوق احتكار القلة

تعددت و تنوعت السوق البترولية حسب اختلاف المراحل:

أ: السوق البترولية العالمية (1850-1881)

اكتشاف البترول أدى إلى القضاء على الفحم واستخداماته و الذي أعطى أهمية كبرى لـه و دورا هاما في الاقتصاد ودعمه التطور التكنولوجي من نشوء معامل التكرير الكبرى فزاد استهلاكه وإنتاجه.

"اكتشف البترول من طرف أدوين داريك سنة 1858 بمدينة تيتوسفيل في بنسلفانيا حيث بدأت منذ ذلك الوقت تنبعث رايحه . وبدأت شركات بترولية صغيرة تظهر مستغلة الثورة البترولية على المستوى العالمي و بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية إذ اشتدت المنافسة بين هذه الشركات مما أزال البعض منها لتظهر شركات كبرى احتكارية قوية في إمكاناتها المادية و الفنية و التكنولوجية منذ سنة 1860 و خاصة لما ظهرت صناعة مصباح ايزول و أصبح كثير الاستعمال وكذا المواقد والمدافئ وعليه بدأ استهلاك وإنتاج البترول في الارتفاع. في سنة 1870 ظهرت شركة Standard Oil Company Of Ohio كما سبقتها بعض الشركات وبدأت معالم السوق البترولية الحقيقية في التشكل"¹.

ب: سوق احتكار القلة (1870-1940)

يعرف سوق احتكار القلة بأنه ذلك التنظيم السوقي الذي يتوافر فيه عدد من بائعي البترول ولذا فان تصرفات كل بائع تؤثر على البائعين الآخرين و يترتب على ذلك منحى طلب احتكار القلة. من المميزات الهامة لهذا السوق التمرکز الشديد في الصناعة البترولية الأمريكية وظهور شركات كبرى عمدت إلى السيطرة على استخراج وصناعة البترول ، على العرض والطلب. قلة كبرى كانت بالهائلة الإنتاجية الإستخراجية ، النقل وتقدير الأسعار بما يخدمها . فبرزت بعض الخصوصيات للسوق البترولية:

- التحكم والمراقبة الشاملين لإنتاج البترول من مرحلة التنقيب إلى التوزيع والبيع .
- توفير الكميات اللازمة
- السعي إلى خفض التكاليف من أجل ربح أكبر

1- M.H.Benissad Eléments d'économie pétrolière hydrocarbures présent et futur OPU 1981 p 7

- التسيير في الأسواق

- ابتكار الحواجز والشروط لجعل هذا النشاط حصريا جدا.

ج: الكارتل (1940-1960)

إن غياب فاعلية عوامل العرض والطلب ولاحتكار القلة السوق، اخضع الأسعار لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن شركاتها كانت تسيطر على الجزء الأكبر من السوق العالمية فكانت الدول المنتجة غائبة تماما عن مسرح الأحداث ولا وزن لها من الناحية الاقتصادية السياسية. أما الدول الأوروبية فلم تكن تستطيع باستثناء بريطانيا أن تدعي السيطر على قدر كبير من صناعة البترول وتجارته.

الحوار الاقتصادي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سينا ما عدا في أمريكا حيث أدى بقوتها الاقتصادية إلى بروز شركات عظمى تعمل في الميدان وللتخوف من دخول شركات أخرى عمدت إلى اتخاذ إجراءات وحواجز كفيلة بحصر العمل إلا على نفسها ولهذا سميت بكارتل الشركات العظمى أو السوق الاحتكارية.

لم يتسنى للبلدان المنتجة وبعضها كان حديث الاستقلال إلى فرض الضرائب والمطالبة بحصة إنتاج مرتفعة. من بين أساليب الفهم المتبع من طرف هذا الكارتل نجد كما سبق الذكر:

- الحواجز الطبيعية

- الحواجز الاصطناعية

- فرض أنظمة الأسعار - نظام نقطة الأساس le système golf plus

- نظام نقطتي الأساس le double bosing point système

د: الأوبك¹ واحتكارها للسوق (1960-1973)

لم تكن تمهال الشركات بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول الخام بسبب سيطرتها على جميع مراحل صناعة البترول العالمية. وفي ظل هذه الأوضاع كان السعر يفتقد المعنى الاقتصادي لمفهوم السعر (وهي الغرض منه دفع عوائد البترول المنتجة واستنفاد ثروتها الباطنية أكثر مما يمكن، خاصة عندما بدأت حركة التحرر تبرز).

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع البترول ولكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترول إلى أن ظهرت منظمة الأوبك إلى الوجود عام 1960 بالعراق. بسبب هذا الظهور نجمت للسلوكات عن الشركات البترولية الكبرى عندما قامت بضخ السوق النفطية وخفض السعر في سنة 1956¹ وفي 1960 انتقل السوق إلى هذه المنظمة عندما بدأت تتحكم في عمليات التموين وتوزيع المداخل فبدأت تبرز سيطرة الدول المنتجة نوعاً ما حيث كان:

-1967 التحكم في مراقبة الضريبة البترولية

-1973 الحقوق

-1979 المنافذ

منذ ظهور الأوبك، بدأت تصنع لنفسها سلطة ويظهر هذا جلياً سنة 1973 فيما يخص الكميات المصدرة وفرضت على الشركات الصانعة مبدأً سعر قيادي ونتيجة لزيادة الطلب العالمي على البترول الخام بصفة مستمرة قامت بإنشاء عدة عقود جديدة مع الشركات الحرة فتميزت هذه المرحلة بدخول الشركات الحرة والوطنية إلى السوق البترولية والجدول التالي يوضح دخول الشركات الحرة والوطنية في مجال مراقبة الحقول البترولية في الفترة 1950-1970:

الجدول (II-3): جدول تطور دخول الشركات الحرة والوطنية في السوق البترولية

السنوات	1950	1957	1966	1970
الشركات العظمى	98.2	89.0	78.2	68.9%
شركات عالمية أخرى	1.8	11.0	21.8	8.4%
شركات وطنية للدول المنتجة	-	-	-	8.4%

المصدر: R. Farhad Le Marché Pétrolier International rupture et nouvelles configurations Notes et études : Documentaires N° 4790-la documentation française Paris 1985 p27

تحول السوق البترولي إلى سوق شبه احتكارية للأوبك 1950 - 1972 فازداد الطلب العالمي على البترول ولكن الأسعار بقيت منخفضة بسبب الاكتشافات الجديدة دون نسيان الكارتل السابق الذي بقي إلى حد ما يترجم القرار والتوجيه خاصة في موضوع الأسعار ما بين 1950-1972:

¹ 1956 - أزمة قناة السويس

الجدول (II-4): جدول أسعار البترول 1950 - 1972

السنة	1950	1960	1970	1971	1972
السعر \$	1.71	1.80	1.80	1.80	1.90

المصدر: British Petroleum www.bp.com

هـ : سوق احتكار قلة الأوبك (1973-1981)

أدى الانخفاض الكبير في أسعار البترول قبل عام 1973 إلى الإسراف في استخدامه. فهددت الدول المستهلكة الكبرى بقطع أو خفض الاستهلاك. أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر الخام و عائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية، منظمة هيكل الأسعار العام في سوق البترول العالمية بشكل يحافظ على القدرة التنافسية لجميع أنواع البترول التي تنتجها الدول الأعضاء ويحول دون المنافسة الضارة فيما بينها.

رغم المحاولات فلم تستطع المنظمة الوصول إلى سياسة عامة للأسعار تلقى القبول . الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار وأخذت الأسعار في الارتفاع كما يلي:

الجدول (II-5): أسعار البترول الخام 1973-1981

السنة	1973	1974	1979	1980	1981
السعر دولار للبرميل	3.14	10.41	29.19	36.01	34.17

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - تقرير الأمين العام السنوي الثاني والعشرون 1995

تميزت هذه الفترة بتأميم المحروقات وبداية تحكم الدول المنتجة في عملية الإنتاج وميلاد شركات بترولية وطنية كبرى رأسمالها عمومي لها كامل السلطة في تحديد السعر الرسمي من خلال رفع في مستوى السعر المعلن وفق مصالح الموضوع.

رجل جدول السابق نلاحظ أن تطور اتجاه الأسعار نحو الارتفاع يفسر تغير موازين بين العرض والطلب إذ انخفض الاستكشاف وتزايد الاستهلاك وسادت مخاطر النضوب السريع لموارده فتسمى هذه المرحلة بمرحلة انتقال السوق البترولية من سوق المشترين إلى سوق البائعين.

خصوصية احتكار القلة للدول المنتجة في هذه المرحلة تكمن في النقاط التالية¹:

- الضغط الليبي
- قرارات طهران وطرابلس
- قرارات جنيف I و II¹.

و: السوق البترولية التنافسية (1981-1995)

منذ عام 1982 أخذ حجم الطلب على البترول في الانخفاض وانعكس ذلك بالطبع على أسعاره حيث وصل سعر البرميل في السوق الحرة إلى حوالي 29 دولار للبرميل في عام 1983 وأقل من ذلك عام 1984. حاولت منظمة الأوبك إطار المحافظة على استقرار أسعار البترول إتباع العديد من السياسات منها:

- توحيد الأسعار
- تجميد الأسعار
- وضع حد أعلى لها
- تجميد الإنتاج والأسعار معا

و"لم يكتب لها النجاح بسبب تضارب المصالح والأفكار، رغم أن لجنة الإستراتيجية طويلة الأجل التي كونتها المنظمة في عام 1978 قد هددت في تقريرها على الحاجة إلى ربط أسعار البترول بمثل هذه الأرقام"².

ارتفاع عد المنتجين وكذا المستهلكين كدول شرق آسيا زاد حدة المنافسة وكان له أثر كبير في تحديد سعر البترول. كما أن ظروف البيع المتطورة أدى إلى التغير في البنية التكوينية للسوق البترولية وهذا يكمن في تطور الصفقات الآجلة وظهور الأسواق الآجلة والتي تم تنظيمها من خلال بورصتين هما:

- العقود الآجلة للبترول الخام لدى NYMEX³
- الصفقات لآجل لدى IPE (London)⁴
- سوق المعالج لخام دبي الإماراتي SIMEX¹

1- Revue Peuple méditerranéens N° 19 Avril-Juin 1982 p 70-78 (Crise pétrolière et guère économique) N.Eftekhari

2- د. يوصف صانع سياسات النفط العربي في السبعينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1983 ص 187 بتصرف

3NYMEX: New York mercantile Exchange

4IPE: International Petroleum Exchange

إن الاستراتيجيات المتبعة من كل طرف من أطراف السوق كانت لها الآثار المباشرة على تغير السوق في هذه الفترة تغيرا جذريا. حققت الأوبك انتصارات ساحقة وأحدثت تحولات بنيوية مهمة في مجال العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب وأصبحت سياساتها مؤثرة مباشرة في بناء الاقتصاد العالمي. أدى هذا ببلدان الشمال إلى محاولة زعزعة هذه المنظمة وتقزيمها وإعادة السيطرة على السوق البترولية العالمية لأسباب عدة تحتويها هي:

- بروز بدائل طاقة أخرى منافسة للبترول
- السعي لبناء احتياطات ضخمة للحاجة والضرورة الاستثنائيين
- التنقيب على البترول لدى الدول خارج الأوبك (Pays Non Opec)
- إبراز جودة البترول البريطاني وخام الشمال

"لقد تنبأ بعض المراقبين في بداية الثمانينات من هذا القرن احتمال انطلاق حرب الأسعار في سوق النفط العالمية"² وهذا ما يلاحظه المتبع لأزمة الأسعار في هذه الفترة .

قال مدير أحد شركات البترول " إن الطريقة السليمة أمام الأوبك هو أن نقوم بتغيير حجم إنتاجها تبعا للتغير الحاصل في الطلب وذلك أفضل لها من أن تقوم بتغيير أسعارها إلى الأعلى تارة وإلى الأسفل تارة أخرى"³.

وبدأت حرب النفط ضارية بنجد بريطانيا والنرويج عمدت إلى خفض أسعار نفط الشمال بمقدار 3 دولار للبرميل حيث أصبح السعر الجديد 30.50 دولار للبرميل مما دفع ضرورة بدول الأوبك للقيام بنفس الخطوة وتقوم نيجيريا بخفض سعر نفطها الممتاز المسمى " Bonny Light oil " بمقدار 5.5\$/ب فأصبح 30\$/ب للصمود في السوق وسبب حجم ديونها الكبير وكان إجراء غير متوقعا وفرديا على إثر هذا سعت دول الأوبك للاجتماع لجعل أمر السعر قرارا داخليا وقويا في ظل الظروف وكان هذا سنة 1983"⁴. فحضرت المكسيك اجتماع الأوبك فكان سببا في أن قررت الأوبك تأجيل إعلان عن قرارها بتخفيض سعر نفطها الذي كان من المقرر الإعلان عنه في 1983/3/2 وبدلا من ذلك قررت الانتظار لترى إن كان بوسع الأوبك للوصول إلى اتفاق جماعي في غضون أسبوع"⁵. وبغرض تخفيض سعر النفط العربي الخفيف " توصلت الأوبك ولأول مرة إلى فرض

1 SIMEX: Singapore International Monetary Exchange

2 David Pauly with William- J. Cook " News Week " Febrary 22 , 1982 p 36

3 Mark Frons with Bill Hewitt " News Week " March 22, 1982 p 45

4-د. ضياء مجيد الموسوي الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 و 1989 دار الهدى للنشر الجزائر 1990 ص 14 بتصرف

5 John Greenwold « Time » March 7, 1983 p 38

حصص الإنتاج على الأعضاء¹. بدأت اللاتفة تدخل بين أعضاء الأوبك فضعفت بسبب عدم تجانس البلدان المصدرة للبترول وتباين. هذا ما جعل Stephen Koepp يقول " لم تكن الأوبك كارتلا يوما من الأيام وهي أقل من أن توصف بأنها كارتل في هذه الأيام . فكم كنت أود أن تكون الأوبك كارتلا، فلو كانت كذلك لأصبحنا في موقف أقوى يسمح لنا بفرض التعليمات والقوانين المقررة من قبل الأوبك². فاختصت الأوبك بـ:

- الغش
- التهديد بحرب الأسعار
- حرب المصالح
- التحلل في كارتل الأوبك

الشيء الأحسن في هذه الفترة انخفاض الكلفة الحدية لإنتاج البترول (البرميل الواحد) فدعم خزائن دول خارج الأوبك أكثر من تلك الأعضاء . في "نهاية سنة 1985 الوضعية أصبحت متباينة باتباع إستراتيجية السعر الأقوى. الأوبك فقدت تقريبا نصف حصصها في السوق ومداخلها. بيد أن الدول خارج الأعضاء عن المنظمة استفادت من أثر الحجم وأثر السعر . رغم أن الاحتياطات العالمية تكون متمركزة في الشرق الأوسط وشروط الاستخراج هي أكثر مردودية في العالم³.

شهد الشرق الأوسط حرب العراق - إيران ما بين 1980-1990 ورغم هذا زاد إنتاج البترول لسبب زيادة منتجي أمريكا اللاتينية وأوروبا كان لهم السبق في ذلك أما الباقي فقد خفضوا منه رغم اجتهادات بعض أعضاء الأوبك للحفاظ على التزاماتها فيما يخص الحصص ومنها نجد المملكة العربية السعودية وفي نفس هذا الحال كان هناك انخفاض في الاستهلاك العالمي.

"الدول المنتجة التي اعتمدت في تحديث نفسها على السعر المرتفع للبترول والتي استاءت كثيرا من البنوك الدولية الكبرى وجدت نفسها في عجز عن تسوية التزاماتها لأن مداخيل أعضاء الأوبك انتقلت من 278.7 مليون دولار عام 1975 إلى 134 مليون دولار في سنة 1985 (نقص ب 52 %). السعوديون فقدوا 72.6 % من مداخيلهم نسبة لسنة 1980 ، العراقيين 54 % الإماراتيون 39.5 % ، الكويت 49.8 % ، الغابون 45.5 % ، الجزائر 36 % ، اندونيسيا 30.3 % غير أن الإيرانيين ربخوا

¹- Antony Sampon « News Week » March 28, 1983 p 35

²- Stephen Koepp « Time » November 12, 1984 p 52

³Revue Projet N ° 266-2001 p 81 (Cartel et régulation énergétique mondiale) Christine Riffart

3.7 % وعليه البلدان العربية العضو في الأوبك فقدت معدل 60.2 % لأن السعر المحصل لم يكن 15.8 دولار بل 13.95 دولاراً¹.

في منتصف 1989 انفجر الاتحاد السوفياتي و انتهت حرب العراق مع إيران . ثم بعد أيام تحدثت الولايات المتحدة الأمريكية عن صدام حسين الرئيس العراقي بأنه عدو ليقضي عليه والأيام أبرزت ذلك في أكثر من مشهد . خطأه في اجتياح الكويت كان مفتاح الحرب على العراق ، لهذا لم يشهد الشرق الأوسط إلى حد هذه الدقيقة أي استقرار فلن يكون يوماً أي ثبات في أسعار البترول . في الجزائر النظام الرائد آنذاك عانى من صعوبات سياسية و اقتصادية حتى تم انفجار 1988 . ثم الظروف الحالية التي مر بها رغم هذا زاد الإنتاج الجزائري بنسبة 17.5 % ما بين 1980 و 1989 بعدما كان يقدر تراجعها ب 41 % في سنة 1986 وفي سنة 1990 فاق الإنتاج الجزائري 312 مليون طن وأكثر من 333.5 مليون طن لأن حرب الخليج كانت للأف مائة فوائد ما بين 1986 و 1990 تم إعادة ترتيب الشركات البترولية الكبرى فنجد ثلاث هي الأولى :

-	Exxon
-	Royal Dutch Shell
-	BP
-	Mobil
-	Texaco ²

قد يكون هذا السرد المختلط بين الظروف السياسية والعسكرية وأرقام من عدة مصادر مختلفة عن الاله تهلاك، العرض والأسعار صورة عن سوق تغيب عنها المنافسة . بل سوق تطبعها عوامل صعبة.

بعض المحللين يقولون أن بعد 1990 تركت السوق للمنافسة الواسعة لكن الشاهد الظاهر في أن دور الأوبك كان محدودا في التحديد والتأثير على أسعار البترول رغم تحرير السوق وظهور إلى الوجود المنظمة العالمية للتجارة بمبادئها وأهدافها.

¹Le journal " Le Monde "le 4 janvier 1986.

²Amor Khelif Le Marché pétrolier face aux nouvelles stratégie de domination Edition Presse Algérie 1989 p 28 ينصرف

ي: المنافسة الحرة (1995-2005)

تقريباً تبدأ هذه المرحلة بظهور المنظمة العالمية للتجارة وعراق تحت السيطرة (بتروله). رأسمالية قوية أحادية تمكنت من العالم و دخول الاورو حيز الاستعمال منذ 1999 بحملة قوية جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

بعد 40 سنة من إنشائها ، الأوبك رغم التذبذب وقراراتها الهشة إلا أنها تبرهن على وجودها في سوق البترول العالمية وبالأخص في قراراتها ذات العلاقة بالأسعار. من أبرز نشاطات المنظمة على سبيل المثال في هذه العشرية نجدها اتخذت قرار مع مجموعة منتجة أخرى خارج المنظمة بالإنقاص من الإنتاج والتحكم في السوق من أجل رفع من سعر البترول ويظهر هذا في صيف سنة 2000 حيث صعد سعر البترول إلى 30 دولار للبرميل وعليه أدى بالبلدان المستهلكة بالضغط على الدول المنتجة حتى تعرض أكثر.

شهدت نهاية القرن 20 عدة تغيرات في قوى السوق العالمية للبترول نجملها:

- إعادة تنظيم الصناعة البترولية من خلال اندماج شركات كبرى في شركات

كبرى مثلاً:

• *Exxon* اشترت *Mobil*

• *BP* اندمجت مع *Amoco*

• *Texaco* مع *Shell*

• *Total* مع *Purfin*

- هذه الهياكل الاقتصادية الكبرى أصبحت أقوى واقتحمت كافة ميادين الطاقة

- تقوي الاقتصاد الأوروبي ومنافسته للاقتصاد الأمريكي.

"في 2004 وصل البترول إلى 43 دولار/ للبرميل في بورصة نيويورك واستمر تصاعد أسعار البترول في الأسواق العالمية ففي سوق لندن بلغ 41 \$ /ب ووصل سعر العقود الآجلة للنفط الأمريكي إلى 44.49 \$ /ب في آسيا خلال التعاملات الإلكترونية لبورصة نايمكس بنيويورك"¹.

لشدة التغيرات في أسعار البترول منذ 2004 إلى غاية اليوم لا يمكن التطرق لكل سعر وظروفه. مثلاً "إفلاس الشركة الروسية يوكوس كان له أثر على ارتفاع الأسعار اليوم 4 أوت 2006 تم اختطاف عمال من مصانع النفط بنيجيريا وهذا كان له أثراً"².

¹ Agence Internationale de l'Energie (AIE) World Energy Outlook 2005

1- عن قناة الجزيرة النشرة الاقتصادية 2006/04/05

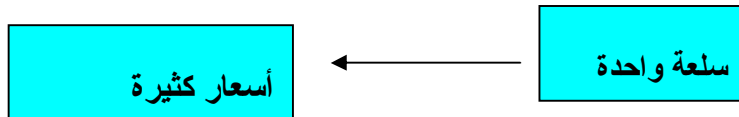
الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

بقى النمو الاقتصادي تابع لاستهلاك الطاقة وبالأخص البترول إذا ما اعتبرنا أنفسنا اليوم 2005 نتحدث عن الثلاثين سنة الماضية دون التطرق إلى التغيرات البيئية فالطلب العالمي لم يفارق موضوع النمو الاقتصادي حيث هناك دراسات أعدت من طرف ¹ OCDE و ² WEO .
بين ³ FMI في إطار السوق البترولي الحالي أن الاقتصاد العالمي ضرورة أن يتعدى "نموه 3.1 % سنويا إلى نهاية 2020"⁴ . هذا في وجود بعض الطاقات البديلة للبترول التي نسبتها ضعيفة بالنسبة لاقتصاديات البلدان.

لقد جاء في عدد 2000 لمجلة WEO أن السوق البترولي يمكن أن يتوازن عند سعر مستقر إلى غاية 2010 يقدر ب 21 دولار للبرميل. لكن ما شهدنا خلال سنوات 2004، 2005، 2006، فلا يصبح لهذا التغير الإحصائي أي جدوى.

إن التطور في الاستهلاك العالمي في الدول السائرة في طريق النمو تساهم ب 68 % من النمو في الطلب وقد يفوق ذات الدول OCED . خلاصة القول تسبب الاستهلاك المتزايد في كل من آسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية في إعاقاة قدرة المنتجين على تلبية حاجات السوق وعليه أي جديد غير منتظر يؤثر فعلا على استقرار السوق .

يجب دائما التذكير بأن أسعار البترول في السوق العالمية تتحدد بعامل العرض والطلب كأى سلعة أخرى غير أن هذه السلعة لها هذه الخصوصية التالية:



2- OCDE: Organisation de coopération et développement économique

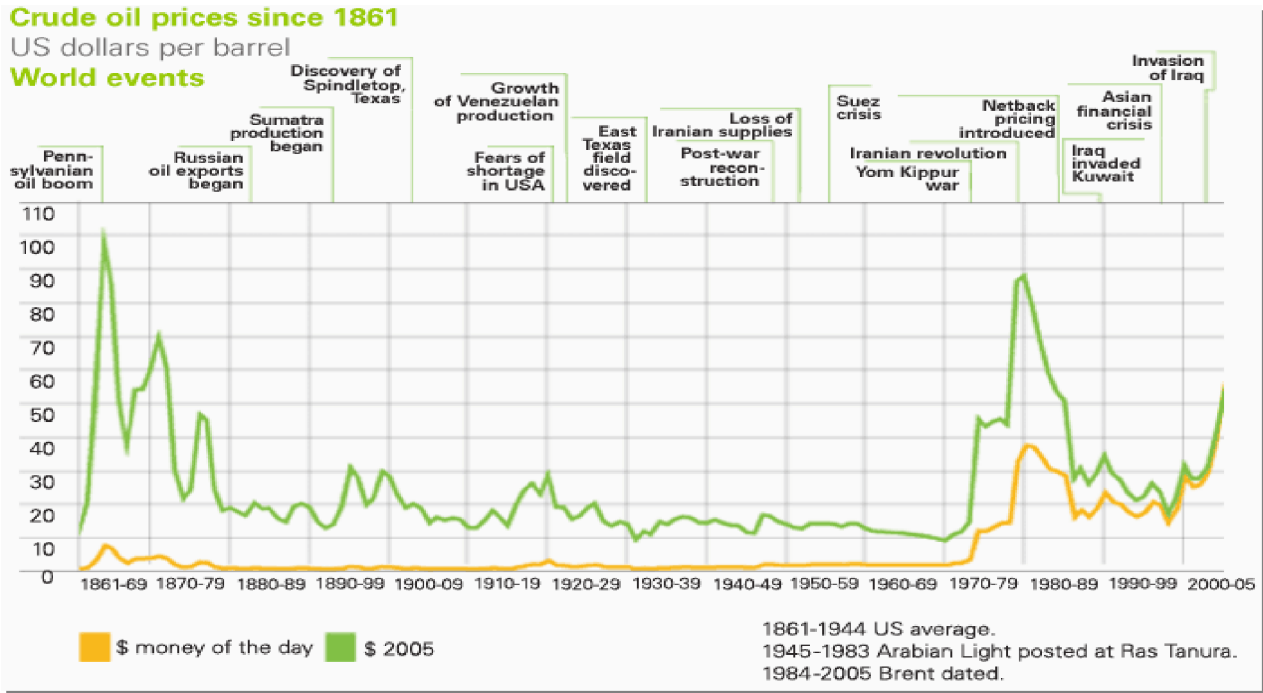
3- WEO : World Energy Outlook

³- FMI: Fond Monétaire International

5- Revue Problèmes économique : les évolutions mondiales du secteur énergétique à l'horizon 2020 N° 2724 du 15 août 2001 p 14

وهذا البيان يعبر عن تقلبات الأسعار وكثرتها وسبب كل تقلب:

الشكل (II-2): مراحل تغيرات أسعار البترول 1861-2005



المصدر: BP Statistical Reviewing World Energy 2005 June 2005

II-1-1-2 : سعر البترول

تكاد سوق البترول أن تكون شبه احتكارية تتحكم فيها:

- البلدان المنتجة الأوبك
- البلدان المنتجة خارج الأوبك
- الشركات الكبرى
- البلدان المستهلكة

هذه الأخيرة تؤثر في مخزونها بحسب احتياجاتها وإستراتيجيتها . "يحتل السوق البترولي مركزا أوليا في الساحة العالمية والتحليل الاقتصادي الحاضر إذ أن القطاعات الصناعية والاستهلاكية تتأثر من خلاله على المستوى الاقتصادي الكلي"¹.

لتقلبات أسعار البترول وخاصة نحو الصعود أثرتين هما:

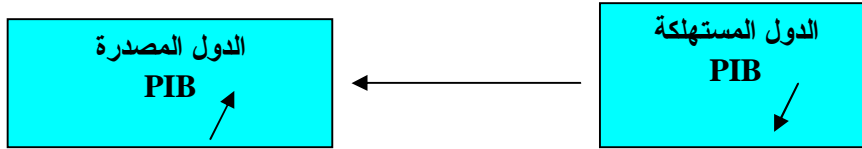
- بالنسبة للدول المستهلكة وأثر على وضع المبادلات التجارية إذ يتم تحويل

دخل من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة.

1- Rapport d'information N° 105 2005-2006 (La hausse du prix du pétrole : une fatalité ou le retour du politique) J.Kergneris et C.Sannier بتصرف

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

- أما المنتجين وهم ذاهم المصدرين يتحصلون على جزء من دخل الآخرين الذي تحول إلى نفقات وأصبح بالنسبة لهم دخلا حيث أنه قدر هذا الدخل بأكثر من 0.4 % من الدخل المحلي للخام العالمي " لكل ارتفاع يقدر ب 10 دولارات في سوق البرم يل أي تحويل ما يقدر ب 160 مليار دولار¹. يتلخص هذا الوضع من خلال الشكل التالي:



هذا التوجه في الدخل يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي، الحركة التجارية والاستهلاكية لدى المصدر بيد أنه يبطئ حالة ذلك في الدول المستهلكة على المدى القصير .
مقارنة المشهد الحالي مع بنية الاقتصاد الكلي في زمان أكبر أزمت اقتصادية لسنوات 70 نجد هناك تغير كبير في الاقتصاد بالنسبة للجزائر كانت لها الفرصة في خفض ديونها وخدمة الدين ، الدعم الفلاحي، الدعم السكني بسبب تحسن المداخيل .

إن الوضع السياسي والأمني المتوتر على ساحات عالمية متعددة أهمها الشرق الأوسط يلعب دورا واضحا في الارتفاع الذي وصلت إليه الأسعار الحالية للبترول مما خلق مخاوف حول استمرارية إمدادات البترول.

يؤكد جمهور من الخبراء أن ما يشار إليه من أسباب اقتصادية في هذه التعرجات السعرية غير كاف للوصول بالأسعار إلى ما وصلت إليه، فبالرغم من ارتفاع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية في عدد من البلدان فإن الواقع لدى البعض بأنه ليس السبب الحقيقي في ارتفاع الأسعار بدليل وجود فائض يومي يتجاوز المليونين برميل يوميا خذ على ذلك أمثلة عديدة:

- الوضع في العراق
- تفجير أنابيب الشمال والجنوب
- حوادث الاختطاف
- أزمة شركة إيكوس
- التخوف من استهداف المتشددين الأنابيب النفطية في السعودية

¹ Ministère de l'économie France Revue « analyse économique » N°54 Novembre 2004.

- المخاوف من إغراق السوق بالبترول كما فعلت السعودية في التسعينات إذ أن

الخليج العربي أو منطقة الشرق الأوسط تمد العالم بثلاث الاحتياطات العالمية .

أ: أسعار البترول من خلال النظرية الاقتصادية

اختلفت النظرة الاقتصادية لموضوع الطاقة - البترول - منها عبر مراحل تطور الفكر الاقتصادي، يظهر هذا جليا في الأبحاث والدراسات لقضية البترول منذ ظهوره واحتكامه لقانون العرض والطلب.

يقتضي هذا الجزء التطرق إلى وجهة الفكر الاقتصادي دي للبترول عموما المتبناة في موضوع الموارد الأرضية ، الموارد المنجمية، الموارد الزراعية والرعي العقاري إذ أن التفريق السلعي والتخصيص الإنتاجي هو وليد العصر الحديث.

لابن خلدون تحليل دقيق لمحددات السعر في السوق خلال عملية النمو الاقتصادي مرتكزا على فكري العرض والطلب إذ يرى "أنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه وكثر عمرانه فإن أسعار السلع الضرورية مثل الأقوات ... ترخص والعكس بالنسبة للسلع الكمالية"¹.

كما أنه حلل ظاهرتي ارتفاع الأسعار وانخفاضها لمجموعات سلعية رئيسية خلال النمو حيث ربط بين عملية النمو وما يتبعها من زيادة الدخل و الرفاه.

لقد عالج موضوع العلاقة الترابطية بين الأسعار والأرباح فعرف الربح بين أثمان الشراء وبيع البضائع والسلع فانخفاض سعر السوق لأية سلعة يؤدي إلى عدم الحصول على الربح هذه الفكرة لدينا أن الربح هو الدخل وانخفاض أسعار البترول باعتباره ركيـزة اقتصادنا فإن انخفاض أسعاره معناه نقص في مداخيلنا أما الأزمة عندما يكون أقل من السعر المرجعي المعتمد في إعداد قانون المالية ، أو أقل من كلفته كما حدث في 1986.

آدم سميث (نظرية الربح العقاري) درس القيمة القائمة على تكلفة الإنتاج حيث أن السعر لديه يساوي في تقديره للموارد المنجمية مثل الطريقة التي يتحدد بها في السلع الزراعية وغير الزراعة الغير المتجددة إنتاجيا. إن الكلاسيكيون يركزون على مفهوم ومبدأ . فالسلع تعرف قيمتها من خلال ندرتها وعليه يخرجون بفكرة أن سعر الموارد المنجمية يبقى محددًا عند زعماء الكلاسيك بالمـيكانيزم المشترك لكل السلع"².

1- أ. د عبد الرحمن يسري أحمد مرجع سابق ص 166

2-P. Barret « la théorie des prix de l'énergie dans la pensée économique » cahiers de l'ISMEA N° 12 série EN N° 1- 1983 p 1813

لما حلل آدم سميث القيمة وضع خطا فاصلا بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية وسعى بذلك وكذلك جمهوره إلى إدراج ثلاث مهام للقيمة التبادلية "هي:

1- تحديد مقياس حقيقي للقيمة

2- فصل العناصر المكونة للقيمة كل على حدا

3- تحديد العوامل التي تتسبب في إغراق سعر السوق عن السعر الطبيعي"¹

ثم سعوا إلى التفرقة بين السعر والقيمة وأوجدوا مفهومي السعر السوقي والسعر الاسمي . يعتبر آدم سميث القيمة في ثلاثة أجزاء هي الأجرور الربع والأرباح إذ أكد أن تساوي سعر السلعة في السوق مع القيمة يعطي السعر الطبيعي وقد تناولت دراساته طريقة ارتفاع أسعار السلع الزراعية أثناء عملية النمو الاقتصادي.

رأى "أن النمو الاقتصادي سوف يستتبع بالضرورة زيادة في أسعار السلع الزراعية حيث يزداد طلب العمال على الغذاء مع زيادة عرض هذا بمعدل بطيء نسبيا عن عرض السلع الصناعية، وبالتالي يضطر أصحاب رأس المال إلى دفع أجرور متزايدة إلى عمالهم مما يستلزم ضغط أرباحهم التي كانوا يحصلون عليها"².

يشاطره دافيد ريكاردو إلا أن هذا الأخير له طريقة ومنهاج بحث علمي خاص به فيرى في موضوع الأسعار و الربح أنهما يتحددان بالطلب على المنتجات الزراعيّة فحجم الطلب هو الذي يحدد الأسعار من منطلق ثبات عرض الأرض ومحدودية إنتاجها من السلع الزراعية. كما يرى أن ملاك الأراضي الزراعية يحصلون على ربح نتيجة ملكيتهم لعنصر إنتاجي نادر بطبيعته وأن هذا الربع يتزايد كلما ازداد الطلب على السلع الزراعية نتيجة ارتفاع نفقات إنتاج هذه السلع.

شخصية أخرى بارزة في المدرسة الكلاسيكية جون ستيوارت ميل . أعطى ثلاث أصناف للسلع ومنه يظهر أن لديه ثلاث آليات لتكوين الأسعار والمهم لديه أن قيمة السلعة أو المنتج تكمن في نفقة الإنتاج عندما تأخذ في الحسبان تكلفة العمل ورأس المال فتنظيم الإنتاج، دعم الأفكار السابقة في موضوعي السعر الطبيعي وسعر السوق في حالة التوازن في الأجل الطويل غير أنه لا يعترف بالمنافسة كعامل مؤثر في تحديد الأسعار.

1- أ.د عبد الرحمن يسري أحمد المرجع السابق ص 260
2- أ.د عبد الرحمن يسري أحمد المرجع السابق ص 269

ماركس اتبع منهج ريكاردو في دراسته للربح إلتفاضلي مبرزا بأن هذا النوع الر يعي محصور تواجده في الأرض والمناجم ولا يعترف هو بالربح العقاري بل بالملكية العقارية. حسبه "قوانين تكوين أسعار الطاقة ذات الأصل المنجمي مرتبطة أساسا بأسعار الموارد الزراعية"¹. وضع ماركس تفرقة بين القيمة السوقية والقيمة العادية كالسابقين إلا أن إضافاته لهذا الموضوع تكمن في مسألة العمل الاجتماعي الضروري كمحدد للقيمة. يقول هذا العالم بأن ليس الربح هو سعر الإنتاج ولا قيمة السلع ولكنه يحدد الطلب والقدرة الشرائية للمشتريين وعليه فمفهوم ماركس للربح يطبق على الموارد الطبيعية هو الذي يصور لنا الطلب وهذا الأخير هو محدد سعر بعض السلع .

دعم مفهوم أسعار الطاقة ألفريد مارشال فادخل فكرة عدم تحديد الإنتاج الفيزيائي للمصادر المنجمية التي تفسر الموارد الناضبة وتغطي ليس فقط سعر الإنتاج ولكن أيضا تكلفة الاستغلال. قد اعتبر أن المنفعة والطلب هما المحددان الأساسيان لسعر السوق من منطلق أن المستهلك يسعى لتحقيق أقصى منفعة أما المنتج فأقصى ربح ممكن . شرح بأن الطلب على سلعة معينة يشير إلى العلاقة بين الكميات المطلوبة عند أسعار مختلفة وكداعم للفكر النيوكلاسيكي هناك جمهوره الذي ركز على دراسة أسعار السوق وتحليل الطلب.

عند J.P. Angelier فكرة إعادة الإنتاج الاقتصادية واردة وممكنة عن طريق رأسمالي والعمل كما يقول في كتابه "يعاد إنتاج سلعة ما اقتصاديا إذا كان من ممكنا، أما بإعادة إنشائها أو بإعادة اكتشاف هذه السلعة على مستوى دولي، بكميات كافية لتلبية الاستهلاك، ويتم هذا مهما تكن النفقات اللازمة"² وعليه يتبين أن هذه الطاقة قابلة للتجديد وإعادة الإنتاج. نخلص من الفكر الاقتصادي أنه غير مضبوط في شرحه وتحليله للموضوع وبقي محدود بحسب السوق التي كان يعيشها وخاصة حول موضوع الموارد الطبيعية غير المتجددة وموضوع الندرة.

أهم من تطرق إلى السعر حديثا نجد Hotelling وأتباعه إذ تحدثوا بصفة عامة عن الموارد الناضبة ولهذا طرح هذا الاقتصادي تساؤلا قائلا "كيف يتم تحديد قيمة أحد المناجم وما هو المستوى الأمثل للاستخراج"³، فقاعدة Hotelling تعتبر أن الموارد الطبيعية سلعة وليست عوامل إنتاج إذ أن سعرها يتزايد مع سعر الفائدة .

1P. Barret p 1814 (ex référence)

2- J.P. Angelier La Rente Pétrolière Edition CNRS Paris 1976

¹ P.Barret La Théorie des prix de l'énergie dans la pensée économique Cahiers De l'ISMEA N° 12 Série EN N° 1 1983 p 1823

العديد من تطرق لموضوع تسعير الموارد الطاقوية المستخرجة منهم : Fourgean, NordHaus, Heal, Fesher, Peterson حيث ربطوا المتغير التكنولوجي بموضوع تحديد أسعار الطاقة، إلا أن أكثر النظريات وقعا في رؤيتها لتحديد الأسعار المثلى للطاقة هي نظرية الموارد الناضبة ل Hotelling وهذا لا ينفي أو يلغي النظريات الأخرى. اقترح Hotelling نظريته سنة 1931 القاضية بتسعير الموارد الناضبة على العموم ونأخذها نحن بالتخصيص للبترول.

وقد أوجد نموذجه هذا ":

$$Pt = Po.e^{rt} \quad (II-1)$$

Pe : سعر المورد في الزمن **t**

Po : السعر الابتدائي للمورد (الأولي)

r : معدل تحين معطى وثابت

t : الزمن¹.

لقد أعطت الأزمة البترولية 1973-1974 أهمية لموضوع أسعار المحروقات ويبقى التمييز بين التحليل حسب مفهوم السعر / الفائدة ومفهوم السعر / التكلفة مطروحا إلى يومنا هذا ويبقى السوق مرجع تفسيري فلقد تجددت النظرية الهوتلينية إثر الأزمتين البتريوليتين السابقتين فهي أصبحت تقحم في دراستها :

- تطور الكلفة
- تكنولوجيا الطاقات البديلة
- الاحتياطات النفطية المكتشفة

هذا ما يسمى بالنماذج الهوتلينية الحديثة (Modèles néo-hotelliniens) التي أصبحت أكثر تحقiquا وواقعية، فالحديث عن الأسعار ليس وليد الساعة بل أمر فرض نفسه منذ الثلاثينات لهذا ظهرت نظرية Hotelling التي تقضي بالعمل من أجل تغيير كيفية تطور سعر مورد ناضب في مدة طويلة .

"عدة اقتصاديين (M. Adelman 1980-1986) يعتبرون أن موضوع الموارد الناضبة غير مناسب ولهذا السعر الحقيقي للنفط يميل إلى التوازن مع كلفته الجدية في تطوره"¹.

¹ Revue D'économie politique 98 ème année N° 1 1988 p 161 (Notes et memoranda sur la portée de la théorie hotellienne des ressources épuisables) L.Benzoni

ب: تعريف سعر البترول

تعتبر الأسعار إحدى أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد عمدت الشركات الكبرى (Les majors) في أول الأمر للتعاقد فيما بينها لتسوية العرض وتحديد الأسعار ديناميكية الطلب العالمي لحام البترول بالموازاة مع التطور الصناعي دفع بهذه الشركات إلى الزيادة في التنقيب والاستخراج في مواقع عبر العالم في هذا الوقت تزامنت حركات تحررية وطلب الدول صاحبة الأراضي المستقلة بحق القسمة العادلة للريع البترولي. أدى هذا إلى حصار اقتصادي فدفع بتخفيض الأسعار إلى أدنى مستوى ممكن . 1960 الأوبك تتحكم في زمام الأمور من مراقبة ثرواتها وتأمين المصانع مما دفع إلى عقود القسمة الربعية وبدأت تتضح أكثر فأكثر معالم التحكم في السعر والسيطرة ففي بداية 1970 وصلت نسبة استعمال الإنتاج واستغلاله أقصاها مما أعطى وجهها آخر لأسعار البترول.

خلص الاقتصاديون إلى أن للمعطيات السياسية أثر على سعر البترول وهذا ما برز في أزمة 1973 الحرب العربية الإسرائيلية ضف إلى ذلك الثورة الإيرانية . على كل حال يطرح السؤال: ما هو المعنى الحقيقي لسعر البترول الذي كان سائدا في هذه الفترات وما بعدها ؟

"السعر البترولي هو تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلطة البترولية خلال مدة معينة و محددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها"² من هذا التعريف نخلص إلى أن هناك تركيبة لسعر البترول هي :

- كمية البترول الممكن عرضها بسعر معين
- كمية البترول المطلوبة بسعر معين
- تركيبة سوق البترول وبالأخص درجة المنافسة بين المنتجين
- نوعية المعلومة لدى المشتريين و البائعين أي درجة الثقة أو الخطر الذي يشوب المعاملات.

عندما تطرح كمية منتجة من طرف البائع فهنا تحظر الرغبة وأمل بيع هذه الكمية من أجل عائد ما، يبحث عن قيمة الكمية الممكنة المبلية لرغبة المشتري ورغبته معا، وعندما يكون هناك رد فعل من طرف المنتجين من خلال تلك الكميات المنتجة المطروحة بسبب تغيرات في الأسعار، نكون

¹Revue Economie politique Nov-Déc 2001 N° 111 p 835 (L'apport de la théorie économique aux débats énergétiques) J.Percebois

2- Ayoub Antoine Pétrole : marché et stratégie économique Edition Economica 1987 p 16

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

أمام مرونة العرض نسبة للسعر قياسا لهذا الفهم على سلعة البترول التي هي غير متجددة وناضبة، مما يعطي للبترول عرضا خاصا لكون أن المنتج اليوم ليس بنفس الثقة الإنتاجية لغد، مما يضطر بأن يقوم المنتج دائما بمراقبة:

عند ارتفاع سعر السلعة البترولية تحصل محاولة خفض في الطلب العالمي غير أن هذا التأثير هو قصير المدى لأن مرونة طلب البترول بالنسبة للسعر ضعيفة. وهذا الارتفاع يؤدي إلى شيئين هما:

- محاولة تطوير طاقة إحلالية

- اقتصاد في الطاقة.

ج: ميكانيزمات سعر البترول

عند التحدث عن السوق البترولية ومكانتها في النظرية الاقتصادية، نجد أن أفكار ووجهات نظر عدة كانت تنظر هذا الموضوع. عند اقتصادي العصر الحديث ومن أهمهم Hotteling وأتباعه في عمومية فكرة حول أسعار المواد الناضبة فقال "كيف يتم تحديد قيمة أحد المناجم وما هو المستوى الأمثل للاستخراج، هل هذا يختلف في حالة المنافسة التامة أو الكاملة أو في الاحتكار؟¹.

لهذا تحديد سعر المنتج الرعي لم يكن سهلا ولا يزال كذلك فهناك من ذهب إلى إتباع منهج النماذج القياسية حيث يقال "يمكن تطبيق نماذج الاقتصاد القياسي المعقدة لتوضيح تطور أسعار البترول منذ 1960 ، كانت هذه المهمة سهلة جدا في الفترة 1960-1970 ، بحيث نلاحظ وجود منافسة غير ظاهرة واستقرارا كبيرا في مختلف أطراف الساحة البترولية، ووجود أسعار عادية وأسعار جارية"². فظروف 1974/1980/1986/2002/2004/2005 متغيرة مما يجعل الدراسة النموذجية القياسية صعبة وكذا أمر إيجاد ارتباط تعليلي بين السعر العادي والسعر.

يقول ريكاردو أن سعر مورد حتى وإن كانت غير متجددة، تتحدد وفق القانون العام للعرض والطلب حيث تحدد المنافسة الحرة والكاملة في كل مرة سعر التوازن التنافسي .

لنفرض أن الرعي يعبر عنه ب (R) (أكثر وضوحا بالفائض) على مستوى الإنتاج يعبر عنه بالفرق بين الكلفة التقنية للإنتاج (C) والسعر المحقق Pr إذن:

$$R = Pr - C \quad (II-2)$$

1-P. Barret p 1823 (ex référence)

2- J. Fercelle et B. Loroundj Energie modélisation et économétrie Economica Paris 1985 p 580.

في حالة دخول شركتين لسبب أو لآخر في عملية إنتاجية، فإنه من البارز بأن قسمة هذا الر يع لا يمكن التفاوض بشأنه إلا بشرط معرفة كل طرف القيمة الحقيقية للمتغيرين (Pr) و (C). في غياب هذا الشرط فإن الطرف الجاهل بالـ معلومة يفقد القوة التجارية ونجد الشريك الآخر العارف بحقيقة المتغيرين بغرض شروط القسمة والمناصفة . كلما زاد صيت حجم معلومة الريع فالمشاورات بين الشركاء تأخذ منحى آخر.

الحل الوحيد الذي كان أمام الدول المنتجة لمعرفة (Pr)، يمكن في دعم شركاتها العمومية (البيع) سبب هذا دخلت في عدة اتفاقيات شراكة وتسويات وتأمينات . ضف إلى هذا شروط إضافة ضرورية أخرى أن تعمل إلى عدم الانحصار في شراكات الكمية وفقط . ولكن البحث عن ما يدعم إستراتيجيتها. لهذا نجد اليوم المجال مفتوح أمام الشركات العمومية في امتلاك الكميات المنتجة وبيعها بعدما كان لها أدوار ثنائية غير بناءة.

اليوم، سوق الأوبك أصبح أكثر شفافية بحكم أهمية الر يع . أي اللعبة بين الشركات ودول الأوبك واضحة ومعروفة لدى كافة الأطراف¹.

إن الخلاف كان كبيراً حول موضوع ومازال كذلك السعر بين أعضاء المعادلة التسعيرية. الإخفاق دائماً كان سيد الموقف . حققت الأوبك كار تلا بارزا فافرضاً سيطرته . عندما ازدادت الأسعار 1979-1980 حذرت المملكة العربية السعودية أعضاء المنظمة من أن الأسعار المتزايدة ستؤدي إلى انخفاض الطلب وحدث هذا فبرزت ردود أفعال عديدة بين المستهلكين من بينها:

- الاعتماد على ترشيد استهلاك الطاقة
- زيادة كفاءة الطاقة في العمليات الصناعية والسيارات
- تراجع الطلب العالمي

فانخفض السعر ولحسن حظ الدول المنتجة العربية كان ذلك لفترة وجيزة . فالسعي للمحافظة على الأسعار الرسمية كان مكلفاً وأكبر من قدرة الأعضاء في الأوبك وانتهجوا بذلك منحى آخر أو آلية سعر جديدة تقضي بالمحافظة على كميات الإنتاج ولكن الفشل دائماً يتمكن للغش الحادث بينهم وعليه ذهبوا إلى خطة تسعير تعتمد على صافي القيمة و"نظام تسعير يعتمد على مفهوم الأسعار المستهدفة فكان السعر المستهدف الأول 18 دولاراً في عام 1986، ثم 21 دولاراً في عام 1991 ونجحت آلية التسعير هذه من رفع الأسعار من مستوياتها المنخفضة"².

[بتصرف] p 34-36 Economica 1996 Le pétrole : économie et politique A. Ayoub 1-

1- www.moqatel.com

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

أصبح من الثابت أن تسعير البترول الخام يقوم على أساس أسباب تختلف كل الاختلاف عن المبادئ التي تحدد أسعار المنتجات الأخرى الزراعية والصناعية منها:

- السوق البترولية سوق غير حرة فعليا
 - تلاعب الشركات الكبرى لتمكنها من المعلومة
 - تأثير السعر بالأحداث المحلية والتطورات الدولية
 - تأثير الطلب النهائي على المشتقات البترولية على المنتج الأول
 - غير المرونة لعدم وجود بدائل فعلية له
 - اعتبارات العرض والطلب لها أثر جزئي
 - نفاذه المرتقب والعرض المحدود
 - زيادة الطلب
 - اختلال التوازن بين العرض والطلب
 - الكوارث الطبيعية
 - الطقس والتغيرات المناخية
 - تذبذب الدولار أمام عملات أخرى
 - الخوف من انخفاض الإنتاج
- ليس من السهل تحديد السعر هنا والإشكال القائم في أن المحددات والعوامل التي تدخل في العملية الحسابية تفوق اثنين أي عوامل الإنتاج.

إذ استعملنا "الدالة النيوكلاسيكية للإنتاج:

$$Y = F(K, L, E) \quad (II-3)$$

K = رأس المال

L = العمل

E = الطاقة

ولدينا مرونة الطلب على عوامل الإنتاج عند أسعار خارجية معطاة فنحصل:

$$P_K = P \cdot F_K$$

$$P_L = P \cdot F_L$$

$$P_E = P \cdot F_E$$

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

لنفترض الآن أن هناك تغير في سعر الطاقة فنحصل على منطلق المعادلة الأربع السابقة باعتبار سعر الطاقة PE . بعد عمليات رياضية، مصفوفات واشتقاق نحصل على :

$$FEK = FKE$$

$$\frac{dK}{dP_E} = FK.FL \left(\frac{E.F_{EE} + K.F_{KE}}{L} \right) + FK.FLL.FE + FL.FE \left(\frac{E.F_{KE} + K.F_{KK}}{L} \right) - F_L F_{KE}$$

إذا كان لدينا ثلاث عوامل في وضعية، نختار قيم ل FK و FL وهكذا دواليك. خلاصة القول أن حل مثلاً هذه القضية ليس بالأمر السهل¹.

تعرضت السوق النفطية إلى أكثر من أزمة عالمية انعكس تأثيرها على الاقتصاد العالمي ومداخيل الدول وبالتالي على نموها الاقتصادي . "في أزمة 1973 ارتفعت الأسعار لأنها كانت تخضع لمحددات السوق. يمكن للدول المنتجة للبترول أن تربح الكثير عندما تدعم الطلب بوسيلة أو سلاح السعر. فرضاً أن هناك هبوط 10 % من الطلب . والأسعار لم تتغير فهذا يؤثر على المداخيل بانخفاض قدره 10 %

$$R = p. q \quad (II-4)$$

$$\Delta R = p. \Delta q + q. \Delta p \quad \text{إذا}$$

$$\Delta R/R = p. \Delta q / p. q = \Delta q / q \quad \text{ومنه}$$

$$\Delta P = 0 \quad \text{لما}$$

P هو السعر q هو الكمية R هو الدخل

لنرجع الآن إلى فرضية انخفاض الطلب ب 10 % فنحصل على :

$$\frac{DQ}{Q} = -10 \%$$

$$\frac{DR}{R} = -10 \% \quad \text{فتأثر على :}$$

ولنفترض مرة أخرى أن هناك رغبة في الإبقاء على مستوى المخرجات (محافظة عليه). إذا كانت مرونة الطلب تقدر ب (-0.5)، فللرفع من 9 بمستوى 10 % (بعد الانخفاض الأول) يقتضي بأن السعر ينخفض ب:

$$\frac{DP}{P} = \frac{1}{N} \frac{DQ}{Q} = \frac{1}{-0.5} 10 = -20 \%$$

1- F.E.Banks « Does economic theory permit anticipating the evolution of the energy market? Economica P 162-163 Article publié sur le livre de A.Ayoub et J.Percebois

فنحصل على (N) التي تعبر عن مرونة السعر ومنه انخفاض الدخل يكون:

$$\frac{DR}{R} = \frac{DP}{P} = -20 \%$$

هذا لما يكون التغير في الطلب أعيد النظر فيه بتخفيض الأسعار والتغير في (q) يساوي الصفر. ما يمكن مشاهدته أنه إذا كانت مرونة السعر أقل من الواحد فليس من العقلاني أن نحافظ على الدخل من خلال تخفيض السعر. ماذا يحصل في العالم الحقيقي؟. إذ دولة خفضت من السعر وحقت أرباحاً مؤقتة لأن دول أخرى تستعد إلى تغيير الجو هذا ما يعدم إمضاء عقود طويلة المدى¹.

المهم أن المعادلة السعرية وما يرتبط بها من إعادة توزيع الريع النفطي مرة هي في مرمى دول الأوبك ومرة لا لأن الدول الكبرى لها قوة الشركات الكبرى في التأثير على التسعير ومن مجهودات الأوبك أنها وضعت ما يعرف بآلية ضبط الأسعار (Price Band Mechanism) والتي بدأ تطبيقها منذ 2000 تقتضي هذا الميكانيزم تحريك الإنتاج بالزيادة أو انخفاض بما يحافظ على الأسعار بين حد أدنى وحد أعلى (سلة الأوبك (22-28)).

إذا تجاوز السعر الحد الأعلى ودام هذا التجاوز أكثر من 20 يوماً يدعم الإنتاج بنمو 500 ألف برميل يومياً وإذا حصل العكس ودام مد أيام يخفض الإنتاج بنفس الكمية المذكورة وهذا من خلال اجتماع وزاري بالأوبك وقد ارتفع السعر خلال 2000-2003 إلى نحو 25 دولار للبرميل في المتوسط وهو ما أدى إلى تحسن طفيف في نصيب الدول المصدرة للنفط من صافي الريع ونشاهد اليوم أقصى العتبات يصلها السعر.

ختام هذه الجزئية نذكر بأهم المبادئ التي يستند عليها تقدير سعر البترول وروول ومتفق عليها عبر اتفاقيات دولية²:

- مبدأ ارتفاع الأسعار ب 2.5 % سنوياً لمواجهة التضخم (عن اتفاقية طهران 1971)
- زيادة 5 سنتات سنوياً علاوة نضوب البترول
- مبدأ تصحيح سعر النفط تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار (اتفاقية جنيف)²

هذه هي المبادئ التي اتفق على اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الرسمي حفاظاً على قيمته الحقيقية.

[بتصرف] 1- A.Ayoub et J.Percebois 164- 165

1- André Nouschi Pétrole et relations internationales de 1945 à nos jours Edition Colin Paris 1999

II-1-1-3 : أنواع أسعار البترول

تغير سعر البترول منذ أن وجد هذا المنتج فأصبح له مراحل تطوره و الميكانيزمات التي اعتمدت في تحديده، ضف إلى ذلك العوامل المؤثرة فيه . " فكمية البترول المحدودة واستغلالها المتواصل يؤثران على سعر البترول بالارتفاع عاجلا أو أجلا بسبب الندرة المتزايدة، حتى في عالم ستاتيكي أو طلب لا يتغير"¹ .

هذه الملاحظة جديرة بالانتباه رغم ما يجذو العالم من:

- تقدم تكنولوجيا
- استكشافات جديدة
- استنفاد حاد للآبار

مما سيؤثران على كلفة إنتاجية وهذا ما هو إلا إرضاء لرغبة الطلب الذي يحكمه الاستهلاك المتزايد. عندما تطرقنا للسوق البترولية العالمية وجدناها عبر الزمن في حقيقة أمرها متكونة من عدة أسواق مختلفة ومعقدة في علاقات عناصرها البعض البعض هذا التعدد هو الذي صنع سعر البترول المتعدد وقد برر هذا E.S. Amundsen في كتابه نظرية الموارد الناضبة والريع البترولي مبرزاً النماذج المختلفة للقطاع البترولي كما يلي:"
تعظيم الثروة أو عدم تعظيم الثروة ، الصنف الأول يمكن تقسيمه إلى نماذج احتكارية (نماذج منتجة متحكم) ونماذج من نوع حقوق الملكية .النوع الثاني يمكن تقسيمه إلى نموذج الدخل الهدف والنماذج السياسية"² .

كذلك ضف إلى هذا أن خصائص السوق البترولية :

- عدم مرونة الطلب
- عدم مرونة العرض
- موارد ومصادر البترول غير المتجددة
- زيادة الحاجات العالمية والاستهلاك

لم يرد في الفكر الاقتصادي إيجاد طريقة موحدة لتحديد، ضبط للسعر البترولي ولهذا بقي المجال مفتوحاً وخاصة منذ أزمة 1973.

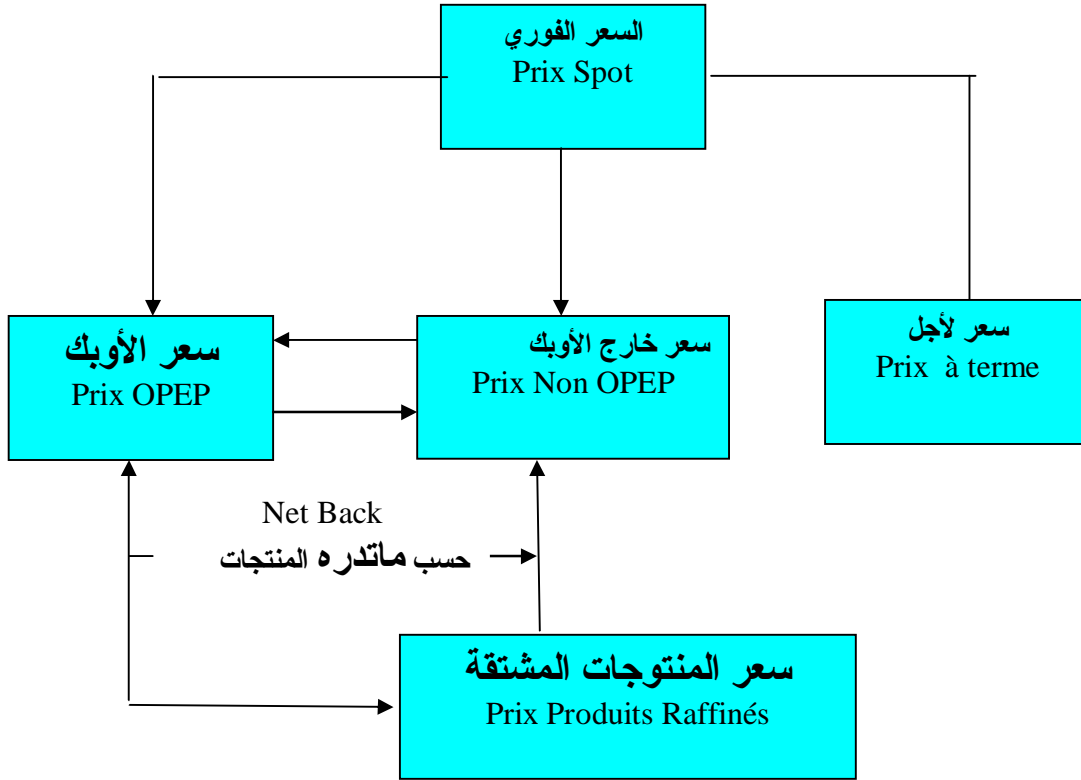
2- E.S.Amundsen : Théorie des ressources épuisables et rente pétrolière Economica 1992 p 21

3- E.S.Amundsen Ex Reference p 161

أ : أنواع أسعار البترول

للتطرق لأنواع أسعار البترول المعروفة نبدأ بهذا الشكل البياني المختصر:

الشكل (II-3): التداخل بين مختلف أنظمة سعر البترول



المصدر: Revue Notes et Etudes Documentaires du 1/8/1985 p 93 (Le marché pétrolier international) R.Forecht

في الأزمة الاقتصادية 1973م، انخفضت أسعار البترول تضاعفت أربع مرات أين أخذت الأوبك كارتلا حقيقيا الذي بدأ يتحكم في ، ضف إلى هذا اموجة التأمين كل هذا كان له دور في تغيير اللعبة التجارية و التسعيرية للبترول .

البترول الأمريكي والبترول الجزائري يختلفان في كلفة إنتاجهما فلنعتبر أن السعر الجاري هو السعر الذي يقارب الكلفة المتوسطة لاستخراجه من الآبار الأمريكية وكذا بالنسبة للجزائر . الفارق بين الكلفات الذي سيكون مرجعيا هنا الذي تقبله البلد لدفعه ولنفترض الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه فعلا كلفة إنتاج البترول لدينا أقل منها الولايات المتحدة الأمريكية .

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

هي ملزمة بقبول هذا حفاظا على مصانعها وبهذا السعر المقبول من طرفهم يصبح السعر مرجعيا بالنسبة للدول البائعة ومنها دول الأوبك و"يسمى هذا بالسعر الأعلى أو الأقصى (Prix Plancher, Prix plafond) هذا الجو من الأسعار انتقده العديد من البلدان من بينها الولايات المتحدة وخاصة في أزمة 1986 وطالبوا بسعر عقلائي"¹.

عدة دراسات تبين أن هناك دول في الأوبك لم عملت إلى دعم دخلها الوطني من خلال الكميات المنتجة ونجد من بينها المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات المتحدة العربية، قطر أما بلدان أخرى تجبذ ذلك من خلال التسعير ومنها نجد الجزائر، العراق، إيران وهذا التفاوت وهو الذي خلق انفصام في كارتل الأوبك والغش في البيع (نظرية المؤامرات).

بعد الحرب العالمية الثانية حدد سعر نفط الشرق الأوسط وفق "قاعدة الصافي المحقق أي :
سعر بترول الخليج العربي = سعر بترول خليج المكسيك + تكاليف النقل إلى نيويورك –
أجور النقل من الخليج العربي إلى نيويورك"²

بسبب هذه الطريقة أصبح سعر هذا النوع من البترول منخفضا جدا نسبة للأنواع الأخرى .
وهذه أنواع أسعار البترول المعروفة والمتداولة في السوق العالمية، ومنها الذي لم يبق له عنوان الآن لكن التاريخ دونه.

1 : السعر الرسمي

ظهر البترول في القرن 19. كانت الشركات البترولية تباع بترولها بسعر تعلن عنه وعليه بدأت تسمى الأسعار المعلنة أو الأسعار الرسمية لأنها صادرة عن مؤسسات رسمية.
تاريخيا ظهر هذا السعر سنة 1880 لما كان البيع يتم عند البئر البترولي فعملت الشركات الإعلان عن أسعارها ودعم ذلك بحسومات وبدأ التنافس التسعيري.
المرجعي هذه التسمية هو مصدره . اعتبرت الأوبك هيئة رسمية في السوق ومصدر مرجعي لهذا السعر المعتمد من طرفها (Prix- OPEC) .

"الأسعار الرسمية انخفضت في سنة 1970. حيث بلغ البرميل السعودي أو الكويتي نزل إلى 1.59 \$/ب بيد أن برميل الولايات المتحدة الأمريكية كان 3.40 \$/ب ، ولفنزويلا 2.33 \$/ب أي باقتصاد قدر 54% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو 32% لفتزويلا. هذا الفرق دعم البترول السعودي و الكويتي حتى البترول الجزائري، الليبي أو النيجر كانوا أقل كلفة من البترول الأمريكي لأن في سنة

1- A.Ayoub Le pétrole et politique Economica 1996 p 7

2- د.ج.م الموسوي ثورة أسعار النفط 2004 د.م.ح 2005 ص 59

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

1970 أسعارهم الرسمية على التوالي \$ 2.65 / ب ، \$ 2.33 / ب و \$ 2.30 / ب . لأنهم أكثر مقربة من أوروبا، مصاريق النقل أقل وبهذا لا ينافسون إلا الشرق الأوسط أين الإنتاج يزداد بقوة¹.

في سنة 1973 اجتمعت دول الأوبك مع الشركات البترولية الكبرى لدراسة ومراجعة سعر البترول في حالة تقلب الدولار نسبة إلى سلة عملات الدول الأوروبية ضف إليها كندا وأستراليا واحتكم الأمر إلى أخذ وحدة نقد صندوق النقد الدولي (DTS) كعملة بيع السلعة البترولية لكن لم ينجح هذا وكان أول سبب هو الرفض الجزائري .

اجتهدت دول الأوبك لتحديد سعر مرجعي يحمي إنتاجها من التحكم والأزمات فسعت إلى تحديد أدنى سعر حالة اللازمة . وفي كل مرة كانت للمنظمة طريقة حساب مرجعية إذ تأخذ دول (OCDE) كمؤشر في العملية الحسابية. على إثر هذا قال R . Warner مديـــــر شركة " Mobil Oil " على الأوبك أن تصرح بتغيرات في السعر ومستواها الإنتاجي من أجل أن الشركات والمستهلكين يستطيعون مواجهة الوضعية².

بعد إنشاء واجهة دولية للسوق البترولية، قام السوق الفوري بتحديد مستوى أسعار البترول الخام منذ نشأته عام 1973 ولم تكن الأسعار الرسمية للأوبك من قوة سوى التطابق مع الأسعار الفورية أو متأخرة شيئا ما.

إن ميكنازم الأسعار هذا المتعامل به ساري إلى يومنا هذا . خلقت هذه المنظمة ثورة اقتصادية بترولية بسبب بعض الأسواق مثل :

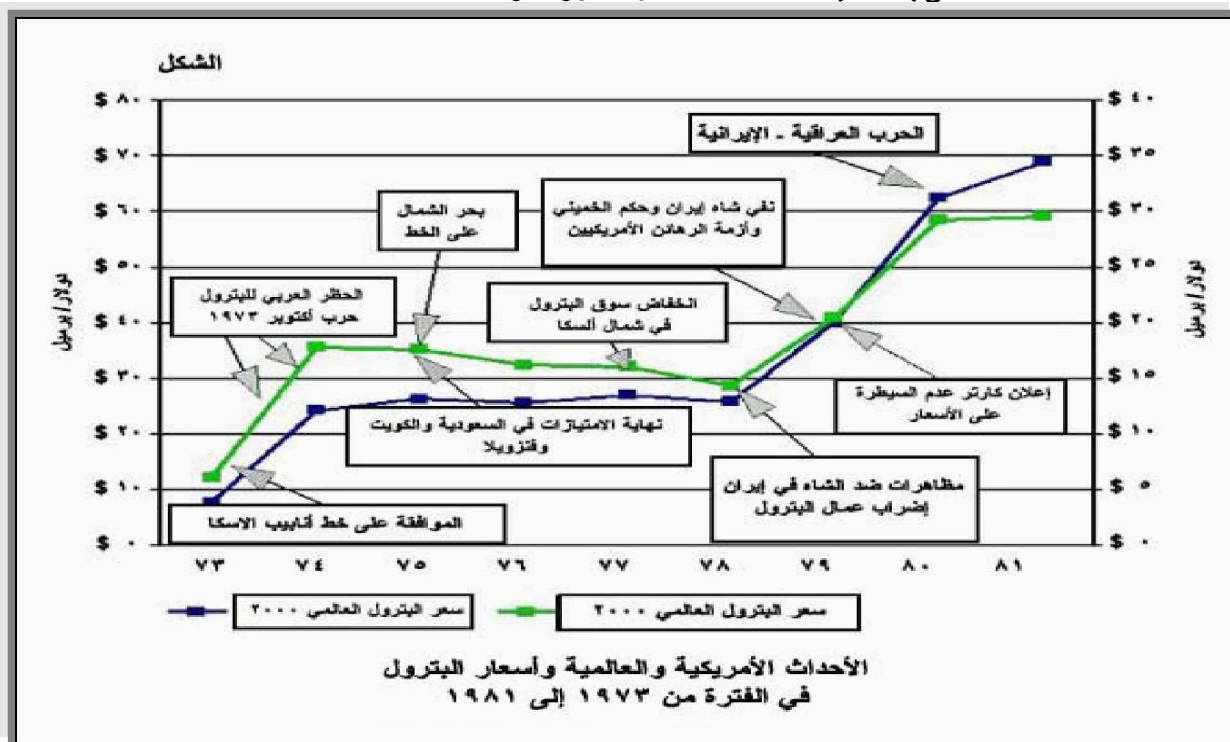
- بروز السوق الفورية
- السوق الآجلة
- عقود Net Back
- سوق مشتقات البترول Sous Produits

بعض اقتصادي البترول يرون أن السعر الرسمي يتحدد من خلال قيمة المنتجات المشتقة للبترول الخام في سوق تنافسية للاستهلاك النهائي وأي تغيير في الطلب المشتق يؤثر مباشرة على السعر الفوري للبترول الخام وبدوره يؤثر ويحدد السعر الرسمي . فيما يلي فترة من الفترات المهمة في تقلبات أسعار البترول مع تلك الأسباب التي أدت إلى حدوثها ما بين عام 1973-1981:

1- A. Nouschi Pétrole et relations internationales de 1945 a nos jours Edition A.Colin 1999 p 39

2- M . H . Benissad Eléments d'économie pétrolière OPU 1981 p 21

الشكل (II-4): تغيرات أسعار البترول وعللها ما بين 1973-1981



يعود أصل الأسعار للتطورات في الإنتاج والاستهلاك فكان سببية ظهور السعر عدة ظروف

منها :

- تطور الحاجة للبترول
- ظهور عملية تكرير وتصفية البترول

أخذ العمل به وأصبح سريان المفعول منذ سنة 1948 فسمي (Prix , Posted Prices Affichées). نظرا للنفوذ الأمريكي وحجم استهلاكه الكبير أصبح يلعب دورا مؤثرا في الأسعار النفطية. إثر هذا قال P.H. Frankel "إذا الأمريكيون يودون حماية صناعتهم ، يجب عليهم القيام بما في حدودهم وليس في المصدر، أي عند الآخرين "1. هذا السعر كان يعلن من طرف الشركات البترولية عند مصدر الإنتاج والاستخراج وعندما دخلت الشركات الأمريكية دول أخرى انتقل إعلان السعر إلى موانئ التصدير .

" ما بين 1913-1946، الشركات الأمريكية فرضت سعر مدير (Prix Directeur) لخام خليج المكسيك (PGM) مستقلا عن سعر البيع الحقيقي . من هذا العمل، إذا كان النقل من فيلادلفيا

إلى الولايات المتحدة، سعر **caf** لخام بترول فزويلا (P_v) أو الشرق الأوسط (P_m) يجب أن يحصل عليه كما يلي :

$$PV = P_m = PGM + \text{مصاريف النقل خليج المكسيك}$$

هذا النظام لتحديد هذه الأسعار غير عادل وفي صالح الولايات المتحدة الأمريكية¹.

كم من مرة سعت المملكة العربية السعودية على رفع من قوة الأوبك في السوق العالمية من خلال عملها على إيقاف الممارسات المشبوهة بخصوص البيع بسعر أقل من السعر الرسمي والخروج عن نطاق الحصص المتعاقد عليها. فعمدت السعودية إستراتيجية مغايرة سميت "Net Back". يقصد بها البيع على أساس أو حسب ما تدره المتوجات . كانت كإنذار وتحذير منها للدول المنظمة في احترام المواثيق وتضمن هذه الطريقة إلى خفض سعر البترول أقل مما هو جاري.

مارست الأوبك حربا في الأسعار لأن المنتجين غير الأعضاء الآخرون كانوا يملكون السوق فيغمرونها بأي سعر يخلط الحسابات وسهل الحصول، هذا الأخير كان وجهها جديدا لفتح وظهور أسعار أخرى غير تلك التي كانت تسود الساحة وعلى إثر هذا قال الخبير Peter Bentel "عصر جديد قد بدأ"².

2 : السعر الفوري

يعرف بالسعر الفوري أو السعر الحر والذي يتحدد وفق السوق الحر ($SPOT$) ولهذا يسمى (Spot Prices) إذ يعتمد تقديره على أساس العرض والطلب. منذ سنة 1973 وضع شكلين من الأسعار :

- الأسعار الرسمية (PO) Prix Officiels

- الأسعار الفورية (PS) Prix Spot

وتم الربط بينهما من خلال دراسات تحليلية وقياسية على أساس سلوك منظمة الأوبك

- طبيعة السوق

- أسعار البترول

أنشئ هذا السعر تبعا للسوق المسماة السوق الفورية (Marché Spot) من طرف الشركات الكبرى (les majors) مضاهين بذلك ما جاء بعد 1973 من ظروف هذه السوق تعرف بأنها سوق "حر لأجل قصير أين يحدث بيع للبترول الخام هروبا من عقود طويلة المدى بين الدول المنتجة

2- Revue "News Week" David Pauly October 7, 1985 p 46

1- Revue « Time » February 3, 1986 p 32

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

والشركات الأجنبية الأكثر أهمية هي أسواق روتردام الكاراييب ، سنغافورة، سوق لندن. أنشئ في عام 1981 يسمح للمشتريين والبائعين إلا لتحسين بيعهم من تقلبات مستقبلية للأسعار " في سنة 1974 مثلت المعاملات في السوق الفورية ما نسبته 20% من المبادلات التجارية البترولية ووصلت 50 % في سنة 1985 ¹. تركز هذا السوق على قيود مؤقتة تهتم بالتخطيط والإنتاج وتوزيع مشتقات البترول وخاصة على مستوى أسواق الدول المستهلكة تعمل على حل مشاكل الإختلالات المؤقتة . من أهم العوامل المؤثرة في الأخذ بهذا التوجه هما :

- أزمة 1973

- التحول اللامتناهي والمتواصل في الصناعة البترولية

" اليوم تحتل السوق الفورية ما يقارب 50 إلى 70 % من مجموع المعاملات الدولية للبترول الخام " ². جاء هذا السعر مضادا ومنافس للسعر الأوبيكي الحر، تنافسي فوري عند المبادلة غير مستقر بسبب ارتباطه بقانون العرض والطلب.

كم من مرة طالبت أمريكا من الأوبك رفع إنتاجها لخفض الأسعار في هذه السوق التي تسودها المضاربة حيث يشتري البعض من السوق الفورية بعض المنتجات الخام أو منتجات مكررة وآخرون يذهبون إلى السوق المالية والأسواق الآجلة ذات الصلة بال بترول، إذ أن تطور العمل بالسعر الفوري شهد سرعة كبيرة خاصة في سنوات 70 و 80 بسبب اقتحام المضاربين الأسواق .

من الأمور التي جعلت السعر الفوري يقوى سلوكيات بعض دول الأوبك مما جعل أحد تجاره يقول "الأسعار الرسمية موجودة لمجرد الضحك عليها " ³،. ضف إلى هذا حديث لمدير أبحاث الصناعة البترولية J.Lincholea "إن عهد الأسعار الرسمية قد انتهى " ⁴، مما أعطى قدر كبير للسعر الفوري المنافس. والشكل الموالي يعطينا المفارقات الرقمية بين السعر الفوري الرسمي ما بين 1973 و 1985 :

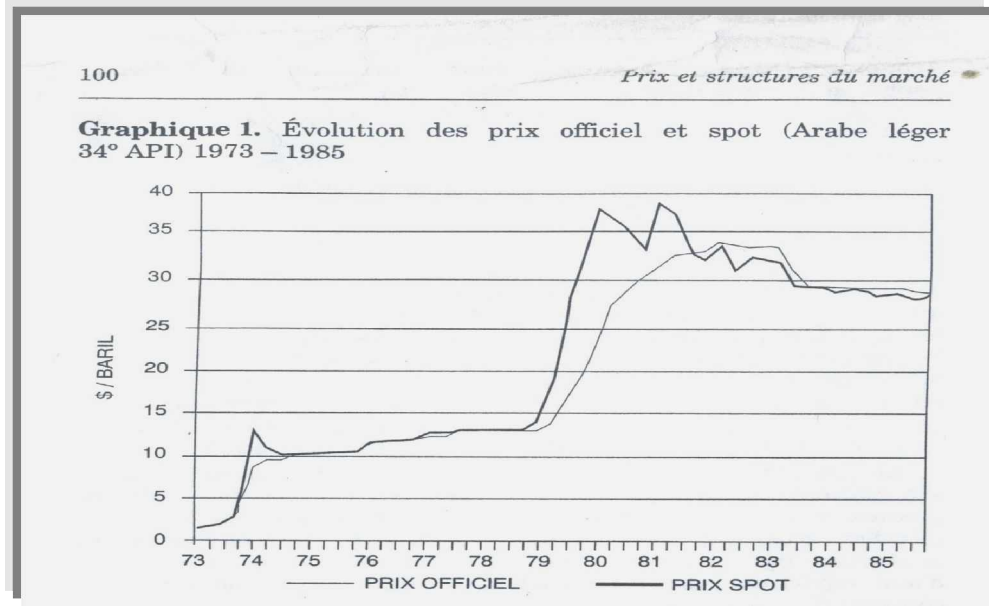
2- Alain Nonjon p137 (ex référence)

3- A.Ayoub Le Pétrole économie et politique Economica 1999 p 98.

1- د. ضياء مجيد الموسوي : الأزمة الاقتصادية العالمية 1986- 1989 دار الهدى للطباعة والنشر الجزائر 1990 ص 24

² - Revue "Time" September N° 30 1985 p 38

الشكل (II-5): تغيرات الأسعار الرسمية و الفورية ما بين 1973-1985



Source :A.Ayoub Le Pétrole : Economie et Politique Economica 1996 p 100

3 : سعر الإشارة

يسمى بالإنجليزية (Reference Prices). من منظور الدول البترولية، يعتبر استعمال سعر الإشارة رغبة في دعم مداخلها ، هو أقل من السعر المعلن وأكبر من السعر .يحسب بالرجوع إلى السعر الرسمي والسعر الفوري لعدة سنوات مثلاً " ما بين 1970-1978، شركة سونا طراك دفعت لخزينة الدولة فائض قدره 6.5 مليار دينار جزائري عن الضريبة على أرباح الشركات بسبب استعمال سعر الإشارة في عوض السعر الفعلي"¹.

نظراً للارتفاع المذهل في أسعار البترول منذ سنة . عمدت الأوبك (2005) إلى التخلي عن نطاق السعر المتبنى في سنة 2000، الذي كان يسمح بمقتضاه لسعر البترول إلى التحرك بين حدين أدنى وأعلى وهما (22-28) دولار للبرميل لسلة الأوبك - (هذه الأسعار هي متوسط أسعار "أنواع البترول السبعة"² المعروفة لدى دول الأوبك) -. من العادة المتبعة لدى هذه المنظمة من أجل الوصول إلى سعر عادل "أن يؤخذ بسعر النفط السعودي المسمى بالعربي الخفيف-نفط الإشارة- وإيجاد آلية يتم بها تخفيف التصحيح الديناميكي للسعر على ضوء حركة التغيرات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، ومن ثم تحديد القيم النسبية لبقية النفط الخام بعد حسم مسألة تحديد سعر نفط الإشارة"³.

1- A.Ayoub p 31 (ex référence)

2-أنواع النفط السبعة هي : خام صحاري الجزائر- ميناكس الإندونيسي-بوني الخفيف النيجيري- أيسوس المكسيكي- الخام العربي الخفيف السعودي- خام دبي- بناخوان الفينز ولي.

3- عبد الإله الحبيب الأوبك مشاكل تسعير النفط الخام مجلة النفط والتنمية جانفي 1978 ص 64

4- www.opec.org بتصرف

الأوبك في 2005 أوجدت سعرا مفتوحا جديد مؤقتا يوازي سعر البترول سعر الإشارة لسلة الأوبك (Reference Basket OPEC (ORB)، حيث عندما تعسر العمل تم إعادة النظر في أعداد البترول المعتمدة في السلة ليصبح 11 من أجل إيجاد سعر يتجاوب ومتطلبات الأوبك .

عُملت الأوبك إلى إيجاد سعر مرجعي عالمي للبرميل ال بترول سمي بسعر نفط الإشارة كأن تقول السعر المرغوب فيه أو النطاق سعري والفكرة المحورية وراء طرح النطاق السعري الذي اختارته المنظمة وقد كان (22-28) دولار للبرميل هي منح المنظمة المرونة الكافية في التوصل إلى تحقيق ما ترغب فيه من أسعار.

فتفاديا لفقد مصداقيتها وسمعتها في الأسواق حاولت خفض إنتاجها لما رأت عدم نجاح هذه الخطة السعرية. بمقدار 500 ألف برميل يوميا بشكل منسق بين دولها في حالة انخفاض سعر برميل سلتها عن 22 دولار للبرميل وموازنة منها للسوق العالمية وبأنها غير احتكارية متفادية الأزمات، في حلة ارتفاعه عن 28 تزيد الإنتاج¹.

4 : الأسعار المحققة

في أواخر الخمسينات، بدأ نوع جديد من الشركات البترولية في الظهور ذات معاملات تجارية هامة تكمن في تلك الحسومات والتسهيلات المتنوعة ترضي المشتري مما حمل الشركات البترولية للدول المنتجة إلى نهج نفس السلوك التسعيري. هذا النوع التسعيري سمي بالأسعار المحققة أي بمعنى التي يتم الشراء بها في الحين المحقق ،بالإنجليزية تسمى (Actual Prices) وبالفرنسية (Prix Actuels) كما يسميها البعض بالسعر الصحيح أو العادل (Le Juste Prix) . عند البعض السعر المحقق ليس له علاقة مع الندرة الحقيقية لهذا المورد، المعبر عنها بارتفاع معدل استنفاد الاحتياطات الموجودة وكلفة الإنتاج² .

شركات كبرى تلاعبت بأسعار البترول بشكل قوي حيث بعد اكتشاف البترول وخاصة في الأراضي العربية، قامت الشركات الكبرى بتحديد دخل ثابت للدول صاحبة الثروة وكانت هذه الأسرة المحتكرة حرة في بيع هذا البترول للسوق الذي تراه بالسعر الذي تحدده . "لقد كان السعر المعلن للبرميل في الأربعينات من القرن الماضي بحوالي \$ 1.05 /ب ليرتفع إلى \$ 1.23 /ب ثم \$ 2.21 /ب في عام 1948، نهاية 1949 انخفض إلى \$ 1.75 /ب بعدما كان في بداية هذه السنة \$ 1.88

ب¹. استطاعت المنظمة خلال الفترة 1960-1967 أن تمنع الشركات من ممارسة لعبة خفض الأسعار بإيجاد مبدأ الأسعار المعلنة أو فرض حقيقة الأسعار السائدة التي لا مفر منها.

بعد حرب 1967 استطاعت المنظمة أن تحقق أول نجاح لها في رفع أسعار بيع بترولها للشركات وبالتالي زيادة دخلها عن كل برميل ودخلت دولها في معركة أسعار البترول مع الشركات، لتنتهي بعدة اتفاقيات حاسمة للموضوع:

- اتفاقية طهران

- اتفاقية طرابلس

بعد حرب 1973 شهد أسلوب وسعر البترول طابعا جديدا، أين استخدمت الأوبك لأول مرة أسلوب المزاد في بيع البترول، فوضت إيران جزءا من بترولها للمزاد العلني وطلبت إلى الشركات دخول المزاد بأفضل ما لديها من عرض فوصل السعر إلى 17 \$/ب وكان مفاجأة لأن السعر المعلن كان لا يفوق 5 دولارات للبرميل، باعت نيجيريا بترولها بـ 16 \$/ب وهكذا ارتفع سعر البترول بأكثر من أربعة أضعاف مقارنة بذلك الذي كان قبل حرب أكتوبر 1973. سعت الأوبك في أكثر من مرة لتجاوز الخلاف وجعل أطروحة السعر واحدة. اجتمعت الجزائر وإيران في فريق واحد لدعم هذا المنهج فقام الشاه بطرح فهرسة أسعار البترول بمؤشر متوسط قابل لإعادة النظر للأسعار الخمسة عشر إلى عشرين منتوجا صناعيا وغذائيا مستوردا من طرف الدول المنتجة. محفزات هذه الأطروحة الصاعدة كان بسبب:

1- نسبة الاحتياط الضعيفة للجزائر وأقل منها لإيران الداعمة لمخطط قصير الأجل (قيد الإنتاج

الإنتاج وتعظيم الإيرادات الوحدوية)

2- حاجة دول المنظمة الكبرى لرؤوس الأموال².

كلغرض من موضوع السعر السائد هو تحكم دول الأوبك في ميكانيزمات السوق وتسييرها بغرض دفع عجلة النمو أو تسريعها وهذا هو قيد الانفتاح الاقتصادي.

2- André Nouschi p 21 (ex référence)

1- A.Ayoub p 60 (ex référence)

5 : سعر الكلفة الضريبية

من بين هذه الأسعار نجد سعر الكلفة الضريبية (Tax Cost Prices) "أخذت بهذا السعر الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان البترولية، حيث تقوم باستخراج البترول ومن ثم شراءه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة والممثل في الضريبة على الدخل، ف هو يعتبر كسعر تتحرك وفقه بقية الأسعار الأخرى في السوق البترولية"¹.

قد انتهجت الدول الصناعية بمساندة شركاتها العملاقة سياسات بترولية تساعدها في الضغط على الأسعار، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الربح البترولي .

يعرف من تتبع تاريخ أسعار البترول أن نصيب الدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط من عائداته يتحدد قبل عام 1950 بعائد مقطوع يدفع كإتاوة ويتراوح بين 10 إلى 30 سنتا للبرميل، وعندما بدأ العمل بمبدأ مناصفة الأرباح إثر ضغوط وحصارات، عمدت الشركات إلى تخفيض ذلك السعر خدمة لاقتصاديات الدول الصناعية الغربية لسببين هامين :

- البدء بمحاسبة الأرباح من منطلق اعتماد سعر البترول الخام

- قوة هذه الشركات في القرار والسيطرة على الإنتاج، التصدير والتسعير

انخفض سعر البترول العربي الخفيف من " 2.18 دولار للبرميل في عام 1947 إلى 1.80 دولار في عام 1960 حيث بقي ثابتا عند ذلك المستوى في مطلع السبعينات وقد أفلحت الأوبك خلال عقد الستينات في تثبيت أسعار النفط من حيث قيمتها الاسمية إلا أنها لم تفلح في وقف تدهور الأسعار من حيث قيمتها الحقيقية "فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي لمجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي من 100 إلى 200 من خلال الفترة 1947 - 1970. يتضح أن سعر النفط الذي انخفض في صورته الاسمية من 2.18 دولار للبرميل إلى 1.80 دولار للبرميل خلال الفترة المذكورة قد انخفض أيضا في صورته الحقيقية 70 سنتا مقومة بأسعار عام 1947. بل إن نصيب الدول المصدرة للنفط من هذا السعر لم يكن يزيد على 50 % من ذلك السعر بعد طرح التكلفة"².

2- إعداد قبلي زهير تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتميز ونماذج تصحيح الخطأ رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1999 ص4

1- حسين عبد الله - أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق مجلة كراسات إستراتيجية مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية 2005 العدد 154

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

اجتهدت مجموعة الأوبك في سنة 1973 مكلفة خبراءها الفنيين بإعداد نظام جديد لتسعير البترول على الأخص تحديد مفهوم سعر السوق الذي يستند أساسا لتحديد السعر المعلن، ومن بين ما نوقش نجد ":

- 1- ربط الخام بأسعار المنتجات المتكررة في أسواق الاستهلاك
 - 2- ربط السعر المعلن بالأسعار الفعلية المحققة في المبيعات المباشرة التي تنجزها الدول المصدرة .
 - 3- ربط السعر المعلن بأسعار بدائل الطاقة الأخرى¹.
- أسعار أخرى كانت معروفة ومازال تاريخ اقتصاد البترول يدونها منها " Gulf plus " وسعر السوق الآجلة . " Gulf plus " هو نظام تثبيت سعر البترول اعتمد منذ 1928 في اتفاقية Achnacarry، إذ كان سعر خام خليج المكسيك هو المرجع العالمي للتسعير (المكان الذي تتم فيه 2/3 المعاملات التجارية العالمية في سنة 1930) الفكرة الرئيسية لهذا النظام، هي أي مستهلك متواجد بأوروبا الغربية أو جنوب شرق آسيا متساوين في الحصول على البترول يدفعون بالتساوي نفس السعر، مما كان مصدر الخام سواء من الكارييب، خليج إيران وإندونيسيا من وجهة عالمية هذا النظام يعبر عن التحكم الأمريكي في التكرير أكثر من الإنتاج².

في سنة 1940 غير هذا النظام بآخر يسمى نظام نقطتي الأساس (Double Basing Point) كما سيأتي فيما بعد أما عن السعر الآجل فهو ذلك المتحصل عليه في سوق البورصات أو سوق العمليات الآجلة لكنه أخذ بمبدأ السعر الفوري والسعر الرسمي . في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم المشتري البترول المتعاقد عليه ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة عند الاستلام مثلا بحيث تختلف هذه الأسواق عن الفورية. تحركت هذه الأسعار في عدة أسواق منها:

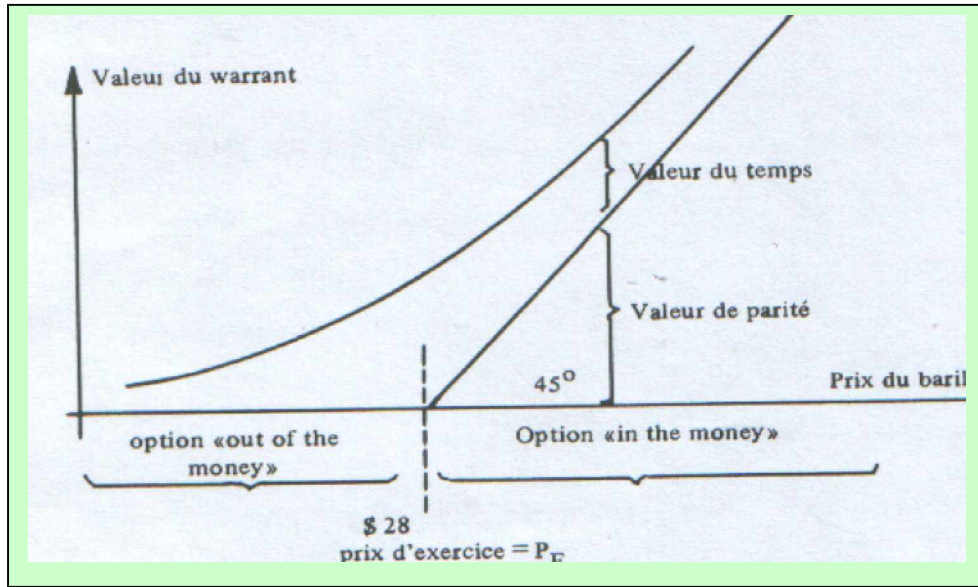
NYMEX -
IPE -

من بين المعاملات التي تتضمنها هذه السوق رهن المنتجات البترولية Les Warrants Pétroliers وهذا البيان يعبر عن هذه المعاملة :

2- د . صديق محمد عفيفي تسويق البترول مكتبة عين شمس مصر 2003 ط 9 ص 271

2- A.Nonjon p135 (ex référence)

الشكل (6-II) : رهن المنتجات البترولية عبر الزمن



Source : A.Ayoub et J.Percebois Pétrole : Marché et Stratégie Economica 1987 p 69

لما تطرقنا لهذا النوع، فكان الغرض إبراز أن المَضاربة حاضرة بشكل أو آخر في تقدير السعر والتأثير عليه مما يجعلها تتأرجح بين الهبوط والصعود . فلما يقل العرض ترتفع الأسعار كما يعرف في الاقتصاد وحين يكون هناك عرضاً متزايداً يتوجه السعر نحو التزلزل.

نجد أن معظم المعاملات التجارية في المشتقات المالية للنفط تتم في أسواق متخصصة ما قبيل سوق النفط الدولية بلندن، وهذه المعاملات متاحة أمام الجميع وتباشرها المؤسسات المنتجة والمستهلكة للنفط معا مثلما يباشرها المضاربون أيضا¹.

II-1-2 : أطوار التسعير البترولي وثورة الأسعار

من خلال المتابعة التاريخية لأسعار البترول يلاحظ الاحتكار التام في السنوات الأولى من الإنتاج. والتغيير الظاهر على قيم هذه الأسعار اسمياً كان أو حقيقياً يبرز حالة الثقة التي يتبادلها عناصر السوق البترولية.

تطور سعر خام البرنت منذ 100 سنة من 1 دولار إلى ما يفوق 70 دولاراً حالياً . هذا التطور يبرز مدى أهمية هذه السلعة وسعرها في آن واحد بالنسبة للاقتصاد العالمي.

1- ضياء مجيد الموسوي البورصات دم ج 1998

شركة "Standard Oil" سيطرت 40 سنة على السوق البترولية، بعد منافسة شديدة أنشأت سبع شركات جديدة التي "سميت بالشقيقات السبع (les Sept Soeurs) وهي:

- Esso
- Mobil
- Chevron (Ex Standard Oil)
- Gulf
- Anglo Persian Oil
- Royal Dutch Shell
- BP¹

تقاسمت البترول وحددت أسعار، متحكمة في الطلب و السعر عبر الولاء الاستراتيجي لبعضها البعض. إن ديناميكية الطلب العالمي على المنتجات دفع بالشركات الكبرى إلى البحث عن هذه السلعة في كافة أنحاء العالم قبل هذا بالرفض من الطرف الثاني فانتهجت الشركات هذه سلوكيات ضاغطة:

- الحصار البترولي وسياسته

- الشد على سعر البترول في أدنى حدوده.

هذه السيطرة البترولية للشركات الكبرى أدى بها إلى احتكار تحديد الأسعار المعلنة التي كانت مرتبطة بأوضاع وظروف الصناعة البترولية الأمريكية. تغيرت طرق احتساب الأسعار المعلنة بسبب الحرب العالمية الثانية وبعدها وما أحدثته من نتائج وتغير في موازين القوى. حيث أنه سعر منطقة خليج المكسيك كان المعيار السائد قبل العشرينات وبعد هذه التغيرات أقحم إلى جانبه بقية الأسعار كأسعار منطقة الخليج العربي ولم يدم طويلا ليعود الاحتكار ريون إلى النظام الأول المسمى نظام نقط الأساس الواحدة، تم تغيير فيما بعد.

II-1-2-1: التسعير البترولي في ظل الاحتكار المطلق

في عام 1859 كان سعر البرميل عشرين. بتزايد الاكتشافات تزايد الطلب، ثم انخفض سعر البترول إلى نصف دولار عام 1861 ومن يومها بدأت أسعاره بين الهبوط والصعود تروح وتجيء تبعاً لقوة العرض والطلب متأثرة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

في الفترات الأولى كانت ميكانيزمات تحديد أسعار البترول أحادية التحديد أي طرف واحد هو الذي يحددها وليس يجمع ما طرف الكارتل الشركات العظمى المنتمة إلى معاهدة Achnacarry

المنعقدة في 17 سبتمبر 1928¹، حيث أن نظام نقطة الأساس هو النظام الذي اعتمد إثر هذه المعاهدة والمسمى "Système de Gulf plus basing point".

أ : نظام نقطة الأساس الواحدة 1920-1940

عمقتُصى هذا النظام، أسعار بيع البترول كانت متشابهة لتلك المعلنة من طرف الشركات الأمريكية في خليج المكسيك، مستقلة عن المصدر الحقيقي . كان لهذا النظام وقع بسبب الوصفة الاحتكارية المتمكنة للإنتاج البترولي الأمريكي، ضف إلى ذلك كانت الصادرات الأمريكية تغطي حصة كبيرة من الطلب العالمي، ففي 1930 الإنتاج العالمي للبترول ارتفع إلى 197 مليون طن، حيث الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها أنتجت 123 مليون طن².

كانت لشركات البترول العالمية دور مباشر وغير مباشر في تخطيط وتنفيذ آلية إنتاج البترول وتحديد أسعاره. بدأ الاحتكار العالمي للسوق البترولية عندما نهضت المنافسة في العشرينات من القرن الفائت بين شركات البترول على الأسواق مما دفع كل شركة تفرض سعرا أقل لتحطيم منافسها فأدى هذا إلى اضطراب الأسعار في كل الأسواق.

في أوائل العشرينات من القرن الماضي قامت الشركات العالمية الكبرى بفرض نظام نقطة الأساس الواحدة. كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك 05 شركات من الشقيقات السبع وكذا باعتبارها أول مصدر وأكبر منتج فتأثرت السوق البترولية بنوايا هذه الدول وسياستها فكان نظام أسعار البترول مرجعه خليج المكسيك وهي نقطة الأساس الوحيدة لحسابه حيث كرس اتفاقية أكناف كاريف. بموجب تحديد أسعار البترول وفق أسعار خليج المكسيك، أي أن سعر البترول في الجزائر العاصمة آنذاك يساوي نفسه المتداول في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن من خليج المكسيك إلى الجزائر العاصمة دون أي اعتبار لمصدره الحقيقي. يعود سبب هذه الطريق والاختيار إلى:

- نسبة كبيرة من المنتجين (المقررين)
- ارتفاع تكاليف إنتاج البترول
- أغلب الشركات الاحتكارية هي أمريكية
- أكبر حصة عالمية تعود لأمريكا

1- Revue d'économie pétrolière N° 3-1980 p 316 (contribution à l'analyse de l'évolution des mécanismes de détermination des prix du pétrole brut 1928 - 1979) G.Jarjour

2-- Revue d'économie pétrolière N° 3-1980 (ex référence) p 316

الأدهى أنه لو استوردنا البترول من المملكة العربية السعودية فإنه كان يحاسب على أجور الشحن كما لو كان البترول قادمًا من خليج المكسيك. كان هذا النظام له أثر كبير ويخدم مصالح أمريكا بالدرجة الأولى لكون أن الفلسفة العاملة في هذه السوق هي خلفية السيطرة، التحكم الاحتكار التام والقوة.

سعر البترول في هذه الفترة منذ 1920-1940 نتج عن سياسة وإستراتيجية لدعم الرقابة على السوق. الشيء المميز لهذه الحقبة أن القوى كان بمقدوره امتصاص التقلبات والضغط لهدف طويل الأمد. لهذا كان السعر الوسيلة والتكتيك الأهم في السيطرة على السوق، ضف إلى هذا أن التحكم في السعر البترولي. قاعدة تسعير الخام لاتفاقية أكنا كاري كانت تبريرا لشركات الكارتل بأن الإنتاج الأمريكي ذي النسبة العالية من الإنتاج العالمي، حيث الولايات المتحدة الأمريكية هي أسواق استيعاب الإنتاج.

"قد استخلصت دراسة هامة 1959 أن أسعار الخام تتبع أسعار المنتجات في حالة ارتفاعها بشكل أسرع مما تتبعها في حالة انخفاضها، وليس معنى ذلك أن أسعار الخام نتيجة لأسعار المنتجات، فالقوى المكونة للعرض وللطلب واحدة حيث هناك فقط عرض الزيت الخام والطلب على المنتجات المتكررة"¹.

كان التكتل الاحتكاري ضرورة لهم لتحقيق التوازن فيما بينهم من أجل مصلحة طويلة المدى لكون أن الطلب على البترول الخام ضئيل المرونة بالنسبة لتقلبات السعر على الأجل القصير وعدم مرونة إنتاجه بالنسبة لظروف السوق. هذا الوضع التسعيري كان يدعم خزائن الشركات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وظهور في الشرق الأوسط كان ثورة نفطية جديدة وحاسمة.

ب : نظام نقطي الأساس 1939-1945

على إثر الحرب العالمية الثانية تضاعف الطلب على البترول، خاصة على بترول الشرق الأوسط بغرض استعماله في الحرب لقربه من موقعها وأكثر أمنا من بترول الغرب.

نذكر بعض الاكتشافات التي أدت إلى بروز أهمية بترول الشرق الأوسط. تم التعاقد على البترول الإيراني في عام 1901 مع William Darsy للبحث والتنقيب وأنشئت الشركة الإنجلو-إيرانية بإيران بعدها بقليل وبهذا عملت الحكومة البريطانية بالتحويل من استخدام طاقة الفحم إلى

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

استخدام طاقة البترول إذ في سنة 1913 ملكت الحكومة البريطانية 51 % من أسهم هذه الشركة ثم توجهت نحو الشركة التركية عام 1914¹.

تم دخول الكويت، قطر، البحرين في شراكات ام تياز لكن حريتهم كانت محدودة في الحصول على الامتيازات بعدموافقة بريطانيا. وفي عام 1938 بدأت تظهر بوادر الخير مع اكتشاف البترول بكميات تجارية، فبدأ الشرق الأوسط يأخذ مكانه في الأطماع. بهذه المستجدات بدأت معارضة قاعدة التسعير الموضوعة سابقا من الكارتل عام 1928 والحجة هنا أن الكثير من الحالات تكون المسافة بين الحقل المنتج ونقطة التسليم أقل كثيرا من المسافة بين خليج المكسيك وهذه النقطة. انتهت الحرب العالمية الثانية وتحولت عيون التوسع والنمو السريع للبترول نحو الشرق الأوسط، هذا التغير في الزاوية الاقتصادية أربك لولايات المتحدة الأمريكية وخاصة فيما يخص احتمال نفاذ بترولها، لأن البوصلة التوجيهية لاقتصاد العالم والسوق البترولية ذهبت إلى الشرق الأوسط ومن هنا

"بدأ الكارتل تعديل قاعدة التسعير لتكون لندن هي نقطة التوازن وهذا عام 1947 والقاعدة تقضي ب:

سعر خليج المكسيك + مصاريف الشحن من خليج المكسيك إلى لندن

- مصاريف النقل من الخليج العربي إلى لندن

- سعر الخليج العربي + رسم المرور في قناة السويس².

كان الهدف خفض أسعار بترول الشرق الأوسط إلى مستوى أدنى من أسعار فترولا والغرب عموما وخصوصا بعد مشروع مارشال لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي.

الاحتكار العالمي لنظام خليج المكسيك انتهى، وظهر الخليج العربي في المعادلة التسعيرية كثاني نقطة أساس في الحساب محدثا نظام الإعلان السعري (FOB)³ للخدمات لباقي دول العالم من دون الولايات المتحدة الأمريكية هذا النظام مبني على تثبيت أسعار البترول الخام من خلال المساواة لأسعار (CIF)⁴ في سوق محدد.

1- CNED France Brochure d'examen Economie Droit Institut de Poitiers Futuroscope Sujet D'examen 2005/2006

1- www.moqatel.com

2- FOB: اسم بيع يتضمن الثمن فيه كافة البضائع وكافة النفقات حتى وضع البضائع على ظهر السفينة ويتم التسليم ونقل المخاطر إلى المشتري بوضع البضاعة على ظهر السفينة

3- CIF : Cost Insurance and Freight ثمن البضاعة يتضمن قيمة البضاعة والتأمين وأجرة النقل

"قدرت هذه الشركات الكبرى سعر البترول في 1944 بـ \$ 1.55 /ب (FOB) للنوعين (بتترول خليج المكسيك وبتترول الخليج العربي) هذه المساواة تمت بـ Genes في سنة 1947 لم يبقى لهذه الطريقة سالفه الذكر في المساواة بين البترول الأمريكي وبتترول الشرق الأوسط، فأخذت نطاق سعري آخر إذ حدد سعر البترول الأمريكي بـ \$ 2.75 /ب وسعر (FOB) للبتترول الخام الإيراني حدد عند \$ 2.22 /ب، إذ أن سعر البترول الإيراني حدد وفق طريقة (Net Back) للبتترول الأمريكي، هذا ما دفع بالشركات إلى خفض السعر العربي باعتماد مبدأ " Net Back " للخام الفنزويلي الذي اعتمد قاعدة المساواة (CIF) لنيويورك، الطريقة الجديدة لنيويورك وافقت وقت أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك متحكمة بذلك في بترول الشرق الأوسط، فاعتمدت الشركات طريقة (Net Back) لسعر الخام الأمريكي المباع في نيويورك معتمدين بذلك معادلة تسمى

$$a + f = X + f \text{ معادلة نيويورك}$$

a : سعر FOB في تكساس

f : مصاريف النقل من تكساس إلى الضفة الشرقية نيويورك

f : مصاريف النقل من الضفة الشرقية¹.

الحرب العالمية الثانية كانت سببا من الأسباب التي ألغت النظام الأول حيث قدمت بريطانيا إلى الضغط على الشركات للاعتراف بمنطقة الخليج كمناطق أساس ثانية موازية لتلك الأولى لأنها كانت مصاريف حربها وخاصة البترول باهظة، فاعتبر أولا بترول إيران في نفس الوقت مستوى السعر في خليج المكسيك لتضغط مرة أخرى الولايات المتحدة باعتبار سعر البترول السعودي في نفس مستوى سعر خام الخليج المكسيكي.

منذ ذلك الحين أصبح لنظام التسعير في العالم نقطتا أساس هما :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{- خليج المكسيك} \\ \text{- الخليج العربي} \end{array} \right\} \text{مع تعادل السعر في كلتا النقطتين}$$

لعدم تمكن قوى العرض والطلب من التحكم في أسعار البترول خلق هذا جو من التباين في

المصالح. خرجت أوروبا منهكة من ح ع 2 فحاولت بناء اقتصادها على حساب الخليج العربي

بحكم وفرة الإنتاج ورخص التكاليف. نيويورك أصبحت نقطة لموازنة أسعار بترول الشرق الأوسط منذ 1948 مع أسعار الخام الفنزويلي وفق المعادلة¹:

سعر الخليج العربي = سعر بترول خليج المكسيك + تكاليف النقل إلى نيويورك - أجور النقل من الخليج العربي إلى نيويورك¹

التعديل السالف الذكر يسمى نقطتان لتوازن الأسعار، المعروف بمبدأ لندن و يطبق على واردات أوروبا الغربية أما النقطة الثانية نيويورك تطبق على واردات الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تمت النهاية التاريخية لعلاقة أسعار بترول الشرق الأوسط بترول خليج المكسيك وبدأت مع أسعار فنزويلا.

ج : نظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة 1950-1946

اعتبر ميناء ميناء (نابولي إيطاليا) كنقطة تعادل النقطتان الجديدتان المذكورتين أعلاه نظرا لتساوي المسافة بين هاتين النقطتين في هذا الميناء. رغم هذا وبسبب حجم المعاملات، المصالح تأثر نظام السعر مما أدى للعودة إلى النظام الأول أو نظاما شبيها بذلك الأول في فترة 20 و 30. حيث أنه أوجدت واحدة جديدة لتلغي كل من نقطة خليج المكسيك ونقطة الخليج العربي. عوضا بنقطة ومنطقة أخرى هي غرب إنكلترا نتيجة لفقدان الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العالميّة بدخول البترول العربي أوروبا اللعبة البترولية. "ولما كانت الحكومة الأمريكية يهتمها أيضا خفض السعر في أوروبا حيث كانت تتحمل نفقات طائلة طبقا لمشروع مارشال، فقد ضغطت على الشركات للوصول إلى حل وسط. بموجبه سمح لبترول الشرق الأوسط بأن يرتفع قليلا إلى مستوى 1.75 دولار/ للبرميل FOB العربي الخفيف) مع سعر 2.75 دولار للبرميل في خليج المكسيك وبذلك يكون خط الاستواء هو نيويورك عام 1950².

ما حدث في سنة 1959 و 1960 أثر بالسلب على الدخل المحلي الخام للبلدان المنتجة حيث أن دول الخليج العربي كانت فقيرة، تريد الخروج من عزاجة الفقر إلى هواء النمو الاقتصادي. هذا السلب يعود للشركات البترولية التي كانت تحتكر القرار التسعيري لوحدها مما أدى بتضافر جهود الدول المنتجة محدثة بذلك حركة في عقارب الساعة منشئة منظمة الأوبك عام 1960 وانتفاضة. فأصبح لسعر البترول الخام دور هام في حساب الأرباح. الشركات الكبرى ليست سهلة إلى هذا الحد

2- د.ض.م. الموسوي ثورة أسعار النفط 2004 دمج 2005 ص 59
1- د. صديق محمد عفيفي تعريف البترول مكتبة عين شمس مصر 2003 ط ص 254

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

فخفضت السعر البترول خدمة لمصالح الدول الغربية ومساندة لأمر التعمير بعد الحرب العالمية الثانية فانخفض سعر البترول عام 1974 من 2.80 دولار للبرميل إلى 1.80 دولار في سنة 1960، ليثبت عند هذا العام إلى مطلع السبعينات.

II-2-1-2 : التسعير البترولي ما بين 1950-1980

تنامي جهد الدول المنتجة للحصول حقوق أكثر وتحسين شروط التعامل في قضية موردها الطبيعي الإنفلاطي كد حقه في جني ثرواتها البترولية ساعية بذلك إلى الحد من التحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى كان له اثر على عائدات هذه الدول لتتطوّر الشركات العظمى بتخفيض سعر البترول عامي 1959 و 1960. أنشأت منظمة الأوبك جبهة موحدة للمنتجين .

يعتبر المحللون هذا الظهور المؤسسي سببغير في موازين القوى والنفوذ على مصادر البترول وسوقه.. بدأ النشاط الاحتكاري للشركات الكبرى في النقصان مقارنة من التزايد الطبيعي للدول المنتجة في امتلاك عناصر إنتاج البترول على بلدانها ابتداء من عملية الإنتاج إلى غاية عملية الاستهلاك .

امن نتائج أزمة 1973 إعادة توزيع المداخل لصالح الدول المنتجة على حساب الشركات العظمى" هذه الأخيرة انخفضت مدا خيلها من البرميل الواحد من 80 سنتا في الخمسينات إلى 53 سنتا في 1960 ثم إلى 38 سنتا في 1970 و 32 سنتا في 1972 فنشأت عقود جديدة بين الشركات الحرة والدول المنتجة والتي تمثل لأول مرة في تاريخ هذه الصناعة، تدخل مباشر لشركات الدول المنتجة في مجال الإنتاج، وفي بعض الأحيان في إطار عقود الخدمات وخصوصا في مجال التسويق ويجب التذكير بأنه حتى 1973 بقي الإنتاج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبحصة كبيرة جدا محققا في إطار عقود الامتيازات "1.

دائما كان مرجع ومبدأ تقدير سعر البترول هو سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك. عند مقارنة أسعار البترول الأمريكي والبترول العربي في تلك الفترة نجد هذه المعطيات:

الجدول (II-6): جدول مقارنة أسعار بترول منطقتي خليجي العربي والمكسيك ما بين 1950-1959

السنة	1950	1953	1955	1957	1959
بترول تكساس \$ / ب	2.75	3.00	3.00	3.25	3.14

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

البترول العربي \$ / ب	1.75	1.95	1.97	2.12	1.94
-----------------------	------	------	------	------	------

المصدر: محمد أحمد الدوري محاضرات في الاقتصاد البترولي د م ج 1983

نلاحظ جيدا أن أسعار الخام العربي أقل من أسعار خام خليج المكسيك ، إذ أنه في 1959 بدأ العمل بالسعر المتحقق المعمول به كسعر يعبر حقيقة عن السوق البترولية ومبدأ لحساب كل ذي عائد عائلبغ الاحتكار العالمي ذروته في الشرق الأوسط من الشركات الكبرى وخاصة تلك البريطانية والأمريكية . منذ نهاية 50 والطلب العالمي للبترول يرتفع بسرعة . في حين الإنتاج خارج الأوبك بقي ثابتا مع ارتفاع تكاليف الاستخراج "منذ 1973 أصبحت السوق أكثر ضغطا والأسعار الرسمية أقل من سعر السوق الفورية"¹.

"وأصبح لضمان تموينات بترولية منتظمة لقبول بأسعار أكثر فأكثر نظرا لارتفاع شروط استغلال الحقول شيئا فشيئا "². في الفترة من عام 1958 إلى 1970 انخفضت أسعار البترول إلى أكثر من 15 دولار للبرميل إلى أقل من 12 دولار. تفاقم الوضع في عامي 1971 و1972 نتيجة لضعف الدولار الأمريكي إذ أن بمجرد ظهور إشاعات حرب اتجهت أسعار البترول نحو الارتفاع هذا كان يهيج دول الأوبك.

التطور الحقيقي للأوبك خروج عدة دول من أزمات استعمارية أخرى وتفتننها جعلها تلتحق بركب المنظمة داعمة بذلك جهودها بفضادت الاحتياطات التي تزخر بها ، فقامت بعمل إيجابي بارز في حياتها هو سعر الإشارة كمرجع أساسي وجديد بالنسبة لكافة أنواع الأسعار الأخرى . دخل هذا السعر حيز العمل مع الشركات لأن هذه الأخيرة كانت متعاقدة مع دول المنظمة ولا يمكنها الرفض. في 1965 كان لهذا السعر قوة بارزة فكان كما يلي:

السعر المعلن < سعر الإشارة < السعر المحقق

كان هدف المنظمة هو منع الأسعار من الانخفاض كسابقيه وهكذا لجأت الشركات الكبرى والدول المستهلكة طلب مبدأ المشاورات لتحديد السعر وأحسن ما فعلت المنظمة أنها ثبتت الأسعار المعلنة عند مستواها آنذاك في 1960 إلى غاية تقريبا 1970 ، رغم أن الأسعار الفعلية المحققة كانت أقل من تلك المعلنة.

2- Revue économique industrielle N° 38- 4^{ème} trimestre 1986 p 22 (Wanko Henri La Crise pétrolière enjeux politiques et réalismes économiques)

2-Ninon Iftekhar Crise pétrolière p 80

دول الأوبك في 1960 = العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، إيران ، فنزويلا

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ كمرجع لحساب حصص مدا خيل المنتجين رغم هذا كان هناك إحساس بغياب العدالة في مبدأ ومنطق حساب السعر ورغبة في تغييره، تظهر إلى الوجود التجربة الليبية عام 1969 و1970 في صالح الدول المنتجة محسنة بذلك السعر. مواقف عربية عدة دعمت رفع أسعار البترول. من بين المواقف المضادة التي دعمت المسار الليبي عندما قررت الجزائر "رفع سعر بتروها من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل من جانب واحد"¹.

إن تحديد سعر رسمي دولي للبترول الخام عملية معقدة تتدخل فيها عدة عوامل من بينها تعدد أنواع الخامات.

أوجد هذا سوق جارية لكل نوع من البترول الخام، فهناك "سبعة أسواق"² كما يوجد هناك أسواق إقليمية مثل سوق سنغافورة "منذ الأزمة البترولية في السبعينات، كان هناك اهتمام متزايد بنمذجة أنظمة الطاقة على المستوى المحلي، الإقليمي وعلى المستوى العالمي.

بعض النماذج احتوت على استخدامات مقدرة من منطق أثر كل من العرض والأسعار التي سببتها التغيرات في الطلب المعروض من المصدر، بسبب التغيرات في الطلب الناتجة عن السوق والإنتاج، بسبب التغيرات في التكنولوجيا وكذلك بسبب قدرة التكرير"³.

اتفق على تحديد سعر البترول بقرار جماعي في أول وهلة بين الدول المنتجة والشركات البترولية. عبر اتفاقيات طهران وطرابلس تعهدت الشركات بتحسين مدا خيل الدول المنتجة إذ أن "التطبيق المباشر لهذه الاتفاقية رفع سعر البترول العربي الخفيف من 1.80 دولار للبرميل إلى 2.18 دولار للبرميل، فإذا كان السعر زاد ب 62 سنتا للبرميل، الدخل الحكومي لم يزد إلا ب 27 سنتا للبرميل"⁴. لعل الدور الفعال والمهم للمنظمة في الاقتصاد العالمي لم يظهر بقوة إلا مع بداية أزمة الطاقة عام 1973 التي مكنت الأوبك من السيطرة على الأسعار العالمية للوقود السائل ولأول مرة فرفعتها بمقدار أربعة .

فرضت الدول المنتجة للبترول سيطرتها على منابع ثرواتها النفطية وقامت الأوبك بالدور الأساسي في الهيمنة والانفراد بتحديد إنتاجه والأسعار (باعتقاد قاعدة السعر الرسمي .

1- د.م.ع. صديق تسويق البترول مكتبة عين شمس مصر 2003 ط9 ص 258

1- الأسواق هي : سوق روتterdam، سوق البحر الأبيض المتوسط، سوق خليج الشرق الأوسط ، سوق الشرق الأقصى ، سوق الولايات المتحدة الأمريكية، سوق بحر الشمال ، سوق غرب إفريقيا.

2- Revue tunisienne d'économie et de gestion Vol VIII N° 11 juin 1993 p 325 (khalil Benafia Decomposition of a short run world oil model)

3- Revue d'économie politique N° 3 1980 p 319 (ex référence)

دول الأوبك المنظمة على التوالي بعد التأسيس: قطر 1961- اندونيسيا و ليبيا 1962- أبو ظبي 1967- الجزائر 1969- نيجيريا 1971- الإكوادور 1973-(انسحبت 1992)- الغابون 1975 (انسحب 1994).

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

معطيات عدة أدت إلى التصحيح الهيكلي في الأسعار مما دفع الدول العربية من رفع مستوى السعر المعلن . 1966، هي سنة ظهور لائحة عدم فصل الأوبك عن عملية مراقبة الإنتاج وتقضي هذه اللائحة بعمل هذه الدول على المساهمة في العقود المبرمة والتأمين، إذ أن الجزائر أمت 51 % من محروقاتها و 100 % من الغاز الطبيعي .

موضفهرسة سعر البترول في سلة عملات كان موضوع اتفاقية جنيف سنة 1972 مدعوما باتفاقية جنيف الثانية سنة 1973 يقضي هذه الفهرسة بـ المراجعة الشهرية لأسعار الخام على أساس مؤشر حسابي يمثل المتوسط الحسابي لمعدلات الصرف لـ 11 عملة نسبة إلى الدولار الأمريكي منذ سنة 1971 وفق المعادلة التالية:

$$X_2 = X_1' + X_1 \left(\frac{B - A}{100} \right)$$

حيث:

XI' السعر القديم (الأسبق)

XI السعر عشية الحساب

$X2$ السعر الجديد

B المتوسط الحسابي الجديد للعملات التسع

A المتوسط الحسابي القديم للعملات التسع

XI و A يأخذان نفس التاريخ¹

وهذا الجدول يبين الأسعار المتخذة من طرف المنظمة (دولار للبرميل):

جدول (II - 7): تطور الأسعار الرسمية الخام

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1979/01	1979/04	1979/07
السعر	1,35	1,75	1,90	3,60	9,60	10,46	11,51	12,09	13,39	14,55	18

Source : Revue d'Economie politique N° 3 1980 p323

عندما قررت الأوبك اعتماد قرار في التسعير مرت ثلاث مراحل:

- تحديد السعر المعلن وفق السعر المحقق (1973)
 - تحديد السعر وفق تحديد مسبق للدخل الحكومي
 - تجميد السعر المعلن في رفع من العوامل الداخلية في تحديد الدخل الحكومي
- في 1975 غيرت من نظام تسعيرها واعتمدت على مايلي:
- ضبط أسعار البيع مع أخذ في الحساب التضخم
 - نظام مزدوج لتسعير البترول (1976).

عموما تطور أسعار البترول منذ أكتوبر 1973 إلى بداية 1979 حقق قدر لا بأس به من الاستقرار في غياب حدوث اضطرابات سياسية رئيسية في مناطق الإنتاج . كما يمكن ملاحظة تراجع محدود للأسعار في الفترة بين 1974 و 1976 تم حدوث ارتفاع محدود لتغطية التصحيحات التي أدخلت على الأسعار حتى أوائل 1979، إذ ارتفعت الأسعار منذ 1974 إلى 1978 من 12 إلى 14 دولار.

II - 1-2-3: التسعير البترولي في ظل المنافسة الحرة 1980-2000

أزمات 1973، 1979 و 1986 تعبر سبب انطلاقة جديدة في عملية التسعير البترولي، مع بداية عام 1981/1980 حدث هبوط حاد في الطلب على بترول الأوبك وهو ما جعل الأعضاء يطبقون نظام الحصص (Quotas)، الذي يحدد حصة لكل دولة منتجة طبقا لنسبة إنتاج الدولة مقارنة بإنتاج دول الأوبك مجتمعة، مع مراعاة الظروف الخاصة للأعضاء الأقل قدرة وما ينطوي على ذلك من تفاوت هائل في الطاقات الاستيعابية لمختلف الدول التي تمثل الإمكانيات البترولية الفعلية لكل دولة منتجة، نسبة صادراتها إلى الدخل القومي عدد سكانها مقارنة بدول الأوبك.

بدأت أسعار البترول في الحفاظ على مستوى معين 1978-1979 نتيجة لموقف الدول المنتجة واستمرت أسعار المواد الأخرى المصنعة في الارتفاع. أن تخفيض الأسعار أو تخفيض الإنتاج النفطي عمليتان مرتبطتان بديناميكية السوق الرأسمالية "ومن هنا يمكن القول أن طبقة جديدة في العلاقات النفطية العالمية قد برزت منذ منتصف الستينات مرورا بالسبعينات"¹.

¹ د. محمد الرميحي النفط والعلاقات الدولية عالم المعرفة الكويت 1978 ص 22

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

عندما انتقلت مسؤولية تخطيط السياسات الإنتاجية إلى حكومات دول منظمة الأوبك وجدت نفسها أمام بدء الهبوط الحاد في الطلب على بترول الأوبك من عامي 1980/1981 أصبح واضحا ضرب الطلب البترولي مستهدفا كما يدل على ذلك الجدول التالي يبين هذا :

الجدول (11-8): انخفاض إنتاج البترول وظروف ذلك

التاريخ	الحدث	انخفاض الإنتاج العالمي للبترول (%)
نوفمبر 1956	أزمة السويس	10,1
نوفمبر 1973	الحرب العربية الإسرائيلية	7,8
نوفمبر 1978	الثورة الإيرانية	8,9
أكتوبر 1980	حرب العراق - إيران	7,2

Source :Revue Problèmes économiques N° 2861 du 27 Octobre 2004 p 27(Quelle relation entre la hausse des prix du pétrole et les récessions) J.Hamilton

في بداية الثمانينات أغرقت الدول المصدرة السوق بالبترول فائقة بذلك الطلب، في حين ارتفع استهلاك الدول الصناعية المستهلكة " بنسبة 80 % خلال الفترة 1973/1965، لم تتعد هذه الزيادة النسبة 1 % خلال السنوات العشر التالية 1983/1973. عن الوكالة الدولية للطاقة فقد أثر انخفاض معدلات الطلب العالمي على البترول تراجع نصيب الأوبك في السوق العالمي من 51,5 % في عام 1975 إلى 45 % عام 1980 ثم إلى 29 % في عام 1985، فكمثال "نمو الصين، الهند والبرازيل أوصلها إلى استهلاك 173 مليون طن سنة 1983"¹.

"الارتفاع المتتالي والريع كان لهما أثر سلبي أكيد ومباشر على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول، الدول الصناعية أو الدول النامية غير المنتجة، كذلك بالنسبة لدول أوروبا مثلا الناتج المحلي الخام (PNB) الخاص لشراء البترول انتقل من 1,5 % عام 1973 إلى 5 % عام 1980، مسببا انتقال وتحويل ثروة كبيرة نسبة 3,5 % لحساب الناتج المحلي الخام لدول الأوبك"¹. أثر هذا بالسلب على ما يلي :

- اختلالات موازين المدفوعات

¹Revue Alternatives Economiques N° 230 Novembre 2004 p 8

² Revue Problèmes Economiques N° 1765 du 17 Mars 1982 p 3 (Energie, matières premières, denrées, les leçons de la crise pétrolière)

- التضخم
- زيادة البطالة
- تآكل النقد الدولي

الوضع هذا خلق الحاجة لخدمات الوسطاء والمتعاملين (مثل سوق روتردام الفوري). دخل البترول في هذه التعاملات بحجم كبير. ليصبح السعر الفوري محددًا ومواجهًا لبقية الأسعار، إذ يلاحظ تغير جذري للوضع، فالتعاملات في السوق الحرة نمت "في 1984 أكثر من 45 % من التجارة العالمية للبترول ثم على مستوى السوق الفورية وُصف إلى ذلك تغيرات في الأسعار الرسمية والأسعار الفورية كما يبين الجدول التالي:

الجدول (II-9): مقارنة الأسعار الرسمية بالفورية 1971-1985 (بالدولار للبرميل)

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1980	1982	1983	1984	1985
السعر الرسمي	2,1	2,4	3,4	11,2	11,0	11,9	12,9	12,9	19,0	31,5	34,0	35,0	29,0	29,0	28,0
السعر الفوري	2,2	2,8	7,9	11,7	11,4	12,3	13,4	14,7	31,3	33,7	34,0	31,0	28,0	27,0	26,5

Source :Amor khelif Le marché pétrolier face aux nouvelles stratégies de domination

Edition Presses Alger 1989 p 56

أدى ظهور دول أخرى في هذه الفترة خارج منظمة الأوبك إلى انخفاض قوة الأوبك وجدارتها التنافسية فتجاوزتها إنتاجًا. أسواق أخرى ظهرت وأصبح لها قوة مثل سوق سنغافورة (جنوب شرق آسيا) الكاريبي (لحام أمريكا اللاتينية، سوق شمال أمريكا) (شرق الولايات المتحدة الأمريكية). في هذا الوقت "قيمة الدولار لم تتوقف عن الازدياد من جانفي 1980 (4,01 فرنك) إلى غاية ماي 1985 (10,39 فرنك) وأثر occulte على انخفاض سعر البرميل"¹.

هذه المعطيات دفعت بالبحث عن مؤثر ووسيلة وأداة تعمل إقرار أسعار رسمية معلنة شفافة مستقرة تخدم مصالح كل الأطراف وتكون حماية من الاضطرابات ، فظهرت إلى الوجود سوق نيويورك وسوق لندن وسوق شيكاغو وهي أسواق آجلة عام 1974، دورها كان يعمل على تفادي التذبذبات الحادة في الأسعار ،تغطية الخسائر و تسيير المخزون.

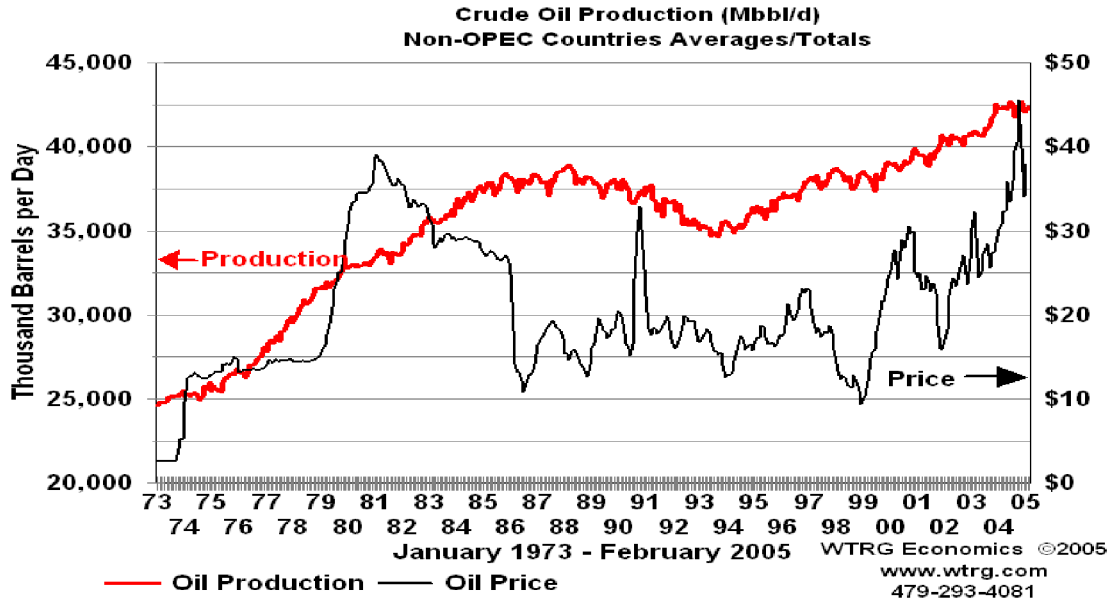
رغم محاولة منظمة الأوبك تثبيت الأسعار في الفترة من عام 1982-1985 بتقليل حصص الإنتاج بقدر كاف، إلا أن بعض أعضائها لم يلتزموا بذلك مما استدعى تدخل السعودية بقطع الإنتاج لمواجهة انخفاض الأسعار.

¹-A.Nouschi p 163 (ex référence)

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

في مطلع 1986 عملت على زيادة كمية الإنتاج بـ 2 مليون برميل إلى 5 مليون برميل يوميا مما أثر الأسعار فكانت 10 دولارات للبرميل في منتصف العام، رغم أن السعر الهدف للمنظمة كان 18 \$ /ب وقد انهار في 1987 والشكل الموالي يعطينا نظرة حول وضع الإنتاج المرافق لتقلبات أسعار الخام ما بين عام 1973-2005:

الشكل (11-7): ظروف تقلبات أسعار البترول 1972-2004



Source: www.wtrg.com

قامت بعض دول الأوبك على خطة تسعير تعتمد على صافي القيمة. هذه الأخيرة لم تنجح وزاد الوضع سوءا وانهارت الأسعار إلى مستويات مهددة استقرار صناعة البترول لتعمد مرة أخرى المنظمة آلية تسعير ونظام جديد يعتمد على مفهوم الأسعار المستهدفة "فكان السعر المستهدف عام 1986 هو 18 \$ /ب ثم 21 \$ /ب عام 1991"¹، ونجحت هذه الآلية في رفع الأسعار من المستويات المنخفضة غير أنها لم تكن مرنة مرونة كافية للمحافظة على استقرار الأسعار، لتتوقف هذه الطريقة بعد مدة قصيرة.

في الثمانينات كانت تتحدد الأسعار بحرية يوميا مع الرجوع إلى الأسعار الرسمية ثابت لكل برميل عند البيع في سنة 1985 وكانت سببا في حدوث انهيار للأسعار سنة 1986. ما بين 1998-1999 شوهد انهيار وتدهور أسعار الخام بشكل حاد، إذ اتصفت أسعاره بالتذبذب الشديد أوائل

¹- OPEC Annual report 1992

التسعينات بسبب الغزو العراقي للكويت ثم عاودت الهبوط حتى وصلت إلى " 12,28 دولار للبرميل عام 1998 وإلى 9,67 دولار في نهاية السنة"¹.

II - 1-2-4: أطوار أسعار البترول وتغيراتها منذ 2000 - 2005

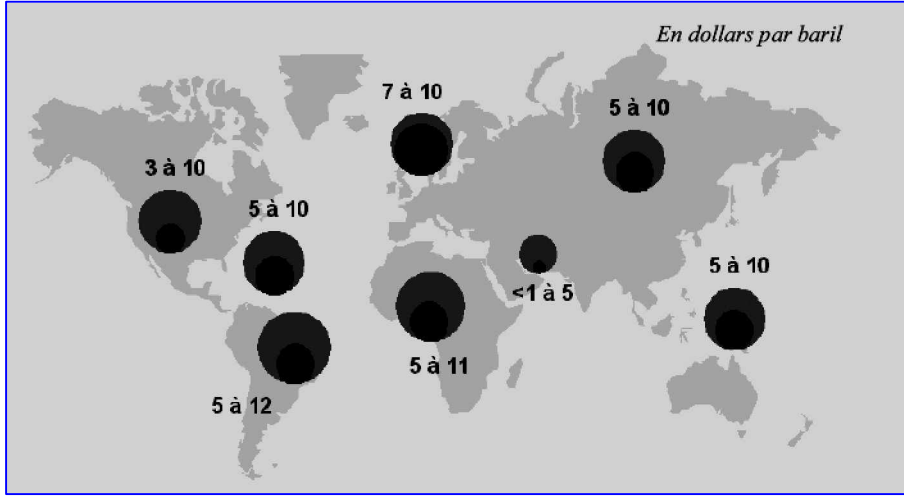
يعتمد الطلب البترولي بشدة على الظروف الاقتصادية في العالم إذ يلعب دورا أساسيا في تحديد أسعاره. بعض رجال الاقتصاد أرجعوا قلة معدل النمو العالمي إلى زيادة أسعار البترول وهذا يعني أن العلاقة بين سعر البترول والنمو العالمي ليست ثابتة بطريقة محددة بالرغم من أن ارتفاع سعره غالبا ما يعرف على أنه كظاهرة متأخرة تحدث في آخر الدورة، لقد تم الوصول إلى نقطة أسعار منخفضة في بداية عام 1999 بعد زيادة الإنتاج في العراق مقترنا مع الأزمة التي حدثت في آسيا مما أدى إلى انخفاض الطلب.

ثم زادت الأسعار بعد ذلك بطريقة كبيرة حتى أنها تضاعفت بحلول الربع الأخير من سنة 2000 لتتجهض عام 2001 ثم زيادة بمعدل ثابت حتى وصل سعر البرميل 40 دولارا للبرميل و50 دولارا في نهاية سنة 2004، ليتعدى سعر تسليمات الخام الخفيف في نهاية السنة دائما تقديرات بورصة نيويورك ووصل إلى 53 دولارا للبرميل ثم 55.

يبقى المرجع في سعر البترول منذ مدة إلى يومنا هذا هو السعر السوقي إما لسعر (WTI) - الخام الخفيف) في بورصة نيويورك (NYMEX) أو سعر البرنت في بورصة البترول العالمية (IPE). ما زال الأوبك يتدخل في تسعير البترول حيث السعر الحقيقي لديها للبرميل تقريبا حوالي 2,0 دولار أمريكي وهو ما يعادل قيمة استخراجه في الشرق الأوسط، وهذا جدول كلفة استخراج البترول في أماكن عدة :

² د.ب.م. الموسوي ثورة أسعار النفط د م ج الجزائر 2004

الشكل (II-8): كلفة استخراج برميل الخام عبر العالم



المصدر: Conseil d'Analyse Economique France :Joël Maurice et autres Prix du pétrole.

P 29 (fichier publié sur l'internet)

عندما ترخص أسعار البترول الكل إليه استعماله بكثافة، إلا أنه إذا ارتفعت فإن المستهلك دائما يعود إلى أرخص البدائل لأنه " مهما انخفضت أسعار النفط فلن تعتمد المشاريع الصناعية على استخدام جهاز واحد يعتمد على استهلاك نوع واحد من الوقود"¹. هذا درس لنا لإيجاد بدائل إنتاجية نحفظ بها نمونا الاقتصادي.

أدى النمو الاقتصادي المتباطئ في كل من الدول الصناعية والدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول إلى تزايد طفيف في الطلب العالمي على البترول الخام، فقد ارتفع الطلب اليومي من "76 مليون برميل عام 2000 إلى 76,5 مليون برميل"¹، واستمر الارتفاع المحدود على الطلب العالمي على النفط خلال عام 2002 ليصل إلى 76,5 مليون برميل.

2000 عرفت سوق البترول أسعار تاريخية مرتفعة إلى اليوم، فحسب دراسة قامت بها الوكالة الدولية للطاقة (AIE) تدريجيا بلغ "متوسط أسعار خام البرنت 20 دولارا بين الفترة 1985-2000 إذ أنه منذ سنة 2000 ب 29 دولارا"¹.

قررت الأوبك عام 2000 زيادة الإنتاج إلى 800 ألف برميل يوميا محاولة منها لكبح جماح الأسعار التي وصلت إلى معدلات مقلقة محاولة منها كذلك مراجعة آلية السوق النفطي.

قد تراوحت الأسعار بين الارتفاع والهبوط الطفيف فلم يتجاوز 33 دولار للبرميل في شهر سبتمبر 2000، كان هذا الرقم بادرة على عدم انخفاض في الأسعار المنتظرة، فقد سعت المنظمة إلى

¹ د. ضياء مجيد الموسوي : الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1987 دار الهدى الجزائر 1990 ص43

² منظمة الأقطار المصدر للبترول -نشرة أوبك أكتوبر 2002

³ AIE Annual report 2001

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

خفض الأسعار برفع المعروض النفطي والبقاء في مستوى النطاق التسعيري المستهدف (22-28) دولار للبرميل.

لقد شهدت أسواق خام البترول العالمية ارتفاع تدريجي للأسعار وخاصة منذ 2002، مجاوزة الأسعار السائدة في هذه الفترة تلك المسجلة في السبعينات. تراوح السعر بين 20-35 دولارا وهبط في أواسط التسعينات إلى ما بين 22-90 دولارا للبرميل لسلة خامات الأوبك، وبقي في هذه الحدود حتى أواخر التسعينات، ثم ارتفع إلى 29 دولار عام 2002 .

ثورة أسعار البترول الحادثة منذ 2004 وجهت الاتهام لمنظمة الأوبك بممارسة نشاطا تجاريا محظورا، وأنها كارتلا يستهدف احتكار البترول وتحديد أسعاره. إن اتجاه أسعار البترول إلى الارتفاع لم ولن يعد ظاهرة عارضة بل واقع سلم به في أسواق المال وشركات البترول العالمية والمؤسسات المهتمة بذلك.

"ارتفعت الأسعار معبرا عنها بمتوسط سعر سلة الأوبك من 25 دولار خلال الأعوام (2000-2002) إلى 28 عام 2003 وإلى 36 عام 2004 وإلى 47 خلال العام المنتهي بنهاية جويلية 2005، وتراوح السعر في هذه الحدود (50 دولار) وقد اقترن هذا الارتفاع بدورة اقتصادية عالمية صاعدة منذ منتصف 2003 دفعت الطلب العالمي إلى مستويات غير مسبوقة، إذ ازداد خلال عامي 2003/2004 بنحو 4,5 مليون برميل يوميا لم تكن القدرة الإنتاجية الاحتياطية للبترول"¹.

لقد نشر صندوق النقد الأول في مارس 2004 تقريرا يوضح فيه بأن "مقابل ارتفاع السعر بخمس دولارات للبرميل لمدة عام يمكن أن يخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي بنحو 0,3 نقطة مئوية"². في هذا الوقت بالذات يعتبر النمو الاقتصادي السبب الرئيسي لارتفاع أسعار الخامات. بين التقرير بأن منظمة الأوبك تلعب دورا إيجابيا من حيث قيامها بزيادة الإنتاج كلما تعرضت السوق لعجز في الإمدادات.

"الواقع أن التعاون بين أعضاء أوبك تميز نسبيا بالجدية في الفترة الأخيرة ففي عام 2000 بدأت أوبك في تطبيق آلية لضبط أسعار البترول وأعلن أمين أوبك في يناير 2001 التزام المنظمة بها، وتقضي الآلية بزيادة الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا، إذا بقيت أسعار سلة أوبك أعلى من 28 دولار للبرميل لمدة 20 يوما عمل متواصلة وخفض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذ ظل السعر أقل من 22 دولار للبرميل لمدة 10 أيام متصلة.

¹- Chiffres :Divers numéros "Le journal El Watan Economie "

²- FMI Rapport annuel 2004

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

ساهمت هذه الآلية من ناحية والتعاون بين الأوبك والدول المنتجة من خارج الأوبك من ناحية أخرى، على الاستقرار النسبي لسوق النفط خلال السنوات 2000-2002. "استقر متوسط سعر سلة الأوبك عند 27,60 و 23,12 و 24,36 دولار للبرميل للسنوات 2000 و 2001 و 2002 على التوالي فبداية من شهر أكتوبر 2001 انخفضت الأسعار تدريجياً حتى وصل متوسط سعر سلة أوبك خلال شهر ديسمبر 2001 إلى 17,53 دولار للبرميل ومتوسط سعر خام برنت 18,58 دولار للبرميل"¹.

في عام 2003 واصلت الأسعار في الارتفاع ليصل السعر إلى 28,10 دولار للبرميل فقد كان في سنة 2002 بقدر سعر البترول بـ 24,36 دولار للبرميل نلاحظ زيادة قدرها 15 % وهكذا إذا ما رجعنا إلى سلة الأوبك فقد فاق الحد الأعلى للسلة أو النطاق السعري للأوبك وإذا ما قارنا الفصل الأول من العام 2003 والفصل الأخير لنفس السنة فقد كان السعر 30,6 و 28,81 على التوالي.

في 2004 بدأ ثورة أسعار بترول جديدة بمعنى الكلمة لتصل الأسعار إلى أرقام قياسية. خلقت أزمة وذعرا لدى أطراف وكانت نفعا لنا، لقد وصل السعر في هذه السنة 36,05 دولار للبرميل ليصل متوسط سعر سلة الأوبك 45,37 دولار للبرميل وسعر خام دبي 37,61 دولار للبرميل وسعر خام البرنت 49,74 دولار للبرميل وسعر خام غرب تكساس 53,32 دولار للبرميل.

بعض الاقتصاديين يرى أن سبب ما حدث في السوق النفطية العالمية خلال عامي 2003 و 2004 هو صدمة جديدة بفعل انخفاض الدولار والتضخم.

يشير صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2005 إلى "أن متوسط السعر الحقيقي للنفط ارتفع بنسبة 74 % خلال الفترة من جوان 2003 إلى مارس 2005 مقارنة بارتفاع مقداره 185 % خلال عام 1974 وارتفاع مقداره 158 % خلال الفترة بين جوان 1978 ونوفمبر 1979"¹.

2004، وصل النمو الاقتصادي العالمي إلى حدود 4 % كما شهد الطلب على البترول أعلى نمو له إذ وصلت الزيادة في الطلب إلى حدود 2,8 مليون برميل يوميا، وفي العام التالي 2005 ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى لتصل إلى حدود 70 دولارا للبرميل، رغم هذا لم يشهد الاقتصاد العالمي أي تباطؤ يذكر حيث سجل نمو بلغ 2,7 % و 3,6 % في الولايات المتحدة وفي الجزائر. المرونة الملاحظة رغم ارتفاع الأسعار في 2005 فقد تحسن النمو مما يستدعي التذكير بإشكالية موضوعنا فهل فقدت تغيرات أسعار البترول وخاصة عند ارتفاعها تأثيرها على نمو الاقتصاد العالمي كما كان معهودا ؟

¹ مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية التقرير العربي الاستراتيجي 2005/2004 (سوق النفط العالمي وتداعياتها على الدول العربية) ص1

² - IMF Economic Outlook April 2005

"بلغ سعر سلة أوبك في أوت 2004 بـ 40,38 \$/ب مقارنة مع 36,31 دولار في جويلية و34,57 دولار في جوان من هذا العام، وقد بلغ سعر سلة أوبك عام 2003 في شهر أوت 33,91 دولار للبرميل مرتفعاً بـ 5,81 دولار عن متوسط عام 2003 ومقارنة مع 24,36 دولار متوسط عام 2002 و23,12 دولار متوسط عام".¹

على إثر هذه التغيرات طرح موضوع إعادة النظر في النطاق السعري الحالي المعروف بسبب تلك الأسعار المرتفعة في الأسواق مما يحتم على تدخل الأوبك لضبط الأسعار "إذ يقول مدير مجلة النفط والغاز العربي نيكولاس سركيس يمكن لهذا المتوسط أي 22-28 دولار للبرميل أن يدوم لفترة محدودة أما إذا حدث أي طارئ أو حادث كبير في منطقة الخليج العربي فالتوقعات تشير إلى ارتفاع الأسعار إلى ما بين 40-45 دولار للبرميل".¹

لقد تخطى سعر خام صحاري بلند الجزائري "47 دولارا للبرميل في جانفي 2005"² في الوقت الذي قارب في سعر البترول في الأسواق الأمريكية بالنسبة لمؤشر "ويست تكساس 50 دولار للبرميل"³، لتعود الأسعار للارتفاع بسرعة بسبب ارتفاع الطلب العالمي ، ارتفاع معدل نمو كل من الصين واليابان ، تراجع الاحتياطي الأمريكي فضلا عن الاضطرابات المسجلة في العديد من الدول المنتجة وعلى رأسها العراق ونيجيريا .

الجزائر ليست من الدول السباقة إلى تخفيض أسعار البترول لأن بداية 2005 و2006 جعلتها تحصل على أكثر من 100 % من زيادة المداخل مقارنة إلى سنوات مضت، ولم تستجب السوق النفطية لقرارات الأوبك القاضية بتعديل سقف الإنتاج من الحد من الأزمة لعدة عوامل :

- عوامل ظرفية
- عوامل هيكلية
- نمو الصين واليابان
- ارتفاع الطلب
- تراجع مخزون الاحتياطي الأمريكي
- البرد الشديد
- استهداف المنشآت النفطية والتهديد

² تقرير وزارة الطاقة والمناجم فنزويلا أوت 2004

¹ جريدة الخبر 06 جوان 2004

- المقاومة في العراق

"فالجزائر تنتج حاليا 1,3 مليون برميل يوميا في الوقت الذي تقدر فيه حصة الجزائر داخل الأوبك 830 ألف برميل يوميا"¹.

لاحظ البنك العالمي من خلال تقرير نشره في موقعه تحت عنوان نمو أقل "مستويات أسعار النفط أضحت عاملا مؤثرا على الآفاق الاقتصادية الدولية مظهرا عدم استفادة الدول النامية من الارتفاع المستمر لأسعار النفط حيث أن العائدات تراجعت بنسبة 3 % وحذر من أي صدمة في تمويل السوق بالنفط ستؤدي حتما خلال السنتين المقبلتين أي 2006، 2007 إلى مستويات مرتفعة جدا واختلالات هيكلية وارتفاع نسب التضخم وبالتالي تباطؤ أكبر للاقتصاديات العالمية مما ينعكس سلبا على الدول المصدرة"².

حاولت الدول المنتجة والمصدرة للبترول إيجاد آليات جديدة تضمن لها إشراك الدول المستهلكة أيضا في ضمان استقرار الأسعار وعدم تخطيها الخطوط الحمراء بسبب طلب الدول المستهلكة ذلك وقلقها من الأعباء الكبيرة لارتفاع الأسعار، حيث "في سبتمبر 2005، البترول سجل 70 \$/ب، تأثرات السوق بالأزمات الجيو سياسية والبيئة قليل"³.

"أوضحت الوكالة الدولية للطاقة (AIE) بأن الشرق الأوسط يحوز على احتياطات بترولية ضخمة يمكن أن تستعمل في الإجابة على نمو الطلب العالمي للسنوات 25 المقبلة"⁴ ومنه الضغط على الأسعار وضبطها وفق آليات صحيحة وضرورية.

الارتفاع المتواصل منذ 2005 مع بعض الانخفاضات الطفيفة أقلق الدول. جاء في تقرير الوكالة الدولية للطاقة 2006 أن ارتفاع الأسعار يكون ضغطا على الاقتصاد العالمي ويؤثر سلبا عليه مما يستدعي تدخل القيادات السياسية العليا لحل القضايا المؤثرة وبدوره سيؤثر على المؤسسات والصناعات كما يدعو من خلال World Energy Dialogue 2006 إلى الاستغلال العقلاني للبترول في العشرة القادمة.

"في افريل 2005 وصل سعر البرميل في بورصة نيويورك 50,10 دولار للبرميل، البرنت في لندن قدر بـ 51,73 ثم صعد إلى 57,65 دولار للبرميل يوم 4 افريل 2005"⁵.

¹ جريدة الخبر 27 جانفي 2005

1- www.worldbank.com

³ Revue Alternatives économiques N° 240 Octobre 2005 p 58 (Le pétrole cher va-t-il tuer la croissance ?)

⁴ AIE 2005 World Energy Outlook: Middle East and North Africa Insights Paris 2005

⁵ Le Journal El Watan Economie du 18 au 24 avril 2005 p 11

المشاكل التي حدثت في نيجيريا و غيرها من الأسباب التي رفعت السعر ليصل في بورصة نيويورك الأسبوع الموالي "59,95 دولار للبرميل"¹ رغم مساعي الأوبك لضبط الأسعار حتى لا يتأثر النمو الاقتصادي العالمي. في إطار هذه المستجدات أقرت المنظمة العمل على إيجاد أسعار عادلة و مقبولة في السوق. هكذا سعى الجميع إلى زيادة العرض رغم معارضة البعض، فعملت كل أطراف السوق في نهاية 2005 إلى إيجاد سعر متفق عليه عقلاي؛ داعين إلى التقليل من المضاربة الشديدة و خفض الضرائب و الرسوم على المنتجات البترولية في حالة ارتفاع غير مسبوق جاء هذا على لسان وزير الطاقة السعودي "لو تحدثنا عن سلة الأوبك، رئيس المنظمة قيم سعر السلة ب 50 دولارا للبرميل بأنه عقلاي دون النسيان إن بعض تقديرات الخبراء تعول على عودة سعر البرميل إلى 40 دولارا في الأجل المتوسط"².

وصل في أواخر افريل من نفس السنة سعر الخام حدود "70 دولار للبرميل (75,35 في سوق نيويورك و 74,79 في سوق لندن). في شهر ماي تراوح ما بين 70 و 72"³. رغم مرونة السوق و التقارير التي كانت في صالح الانخفاض إلا انه دام الحال. وتبقى التقديرات حذرة فيما يخص السنوات القادمة رغم الدراسات المتوفرة عن موضوع البترول في العالم.

II-2: عوامل التسعير البترولي

منذ نشأة السوق النفطية وهي تشهد تحولات مهمة عبر الوقت، وتبرز أهميتها لما نجد لها علاقة وطيدة بالنمو الاقتصادي، وتزداد حقيقة الوعي بهذا المورد الاقتصادي الطاقوي الذي لم يحدث في أي صناعة في العالم من التغيرات الجذرية بمثل ما حدث في صناعته .

قال " يزبك في صرخته الموجهة إلى العربي المسكين إن النفط هو ملكك وشيطانك، حبييك وعدوك، محررك ومستعبدك، معزك ومذلك هو حياتك وموتك فاعرف شيئا من سياسته تعرف ما أنت فيه وما أنت واصل إليه"⁴. هذا يستلزم معرفة كل المؤثرات على أقصى قدر ممكن لتفادي أعراض العلة الهولندية. تراوح سعر البرميل في الأيام القليلة الماضية بين 70 \$ و 100 \$ ليؤثر بالإيجاب على الناتج المحلي الخام للدول المصدرة بسبب ذلك الدعم الهائل من العملة الصعبة لخزائنها حسب تقدير الخبراء فانه "إذا ارتفع السعر 25 % فإن الاستهلاك يقل ب 1 %".

¹ www.aie.doe.gov/emen/cabs/algeria.html

² -Le journal El Watan Economie du 28 Novembre au 4 décembre 2005

³ - AIE World Energy Outlook 2005

³ - جمعية العلوم الاقتصادية السورية "ورقة بحثية من إعداد د. منير الحمش بعنوان دور النفط الحالي والمستقبلي في الإنماء الاقتصادي 2005 ص1

أما فيما يخص المرونة، فلقد كان لها دور في إبراز أثر تغير أسعار البترول على الناتج الخام العالمي، فقدّر البنك الدولي العالمي تلك المرونة بأنه إذا ارتفع البرميل ب 10 دولارات تؤثر بعد سنة على انخفاض النمو ب 3 % كان هذا في سنة 2005¹.

مما لا شك فيه أن الأسعار الحالية أمر غير متوقع لأي من أطراف السوق البترولية . جاء في الجريدة الأسبوعية اللندنية "The Business" بأن هذا الارتفاع المذهل للأسعار يفسر من خلال الطلب الذي ما فتئ يتزايد مد عوما بنمو اقتصادي عالمي قوي في آسيا ودول باقي العالم وكذلك بسبب الأزمات البترولية في نيجيريا ، إيران والعراق². ما نلاحظه خلال الدراسة بأن السوق البترولية العالمية محكومة بالعرض و الطلب إلا أن هذين العنصرين شديدي التأثير :-

- زيادة الطلب العالمي أكبر مما كان متوقعا بالذات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
- كان من المتوقع أن تزداد الكمية المطروحة في السوق بحسب تقرير الأوبك وكذا من روسيا وبحر القزوين وغرب إفريقيا والعراق وغيرها، لكن هذا لم يحصل
- حالة الأسواق المالية وعلاقتها بالأسواق البترولية العالمية خاصة وان المضاربين يساهمون في ارتفاع وانخفاض الأسعار
- الأوضاع السياسية والأمنية ومشاكل لدى الشركات البترولية الكبرى.
- من هذا يمكن القول إن ارتفاع أسعار البترول إلى هذه الحدود وفي أي وقت مضى ليس له ما يبرره من حيث الاعتبارات الفنية والاقتصادية، بل إنه نتيجة تضافر عدة عوامل تحدث في أوقات متقاربة فتؤثر على قانون السوق.

يجمع الكل على إدراك الدور الإيجابي الذي قامت به ومازالت تقوم منظمة الأوبك بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص من أجل طمأنة السوق والدول . في فكري ولحد الساعة ارتفاع الأسعار غنيمة وهبة الله لنا، جعل من الدول المنتجة و التي كانت تعيش الأزمات تخرج من وطأة الديون و نسب النمو الاقتصادي المبالغ فيها حيث كان لأطراف المعادلة البترولية تفاعلات وردود أفعال و تحديات منتظرة.

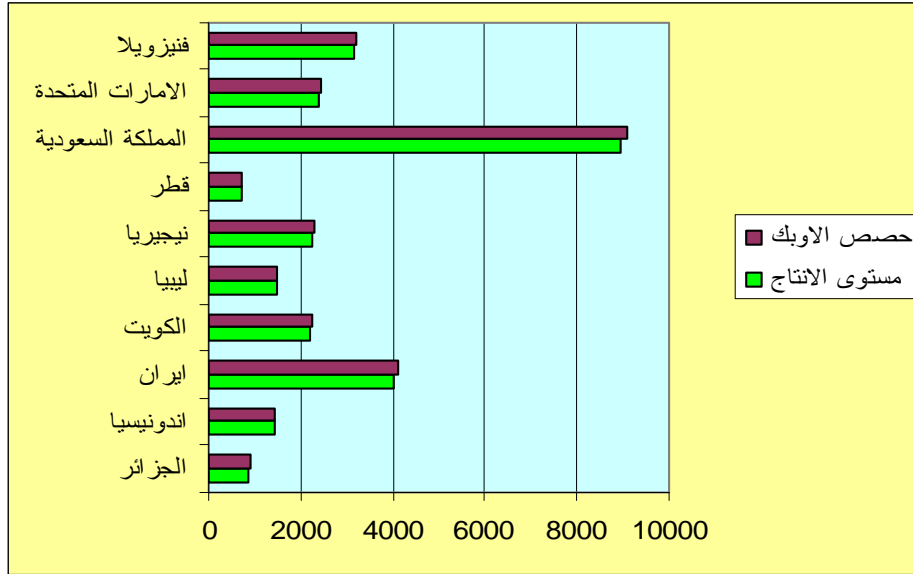
¹ - www.worldbank.com

² - Le journal "The Business" of 23 April 2006

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

في خضم هذه المساعي نجد الجزائر كباقي دول المنظمة أو الأخرى المنتجة في ظل التقلبات الأخيرة رفعت إنتاجها إلى ما يزيد عن 1.200.000 برميل يوميا بحسب الحصة المقدرة لها من اجل ضبط السوق هذا الجدول يبين الحصص الإنتاجية لدول منظمة الأوبك ما عدا العراق (10×3 برميل يوميا):

الشكل (11-9): إنتاج و الحصص الإنتاجية لدول الأوبك جويلية 2005



المصدر: من إعداد الطالب -الأرقام عن OPEC Annual report 2005

تأتي أهمية تركيز الدول على استقرار السوق البترولية الدولية ليس فقط فيما يخص الأسعار بل في توازن العرض والطلب باعتبارهما عامل تحديد الأسعار، والعمل على توفير الإمدادات والتعاون الوثيق مع الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول على حد سواء .

المعروف حاليا أن موراء أزمة أسعار البترول عوامل عدة منها بروز الطلب المفاجئ والمتزايد عليه من أطراف معينة مثل الهند والصين مما أحدث هزة في الأسواق منذ 2004 وزاد من حدة المنافسة على الإمدادات بين عمالقة المستهلكين. فلقد أكد مكتب الإحصاءات الحكومي الصيني أن "الإمدادات لمصافي الصين زادت ب 17.2 منذ بداية 2004 مقارنة بعام 2003. وزادت الصين من البترول الخام نحو 40 % (2003/2004) أما في الهند فقد ذكرت مؤسسة النفط الهندية الحكومية أنها تتوقع نمو وارداتها نحو 11% في 2004-2005 مع ارتفاع الطلب ب 4 % تقريبا"¹.

1- تقرير عن مكتب الإحصاءات الحكومي الصيني على الانترنت بتصرف

II-2-1: العرض البترولي العالمي

لقد كان الاستثمار في قطاع البترول والسياسات المتبعة أثرا في زيادة حجم الاحتياطي من جهته و الإنتاج من جهة أخرى. شهد عام 2004 ارتفاعا جنونيا لأسعار البترول على شكل قفزات الضفدع حيث وصلت أسعار الخام إلى مستويات قياسية ليصل إلى نسبة 28.3 % عن سعر 2003 فسجل نحو 36.05 دولار للبرميل وظل سعر سلة الأوبك فوق الحد الأقصى للنطاق سعري المحدد طوال العام . متوسط سعر خام البرنت عام 2004 ب 32.7 % مقارنة بعام 2003، أما خام تكساس بقدر نسبة الارتفاع لهذا العام عن 2003 ب 33.3 % لتسجيل الأسعار أعلى مستوياتها في شهر أكتوبر حيث وصل متوسط سلة الأوبك وحاز برنت 49.74 دولار للبرميل وخام تكساس 53.32 دولار للبرميل .

"لقد أظهرت أحداث العقد الحاضرين أولا مدى تأثير الطلب على النفط واستهلاكه بالتغير في الأسعار وبالسياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة في الدول الصناعية، وثانيا أن العرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة في الأجلين المتوسط والطويل مما كان يعتقد في بداية السبعينات"¹.

من هذا المنطلق نستخلص مجموعة عوامل تحدد العرض العالمي للبترول وهي:

- الإمكانيات المتاحة في حقول النفط
- سياسة الدول المنتجة
- الحاجات المحلية الإنمائية للدول المنتجة
- الحاجة لفوائض مالية
- الطلب العالمي
- سعر النفط السائد أو الجاري
- المخزون التجاري والاستراتيجي

يرتبط إنتاج البترول وعرضه بعوامل اقتصادية وسياسية خارجية أكثر من ارتباطه بعوامل داخلية، ويفسر هذا الارتباط تذبذب إنتاج الأقطار العربية من البترول خلال العقد الماضي حيث زاد من 18 مليون برميل يوميا عام 1973 إلى 22 مليون عام 1979 ثم انخفض ليصل إلى 18,4 مليون برميل يوميا عام 1995 .

1- ورقة بحثية: د. جميل طاهر "النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات" المعهد العربي للتخطيط الكويت 1997 ص7

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

رغم التوقعات بالزيادة إلا أنه من الصعب التنبؤ بإجمالي العرض خاصة وأن ملامح النظام العالمي الجديد للطاقة تشير إلى تبخر نوع من قوة الدول المنتجة للبترول فهي لم تعد كذلك. يقدر بعض الباحثين أن هذه الوضعية هي التي دفعت بالمنظمة إلى لجوئها لتحديد سقف الإنتاج عل أن يترك السعر لقانون العرض والطلب مع وضع سعر مرجعي ذي علاقة بسقف الإنتاج المقرر. هذا التنبؤ يقودنا إلى عنصرين متوالين¹:



من التطورات التي كان لها أثر كبير في زيادة سيطرة المنتجين (العارضين) على نفطهم هو تزايد عدد الصفقات المباشرة بين الحكومات المنتجة والحكومات المستهلكة وسلطة شركات البترول الضخمة. كم من مرة عمدت منظمة الأوبك إلى خفض إنتاجها أو عزمها ذلك وهذا محاولة لإيقاف انخفاض الأسعار الذي يضر بإيرادات البلدان هذه وبالتالي نموها في الوقت التي تعرف فيه أن الطلب الحالي منخفض المرونة أي ليس هناك مجال لاختيار بديل له في ضوء الجهود والاجتهادات من الدول المستهلكة لإيجاد بدائل طاقوية وترشيد استهلاك المنتجات البترولية بأقصى قدر وجهد ممكنين. يصبح الطلب مرتفع المرونة إذا أمكن الدول الاستهلاكية التحول عليه إلى استهلاك سلع بديلة أخرى أو أرخص نسبيا، وهذا هو الدرس الذي يجب أن تفهمه الدول المنتجة وخاصة الجزائر. من المتوقع أن تستمر أسعار البترول مرتفعة في العقد الحالي أو ترتفع قليلا مما يساهم في زيادة الحجم الاقتصادي والمالي للأوبك وإذا ما تتبعنا أسعار معادن و سلع أخرى نجدها كلها ارتفعت في سوقها فالبترول ليس السلعة الطبيعية الوحيدة التي ارتفعت منذ 2003، فلقد انتقلت عدوى ارتفاع أسعار المواد الأولية إلى معظم المواد الخام الأخرى... مثل الكوتشوك، الكوبالت، الذهب و القصدير² بنسب عالية كما حدث في أزمت سابقة هذا ما يوصلنا إلى أن هناك عوامل مشتركة تحرك هذه الموارد المعدنية في الاتجاه نفسه بنسب مختلفة. وكشاهد نجد ارتفاع "مؤشر CRB ب 11%"³.

1- La revue CEPII Economie Internationale N° 69 – 1^{er} trimestre 1997 (La notion de croissance potentielle a-t-elle un sens)

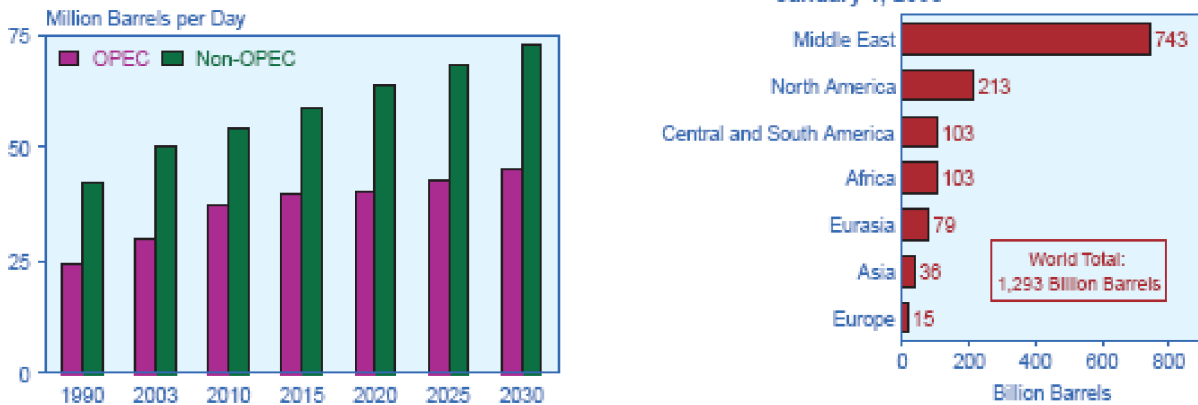
2- د. عبد الخلق فاروق النفط والأموال العربية في الخارج طباعة حداثق المعادي 2002 ص 2002

1- Revue Problèmes économiques N° 2886 du 9 Novembre 2005 (Baisse du Dollar et forte hausse des cours du pétrole) Ch.Noyen

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

الدول المنتجة خارج الأوبك يمثل إنتاجها 62 % من الإنتاج العالمي . تبرز بعض الدراسات أن نمو إنتاجها عرف منذ مدة استقرار تكون غياب طاقات إنتاجية غير مستغلة لديها بيد أن في البلدان العربية في كل مرة نسمع أن اكتشاف موقع بترولي جديد رغم أن التقديرات الحالية تعطي رقما مخيفا لقيمة الطاقة الإنتاجية العالمية غير مستغلة بأقل من 0.5 مليون برميل يوميا كما أنه يبقى العرض البترولي العالمي وفي للبيان أسفله:

الشكل (II-10): الاحتياطي البترولي العالمي 2005 وتقديرات إنتاج الدول المنتجة



المصدر: AIE International Energy Outlook 2006 June 2006 p 28 -30

منذ 1970، عرفت "ذالة عرض البترول" ¹ تطورا إلى ما يقارب مستوى الطلب عليه و"لكل منطقة نصيبها من الإنتاج، فحصة الشرق الأوسط وصلت إلى 40 % في حين الأزمتين البتروليتين السابقتين، قبل أن تصل إلى 20 % في سنة 1984 ثم بدأ يعاود الصعود أما حصة أمريكا الشمالية فقد من 32 إلى 19 % بين السنتين 1979 و 1987 على التوالي، حصة الاتحاد السوفيتي سابقا ارتفعت من 15 % إلى 22 % لتعود إلى 10 %، أما أمريكا الوسطى والجنوبية فخفضت حصتها من 14 إلى 10 % أما فيما يخص إفريقيا فقد تراوحت في حدود 10 % في سنة 1999 كانت 74,1 برميل يوميا وحصة الأوبك كانت 42 % ².

عن الوكالة الدولية للطاقة في تقرير (World Energy Outlook 2000) وضحت الفرق الكبير بين

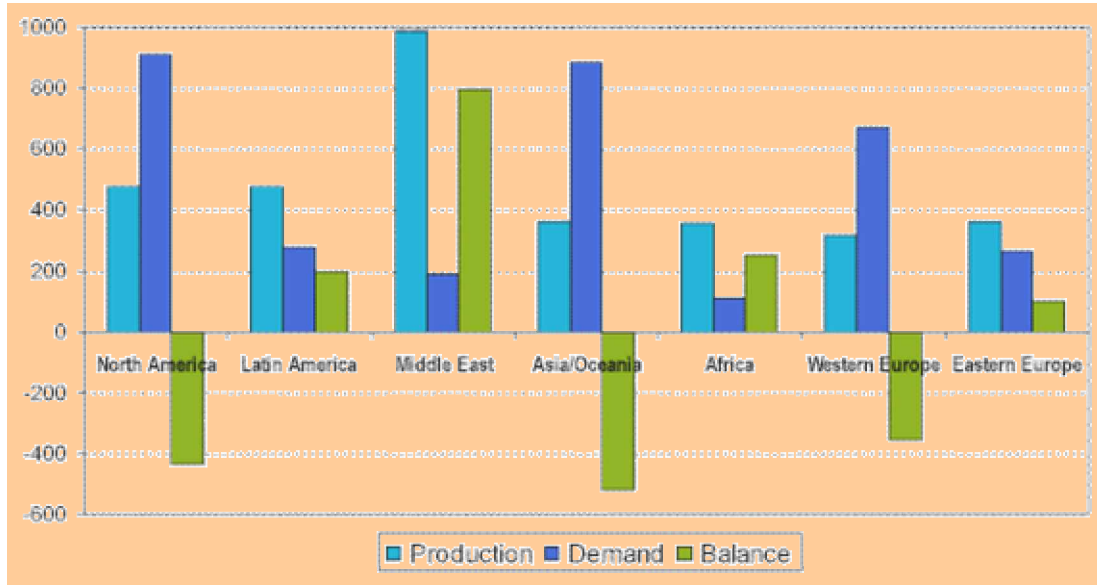
إمكانات العرض بين مجموعتين: - دول الأوبك

- الدول خارج الأوبك.

و قامت بتسمية دول الأوبك بأنها "The Swing Producer" أي المنتج الذي يضمن ويؤمن المطابقة بين العرض الكلي والطلب الكلي والبيان التالي يوضح ذلك:

1- د. محمد أحمد الدوري محاضرات في الاقتصاد البترولي د م ح 1983
2- إحصائيات عن OPEC و AIE

الشكل (II-11): عملية الموازنة بين العرض و الطلب على البترول (الأرقام بالملايين طن)



المصدر: www.geog.umontreal.ca/.../oilbalance.fr.html

يتأثر العرض البترولي عوامل مختلفة (+/-) وأولها الطاقة الإنتاجية أي أن الإنتاج العاللي للبترول هو محدود وسقفه الكفاءة الإنتاجية الممكنة والمتواجدة. إن أمر النضوب عنصر حكم هذا العامل فوصل الاستغلال الكلي للطاقة الإنتاجية في الدول خارج الأوبك قد أثر وسيؤثر حتماً على العرض البترولي المستقبلي وهذا أبطأ من الاستثمار في هذا المجال، لقد شهدت سنة 1998 حركة ديناميكية في الطلب مما دفع بهذه الدول إلى تفعيل الاستثمار في الميدان وحمى الاستكشاف خاصة سنة 2000 هذا أوصلها إلى استنزاف ثرواتها، الشيء الذي يلاحظه المختصين بأنه إذا انخفض سعر البترول إلى حد منخفض فهذا يدفع بها إلى التخلي عن الإنتاج. الوضع الحالي للسوق يخيف عدة ملاحظين، وتخوفهم مبني على إحصائيات الإنتاج العاللي الذي ينحصر عن قريب إلى حده الأعلى ثم يعاود الانخفاض تدريجياً (نظرية قمة الإنتاج البترولي "Pic Pétrolier" المطروحة من طرف K.Hubbert سنة 1950).

في إطار ما جاء به K.Hubbert، تؤكد الوكالة الدولية للطاقة بأن الشرق الأوسط "يحتوي على احتياطات بترولية كبيرة يمكن أن تستغل وتستعمل على الطلب العاللي المتزايد في السنوات 25 القادمة". لا ينبغي مستقبلاً عدم الحصول على حقول جديدة وبهذا دعم العرض. "آفاق نمو

الاستهلاك البترول تركز على إشكالية موارد التمويل القادمة، الإشكال على المدى الطويل قد طرح¹.

إن مستوى العرض العالمي الحالي يساهم بقدر كبير في نمو الاقتصاديات خاصة دول الأوبك، فكلنا يعرف مدى التغير في الأسعار الحاصل منذ 2002 إلى اليوم مما ساهم بقدر كبير في تحسين إيرادات هذه الدول - الجزائر -. فالنمو الحاصل في هذه المدة كان استثنائيا حيث بلغ مستوى نمو دول منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما "يزيد عن 5,6 % سنويا (2003-2004)"² وهو الأعلى مستوى في العشر الأخيرة كما بلغ معدل النمو بالنسبة للفرد على مدار السنتين 3,5 % وهذه الإيرادات الناتجة عن بيع العرض بالأسعار المعروفة في هذه المدة إلى خفض البطالة بسبب فرص العمل الممنوحة.

التجربة التاريخية تؤكد أن بلدان منظمة الأوبك تدرك بالفعل الأهمية المعقودة عليها عالميا في ضبط العرض أكثر من الباقي وما يبرز قوتها في التحكم في قراراتها مدة ثلاثة أشهر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عندما حافظت على نفس العرض على الرغم من انهيار الأسعار إلى نحو 18 دولار للبرميل، وقد وعدت هي برفع حجم إنتاجها ودعم عرضها في السوق بما يوازي الطلب العالمي. للعرض البترولي إيجابيات على الدول المنتجة فهي بهذا حققت فوائض مالية كبيرة من عائداتها النفطية وتمثل نسبة كبيرة من إجمالي نواتجها المحلية هذا سينعكس على النمو الاقتصادي لها بسبب المستويات القياسية للأسعار الحالية بعد أن مرت عدة دول إلى عجوزات كبيرة فاستدانت وهذا لا ينفي أن الدول المستهلكة لن تحقق فوائض فسيبيلها كان ومازال فرض الضرائب على المشتقات البترولية.

ارتفاع سعر البترول يرفع من مداخيل البلد المنتج فيدعم سياساته الإصلاحية المعتمدة كما يعزز لديه الرغبة في رفع حصصه الإنتاجية وبهذا دعم العرض البترولي . إذ أن للبترول دورا هاما في الحياة الاقتصادية العربية (الجزائر) على الخصوص فهو محرك الاقتصاد والداعم للأنشطة المختلفة. تسهم العائدات النفطية الناتجة عن العرض المباع بدور رئيس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل الموارد الأساسية لموازنات البلدان المنتجة التي استطاعت تكوين الهياكل والبنية الأساسية

2- Revue d'énergie N° 509 –Septembre 1999 (Mondialisation et formes de concurrence sur les grands marchés de matières premières énergétiques ,le pétrole) Denis Bubusiaux

3- تقرير البنك الدولي 2005

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

التحتية لاقتصادياتها ومرافقها العامة وإحداث صناعات بترولية كيميائية وغذائية وربما مصانع نووية كإيران.

"ولقد استجاب العرض العالمي للزيادة في الطلب بدرجة كبيرة خلال عامي 2003 و2004 فبينما ارتفع الطلب بمقدار 1,86 مليون برميل يوميا في عام 2003 عن مستواه في عام 2002 وبمعدل نمو بلغ 2,4 % فإن العرض ارتفع بمقدار 3,04 مليون برميل يوميا في 2003 من مستواه في عام 2002 وبمعدل نمو بلغ 4 % وقدر مستوى العرض عن مستوى الطلب خلال 2004 حوالي 540 ألف برميل يوميا وارتفع بمقدار 3,36 مليون برميل يوميا عن مستواه في العام السابق بمعدل نمو 4,2 في حين ارتفع الطلب بمقدار 2,67 مليون برميل يوميا وبمعدل نمو بلغ 3,3 %".¹

في "سنة 2005 بلغ مجموع المبيعات النفطية لدول الأوبك حوالي 700 مليار دولار هذا ما يبرز أن زيادة الأسعار وارتفاعها كان له تأثيرات إيجابية كبرى على الاقتصاديات المنتجة فأحسن نوعا ما في الإنفاق والادخار معا ومنها من سعى إلى التخلص من المديونية كالجائز نمت الاقتصاديات المصدرة للنفط سنويا بنسبة 7 % في فترة 2003-2005 مقارنة ب 4 % فقط في الفترة 1999-2002 بسبب القرارات الاستثمارية الصائبة الجديدة والتي تكاد متنوعة، مع بقاء المؤشرات التضخمية معتدلة وعدم ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية كما كان يحصل في الماضي القريب. فقد استطاعت أكثرية الدول المنتجة معالجة موضوعي عجز الميزان التجاري والموازنة عبر سياسات مناسبة ذات أهداف مركزة في حين الوقت مضى بقينا ندور في حلقة الاستهلاك فقط".²

خلاصة عن خصوصيات العرض والطلب على المدى الطويل في السوق البترولية تبقى من المحركات الأساسية لتغيرات الأسعار في المستقبل كما أن السعر العادل يبقى في حكم وإستراتيجية العرض والنطاق العملي اتجاه السوق من طرف الأوبك. فإذا كانت مرونة العرض خارج الأوبك غير متغيرة وعرض الأوبك يمكن أن يلي الطلب الإضافي فهذا "يتطلب من الأوبك أن ترفع عرضها في السوق إلى ما يقدر ب 6 % إضافية بما يضمن سعر 30 دولار للبرميل في 2030".³

عموما يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحهودات والعوامل في مقدمتها نجد الطلب الذي سندرسه بعد حين ثم لسعره فهو استجابة لما يطلبه المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق.

1- مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية : التقرير العربي الإستراتيجي 2004-2005

2- الأوبك (OPEC) تقرير الأمين العام الثاني و الثلاثون 2005 (بتصرف)

الطاقة الإنتاجية والإمكانات المتاحة عند الآبار تلعب محركاً أساسياً في القدرة على عرض كميات معينة فرغم الاحتياطات المكتشفة وخاصة عند دول الأوبك وبالضبط عند دول الخليج العربي أكثر مما عند الأخرى فهي مرهونة بالقدرة الإنتاجية المتاحة والممكنة وما لقدرة على رفع العرض العالمي إلى دعم الاستثمارات الموجهة لعملية التنقيب والتنمية التي تشمل إمكانيات الإنتاج والاعتماد على التقدم التكنولوجي في دالة الإنتاج البترولي.

نجد لسياسات الدول موقع في تحديد العرض ومدى حاجتها للبتر ودولار مواجهة بذلك الاستهلاك المحلي والطلب عليه مدعمة خزائنها من المال للحاجة الحالية والمستقبلية وفي هذا نجد ما يعرف بسقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى التزام الأعضاء بالحصص .

II 2-2: الطلب البترولي العالمي

ثبتت العديد من الدراسات بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية أقل كفاءة من تلك الصناعية في موضوع النمو، رغم الاعتماد والتركيز على هذه الموارد-البترول خصوصاً- نجدها تدور في حلقة مفرغة بعيدة عن حلقات نمو أقاليم عالمية أخرى التي تستهلك ما نبيع لها من بترول.

إن الاستهلاك العالمي للطاقة عموماً والبترول خصوصاً منذ بداية القرن الفائت (20) تركز في الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والتي قدرت ب 20 مليون طن أي ما قيمة 5 % من السوق، وليس الولايات المتحدة الأمريكية وحدها عرفت تزايد ونمو في الطلب على البترول بل عديدة هي البلدان قد تدخل في عوامل استثنائية في هذا الطلب أما العوامل العامة نجد:

- التطور السكاني وتزايد

- الدورة الاقتصادية

- النمو الاقتصادي لبعض البلدان

- الأسعار

- المناخ

- الظروف الجيو سياسية

من المحددات المعروفة للطلب حالة المخزون الأمريكي من البترول، فإذا كان مستواه مرتفعاً فقد تلجأ هذه الدولة إلى استعمال نصيب منه موقفة بذلك تزايد الطلب في السوق العالمي وبالتالي ارتفاع الأسعار في أحسن تقدير على المدى القصير، كما يلعب المناخ دوراً هاماً لا يمكن التغاضي عنه، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد للطاقة -البترول- تدفئة البيوت والمصانع وغيرها وهذا

لا يعني أن في الصيف لا تكون هناك زيادة في الاستهلاك فغالبية الناس لتكون في عطلة هذا يدفعهم (أي العائلات) إلى استهلاك أكثر مشتقات بترولية في سفرهم وسيرهم كيلومترات أكثر من الوقت العادي.

يؤثر الطلب على البترول على مستوى السعر عندما تؤدي العوامل التي تؤثر في جانب الطلب إلى زيادة حجمه بحيث ينتقل منحنى الطلب لأعلى . الطلب في موضوع البترول أنواع كما يلي :

- الطلب على البترول بغرض الاستهلاك
- الطلب بغرض المضاربة
- طلب كمي على البترول الخام
- طلب نوعي أي المنتجات البترولية.

لقد تضاعف الطلب عدة مرات فبينما كان في حدود "20 مليون برميل يوميا سنة 1960¹ ارتفع إلى الضعف عندما ارتفعت الأسعار سنة 1973 فكان "41 مليون برميل يوميا".² كما وصل في سنة 1979 إلى "51 برميل يوميا"³ وحسب وكالة الطاقة الدولية وصل الاستهلاك في سنة 1988 إلى ما يقارب 51 مليون برميل يوميا.

إن مرونة الطلب على البترول شبه معدومة في المدى القصير والمتوسط، عل هذا الأساس فإن مرونة الطلب على المنتجات البترولية وبالتالي على البترول الخام تبقى ضعيفة إلى حد ما " غير أن بعض الدول الغربية تحاول رفع أسعار بعض المنتجات البترولية للحد من زيادة استهلاكها كالبتزين مثلا والارتفاع الحاد في أسعار البتزين قد تؤدي تدريجيا إلى الحد من استهلاك هذا المنتج بحيث يقلل من وسائل النقل الخصوصية وذلك إلى الحد الأدنى ويزيد من الكفاءة العامة لوسائل النقل الأخرى"⁴.

تدرس العديد من الدول في الوقت الحاضر إمكانية التخفيض من استهلاك البترول ورغم هذا كلها فالطلب يتزايد يوما بعد يوم مما جعل توازنه مع العرض غير مصيب لحد ما. وقد جاء في

¹ J.Chapelle Géographie économique du pétrole Tome 1 Edition Technip Paris 1968 p 12

² Mohamed dabbagh Fact and Folklore about the current oil and their stability OPEC Bulletin N° 4 May 1988 p 14

³ الهيئة المصرية العامة للبترول - المدخل إلى صناعة البترول فيفري 1983 ص 80

⁴ فاضل الجبلي وعدنان الجنابي " سياسات الإنتاج والتسعير المثالي " الطاقة في الوطن العربي الجزء الثالث منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الكويت 1980 ص 339

حديث لـ "Nicolas Sarkis" بأن الطلب العالمي ازداد بوتيرة أكثر سرعة مما كان متوقعا وسيؤثر على السوق¹.

يريد بهذا تبيان وجود عوامل ظرفية وهيكلية تزامنت في أوقات واحدة مؤثرة على الطلب، العرض والأسعار ولا يستبعد تأثير الطلب البترولي العالمي على النمو الاقتصادي العالمي فقد فسرت العلاقة "بالمعادلة الرياضية، معبرة عن النمو الاقتصادي مقحمة التقدم التكنولوجي:

$$Y = (K, A L) \quad (II-5)$$

فقد فسرت هذه النظرية مدى تطور الحياة الإنسانية مع التطور التكنولوجي وقد لقيت النظرية النيوكلاسيكية صعوبة في تفسير انخفاض النمو الاقتصادي عام 1973. وباقتحام الطاقة الملازمة للتقدم التكنولوجي فقد نجد بعض التفسيرات للنمو في العلاقة التالية:

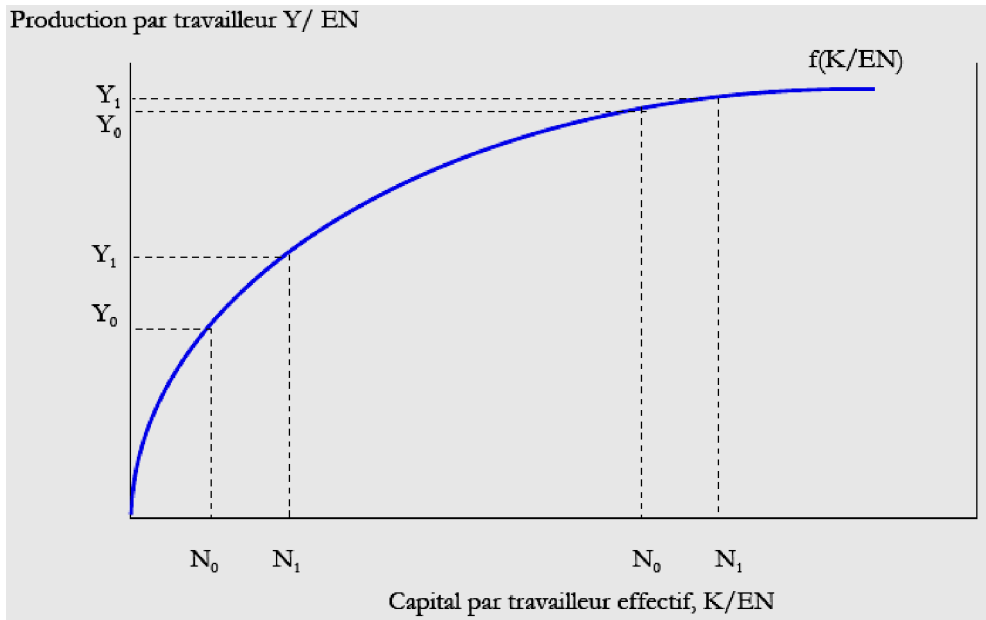
$$Y = (K, E L) \quad (II-6)$$

(Y = الناتج، K = رأس المال، L = العمل، E = الطاقة)

هذه العلاقة الرياضية مبنية على أساس أن كل إنسان يحتاج إلى الطاقة وبما أن البترول يلعب الدور الكبير فهذا سيدعم الطلب عليه².

هذا الشكل يفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي والطاقة في عمومها والبترول على الخصوص:

الشكل (II-12): منحنى علاقة النمو الاقتصادي بالطاقة



المصدر: O.Blanchard et D.Cohen Macroéconomie Edition Pearson Education 3^{ème} Ed 2004

¹ Le journal « Le Quotidien d'Oran » du 26 Août 2004

² O.Blanchard et D.Cohen Macroéconomie Edition Pearson Education 3^{ème} Edition 2004

إن الحاجة إلى النمو الاقتصادي ضرورية فضرورة طلب البترول لا مفر. فلقد "تضاعف الاستهلاك هذا خلال الفترة 1985-2005 لقد كان في سنة 1985 يقدر الاستهلاك ب 3811 برميل يوميا أما 2005 فوصل إلى 8060 ألف برميل يوميا"¹.

بعض التقديرات توضح أن بلدان (OCDE) تمثل المستهلك الرئيسي للبترول في العالم إلى ما يقارب 60 % من الطلب العالمي، بيد أن وتيرة ديناميكية في أمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا مثل الصين والهند. وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور المحرك الرئيسي، فطلب الشمال الأمريكي من البترين يمثل حوالي 39 % من الاستهلاك العالمي خارج دول أوروبا. أما الصين فللتطورات الحادثة بها منذ مدة ومتواصلة فهي الداعم الرئيسي في النمو الاقتصادي والاستهلاك البترولي أكثر من 26 % في ثلاث السنوات الأخيرة. حسب التقرير (World Energy Outlook) عن الوكالة الدولية للطاقة "الطلب العالمي للبترول يعرف تزايدا.

هذا التطور الملاحظ في التغيير في الطلب العالمي ناتج عن عدة أسباب وظواهر هي:

- النمو الاقتصادي العالمي الذي ما فتئ يتزايد منذ خروجه عن تلك الأزميتين البتروليتين إما في الأزمة الحالية (2004-2006) فلم يتأثر بل ثبت.
- الكثافة الطاقوية، فالاستهلاك العالمي الكلي للطاقة الأولية المعبر عنها بالبترول نسبة إلى كل وحدة حجم الدخل المحلي الإجمالي العالمي، انخفضت منذ 1971 إلى غاية اليوم بوتيرة متوسطة 1,1 % في السنة (WEO 2000)، تحت تأثير ارتفاع الأسعار، التطور التقني والتشوه الهيكلي للنشاط الاقتصادي .
- حصة استهلاك البترول من مجموع الاستهلاكات الطاقوية فقد كانت 49 % في 1971، و 41 % 1997 لدور الأسعار في عملية الاستهلاك مقارنة مع أسعار الطاقات البديلة. ضف إلى صعوبة إحلال طاقات بديلة للبترول مثل الصناعات البتر و كيميائية، النقل، ما بين 1971 و 1997 حصة البترول من الاستهلاك بلغ 94 % و 96 % على التوالي في النقل وانخفضت من 22 % إلى 9 % في إنتاج الكهرباء ومن 35 % إلى 27 % في الصناعة و 38 % إلى 26 % في باقي القطاعات (WEO 2000).

¹ British Petroleum Rapport annuel juillet 2005

لو بحثنا في أمر مرونة الطلب " فالبتروال الخام متنوع، فمنه الخفيف والثقيل وغيره من الأنواع المختلفة وعليه فإما أن يكون طلب عام على مختلف الأنواع وبالتالي تكون مرونة البترول الخام واحدة، أو يكون لكل نوع من أنواع الخام مرونة خاصة به وذلك لمعرفة الطلب منه".¹

الغرض من المرونة تحديد حساسية الطلب إلى تغيرات السعر، فهو جامد أو غير مرن عندما لا يستجيب للتغيرات في الأسعار والعكس كذلك صحيح، في تاريخ البترول نجد أن مرونته كانت كبيرة في بداية استغلاله. العوامل المؤثرة في الطلب على البترول متنوعة :

- عوامل اقتصادية - عوامل سياسية - عوامل طبيعية - عوامل اجتماعية-

تساهم الدول السائرة في طريق النمو بحوالي 68 % في نمو الطلب وقد قدرت الوكالة الدولية للطاقة أن استهلاكها من البترول سيفوق الذي يستهلكه دول الأوبك في 2020 ومن العوامل المساعدة على هذا التطور الاستهلاكي لدى هذه البلدان نجد، نموها القوي، التطور الصناعي حتى ولد بالجلب، النمو السكاني وكذا مصادر الطاقة المتاحة والوفرة.

قد تكون دول آسيا أكثر استهلاكاً بالنسبة لهذه الدول إذا ما واصلت النهج الحالي في النمو الاقتصادي ب 3,7 % بيد أن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سينخفض لديها الاستهلاك " فرغم الديناميكية الاقتصادية المحصل عليها والمقدر ب 3 % في السنة إلى غاية 2020 فاستهلاك الطاقة في هذه المنطقة لن يزيد عن 1,6 % في السنة".²

إجابة عن الطلب المتزايد يجب على إنتاج منظمة الأوبك أن يزيد ويقتى ينتاب هذا النوع من الشك والريبة لأن ليس في مقدورها الإجابة على الطلب في حين أن الدول خارج الأوبك وصلت إلى حدها الأقصى فلم يبقى على الساحة العالمية إلا لاعب واحد سيدير اللعبة البترولية إن أحسن إستراتيجيته فإنتاج دول الأوبك بلغ 42 مليون برميل يوميا ويجب أن يصل إلى 47 مليون برميل.

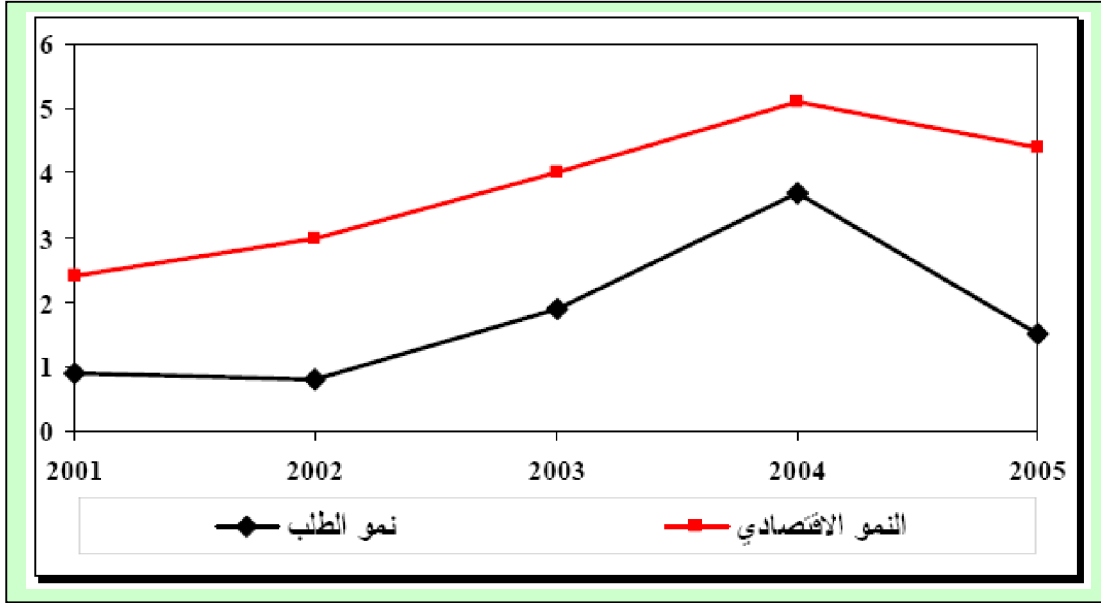
بروز دول مهمة في الاقتصاد العالمي وتحقيقها لمعدلات نمو عالية دفعها إلى زيادة طلبها الذي يستدعي حفز العرض، ف هل ستضمن الاحتياطات العالمية الطلب العالمي رغم " الأهمية الحقيقية لاحتياطي الخليج. مجموع الاحتياطات العالمية الحالية 2004 المؤكدة قدرت ب 1200 مليار برميل أي ما يقارب الضعف ما كانت عليه في سنوات السبعينات و 60 % من البترول موجود في الخليج

¹ د. محمد أحمد الدوري محاضرات في اقتصاد البترول دم ج الجزائر 1983 ص 161

² Revue Problèmes économiques N° 2724 du 15 Août 2001 (Evolution du secteur énergétique)

الفارسي¹ البيان التالي يبين علاقة النمو الاقتصادي العالمي بالطلب العالمي على البترول وفق تغيرات أسعاره :

الشكل (II-13): ظاهرة النمو الاقتصادي العالمي في ظل نمو الطلب على البترول



المصدر: الأوبك (OPEC) تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005 ص 38

"من جهة عرض المحروقات إلى غاية 2020 الإنتاج البترولي سيركز على دول الأوبك ... استهلاك المحروقات سيعاود الانطلاق بقوة نحو الارتفاع . نمو الاستهلاك العالمي سيركز لدى الدول المتحولة، زيادة استهلاكهم لوحدهم إلى غاية 2010 سيتمص ما يساوي الإنتاج الحالي للمملكة العربية السعودية. البترول يبقى أول طاقة في التنمية، تنامي العولمة الاقتصادية سيجب بقوة نحو زيادة الاستهلاك لدى النقل، دائما يبقى تابعا للبترول".²

في ثنايا العرض والطلب أدراج تحمل عوامل ومؤثرات ومحددات منها ما عرف ومنها ما لا نستطيع حتى تخيله فقد تحدث حربا لم تكن في الحسبان تؤثر على السوق أو قد تحدث التفجيرات في مراكز إنتاجية يكون لها دور في ارتفاع الأسعار. خذ على ذلك مثال الانفجار الذي حدث في مصنع سكيكدة³ فهو لم يكن ليقع ولكنه حدث وعلى إثر هذا تحدث وزير الطاقة والمناجم السيد شكيب خليل لجريدة الوطن في يوم 27 أوت 2006 لما قام بحملة تفتيشية "مؤكد الارتفاع المتواصل

¹Revue Courier international n° 704 du 29 Avril au 05 Mai 2004 p 38 (Pétrole pourquoi les prix n'arrêtent pas de flamber)

²Problèmes économiques N° 2847 du 17 Mars 2004 p 33 (Un chronique de l'économie de pétrole sur un siècle 1960-2060)

³ للتذكير وقع انفجار بمصنع سكيكدة يوم 19 جانفي 2004 قدرت الخسارة آنذاك ب 800 ألف مليون دولار

للأسعار في الوضع الحالي دون الأخذ في الحسبان ارتفاع جنوبي آخر قد يكون بسبب الحصار الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على إيران، أما من جهة أخرى فالطاقة الإنتاجية للآبار تتناقص والاستهلاك مِم لم يستدعي توفير طاقات إنتاجية متجددة في البترول وهذا أمر يستدعيه النمو العالمي الحالي وعدة بلدان بدأت تظهر بقوة في السوق مما سيرفع طلبها¹.

الأزمة البترولية الحالية مغايرة لتلك الحادثة في 1973 و1979. فالأسعار في أول أزمة ارتفعت ب 160 % أما في الثانية بحوالي 108 % أما منذ عام 2002 فارتفعت ب 169 % ولو حسبنا المدة التي دامت فيها الأزمات نجد الأولى حدثت وبقيت 9 أشهر أما الثانية 10 أشهر والحالية فأشهرها لم تتوقف منذ 2002 هم شيء مميز في الأزمات الثلاث فالأولى ولتين سببها العرض البترولي أما الحالية فسببها الطلب البترولي ومنه البوصلة البترولية تحولت.

لقد جاء في الجزء الأول المتعلق بالنمو الاقتصادي بأنه يمشي فوق شفرة حلاقة فكذلك نخرج بملاحظة هامة أن البترول يمشي فوق شفرة حلاقة أو سكين. يقع على كاهل المجموعة المصدرة القدر الأكبر من المسؤولية في ترشيد الإنتاج ورفع كفاءة وضمان امتداد عمره إلى أطول ما يمكن وعليه أنه في ظل تحول السوق العالمية للبترول كما هو متوقع إلى سوق بائع مما يرجع إلى زيادة القوة التفاوضية للمصدرين في المستقبل المنظور مما على الدول هذه إلى تفادي المنافسة التصديرية محافظة على تدني الأسعار. سبب آخر هو المضاربة يؤثر على الطلب. فهي تؤدي إلى زيادة حجم الطلب، "بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى أعلى بما يدفع الأسعار إلى الارتفاع وقد ظهرت المضاربة في سوق النفط منذ منتصف الثمانينات"².

يتوجه المستهلك عموماً لهذه السوق المستقبلية بغرض مواجهة احتياجاته الفعلية واقتناء البترول ويرفع السعر في هذه التعاملات بسبب المراهنة على اتجاه الأسعار فإن المتعاملين يعتمدون إلى إعطاء ملامح مستقبلية لأسواق النفط كنقص في الإمدادات المعروضة وارتفاع الأسعار في المستقبل.

من نتائج الدراسات المتاحة أن الطلب العالمي سوف ينمو مستقبلاً وبذلك سيرتفع الاستهلاك العالمي ويقابله دراسات للعرض فإن أغلب الدراسات الغربية تبدأ بتقدير الاحتياجات العالمية من البترول ثم تقوم بتقرير الإنتاج المتاح خارج دول الأوبك لكي تنتهي بما يبقى على الأوبك كلاعب

¹ Le journal El Watan du 27 Août 2006

² مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية- التقرير العربي الموحد 2004-2005 _ (سوق النفط)

دور المنتج المكمل . يرى المحللون أن البترول سيبقى لفترة طويلة قادمة واحد من المؤثرات الأساسية في الاقتصاد العالمي وذلك لمكانته الإستراتيجية في معظم الحياة الإنسانية فهو يعمل على الحفاظ على توازن السوق الدولي.

في الملخص العملي لمعظم الدراسات على البترول وبخاصة على الطلب العالمي دائما تأخذ منظمة الأوبك كمرجع قرار وحزم في دعم موازنة العرض والطلب " فالأوبك تبقى مؤثرة وأداة غير قابلة للتعويض حاليا لاستقرار وموازنة الأسواق"¹. " والبلدان المستهلكة الكبرى تؤثر في السوق من خلال تغير خزينها البترولي الاستراتيجي أو من خلال طلبها البترولي"².

" سيرتفع الطلب العالمي على النفط بنحو الثلثين خلال الأعوام الثلاثين المقبلة على الرغم من توقعات النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة في حالة عدم مجازاة الاكتشافات النفطية معدلات الاستهلاك المتزايدة"³.

لهذا نجد أن النمو الاقتصادي له علاقة وطيدة مع معادلة الطلب والعرض على البترول ، وإذا ما تطرقنا إلى الأسواق كالبورصات فنجد أن دقة السيناريوهات على جودة المعلومات والبيانات التي تدخل في بنائها وعلى سلامة التحليل المنهجي المستخدم فيها عاملا يلعب دوره في الطلب ويقود إلى العرض. إن أغلب الدراسات المتاحة تؤكد أنه على الرغم من تلك الجهود فإن الطلب العالمي على البترول سوف يستمر في الارتفاع وإنه سوق يظل يحتل مركز الصدارة بين باقي مصادر الطاقة رغم تكثيف عمليات البحث والتطوير.

II-3 : آلية تحديد أسعار البترول والأعراض المصاحبة

التاريخ الاقتصادي للأسعار يبرز بؤادر الاعتراض على قاعدة التسعير التي كانت إثر الحرب العالمية الثانية لما تضاعف الطلب العالمي على بترول الشرق الأوسط لاستخدامه في الأغراض العسكرية باعتباره أقرب مسافة وأكثر أمنا من بترول الغرب وهذه القاعدة التسعيرية كانت معتمدة من طرف كارتل الشقيقات السبع الموضوعة عام 1928.

مارست شركات البترول لعبة وآلية خفض أسعار شرائها لبترول الشرق الأوسط مرتين خلال تلك السنة مما أدى إلى انخفاض دخل الدول المنتجة عن كل برميل في الوقت الذي كانت الدول المنتجة تأمل في الزيادة.

¹Philippe Chalwin Cyclope : les marchés mondiaux 2004 Economica 2004 p 419

² د محمد أحمد الدوري أوبك وظاهرة تدهور سعر البترول الخام في السوق الدولية مجلة دراسات عربية بيروت 1990

³ د سمير صارم " إنه النفط " دار الفكر دمشق سوريا 2003 ص 62

استطاعت منظمة الأوبك خلال الفترة 1960-1967 أن تمنع الشركات من ممارسة لعبة خفض الأسعار مرة أخرى لكن لم تستطع أن تحقق زيادة سعر بترولها خاصة كان السعر الذي يباع به البترول طوال فترة الستينات هو أرخص سعر يبيع للبترول منذ اكتشافه بعد حرب 1967 استطاعت الأوبك أن تحقق أول نجاح لها في رفع أسعار بيع بترولها للشركات وبالتالي زيادة دخولها عن كل برميل. دخلت دول الخليج المنتجة في معركة أسعار مع الشركات وانتهت بتوقيع اتفاقية طهران وجاءت بعدها اتفاقية طرابلس لدول الأوبك وبمقتضى هاتين الاتفاقيتين زادت أسعار بيع الدول لبترولها وزاد دخلها.

منذ 1970 اعتمد التفاوض على السعر المعلن وهو سعر مرجعي كانت تحسب على أساسه رسوم الامتياز المستحقة للبلدان المنتجة. تطور الوضع لتنتقل آلية التسعير النفطي من سيطرة الشركات العظمى إلى الدول المالكة للثروات والمنتجة. بهذا ظهرت آلية التحكم في الأسعار ومحاولة جعل ميكانزما لها سيار مع الظروف مما دفع بها إلى قيادة تطورات الأسعار ولم تكن هذه الآلية من قبل الصدفة، بل إستراتيجية على المدى الطويل كعمل. الأسعار ولم تكن هذه الآلية من قبل الصدفة، بل إستراتيجية على المدى الطويل كعمل.

إن تحديد أسعار البترول عن طريق العرض والطلب يفترض وجود فرضيات أساسية في تكوين الأسعار المختلفة فباعتبار النفط سلعة كالسلع الأخرى نطبق هنا نفس القواعد العادية لتحديد الأسعار لكن من خلال الدراسة الحالية ودراسات أكاديمية جلية يبرز أن النفط سلعة إستراتيجية لا تسمح لميكانيزم السوق العمل بطريقة عادية .

II -3-1: تقدير السعر البترولي على المدى القصير

"إذا ما أخذنا التسعير الرسمي الذي تجريه منظمة الأوبك فيفترض أن هذه التغيرات السعرية لا بد أن تحدث أثارها في السوق النفطية في جانبي العرض والطلب، لكن واقع ما يحدث هو أن التفاعل المتوقع لقوى السوق إنما يستجيب للتغيرات الحقيقية للسعر وليس للأسعار الاسمية، فالسعر الحقيقي هو نفسه السعر الاسمي إذا لم تطرأ هناك تغيرات في كل من :

- مستويات الأسعار العالمية

- مستويات أسعار صرف الدولار أمام عملات مختلف دول العالم"¹.

¹ مجلة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة 1991 المملكة العربية السعودية ص19 (أثر تغيرات أسعار النفط في سعر صرف الدولار)
م.ن. غ. خياط و م.س. بس. الصيات

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

تتميز السوق النفطية بتغيرات أسعار السلعة المتداولة فيها فمثلا في عام 2003 بلغت أعلى مستوى لها نسبة إلى نسبة 1998 رغم الدور الفاعل لمنظمة في دعم السعر على عدة مستويات ومدى فرض الحفاظ على موازين السوق واستقرارها وحرصا منها على إبقاء الأسعار ضمن النطاق السعري .

يتأثر سعر البترول بقانون العرض والطلب فتوافقهما وتطابقهما يعطي صورة عن تأثيره على المدى القصير وكذا على المدى الطويل، إذ تبين عدة دراسات "أن السعر هذا لا يؤثر على الطلب في المدى القصير أي أن هناك استقلال الطلب عن سعر النفط الخام في المدى القصير والقضية هنا هو أن المستهلك لا ينتقل ولا يغير استهلاكه في مدة قصيرة إثر تغيرات أسعار النفط وبالتالي تغيرات أسعار المنتجات النفطية مما يجعله يتوجه إلى مصدر طاقتي بديل آخر ضف إلى ذلك أن الوفرة الإحالية الحالية للطاقت البديلة ضئيلة ومكلفة مما لا يتيح الفرصة للمستهلك في تغيير نمط استهلاكه"¹. منذ 2004 أسعار البترول أصبحت تراوح العلياء وبدون شك أكثر من سنوات التسعينات فلم يستقر إلى حد الساعة بل واصل الارتفاع في السوق الدولي متعديا بذلك قمة خيالية 70 دولار للبرميل كما لا يفوتنا أن نذكر بهبوط هذا الرقم ولكن لم يتزل إلى ما دون 0,5 دولار للبرميل ، فريقان ينظران إلى هذا التوجه السعري :

الأول: أزمة صعبة تعيق مستقبلهم (المستهلكون)

الثاني: فرصة أخرجتهم من الضائقة المالية (المنتجون)

التاريخ يبين ارتباط الاقتصاد العالمي بسعر البترول فأصبح أي ظرف يؤثر على توازن السوق العالمي أي أن سعر البترول قضية عالمية . من المعلوم أن هذا السعر يتحدد ويبيع بالدولار الأمريكي لإعادة تقييم الدولار هذا نسبة إلى عملات هامة أخرى يقدر على البترول أمرا حتميا في ارتفاع أسعاره.

محاولة لفهم تغيرات الأسعار النفطية أخذنا كمثال خام البرنت وتلك المعادلة الرياضية المحددة لسعره في ظل الظروف التي تسود بغرض فهم كيف لشروط العرض والطلب تؤثر على التغيرات في أسعاره. هذا من خلال دراسة عرضت من طرف OFCE سنة 2004 بعنوان ضباب حول آبار البترول تم التطرق إلى تجزئة قياسية لتصحيح الأخطاء على اللوغاريتمات، تم استنتاج أن المستغيرات المأخوذة في المعادلة الرياضية تعبر عن السوق الطبيعي للنفط. "المعادلة المحصل عليها تعطي تقييم السعر

¹ رعاد علي تجديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1999 ص 29

$$\Delta Pt+1 + 1 = Vt [0,97\Delta 4tce - 0,35(pe - pe^* - qe) + 7,32 + 0,44dusde$$

R2 الذي يقارب 2/3، هذه المعادلة لا تفسر كل التغيرات للأسعار لكن هذا يبقى مفهوما في السوق أين تتأثر المعلومات بمجموعة مؤثرات خارجية ¹ . وكانت هذه الدراسة تخص الفترات المدونة في المعادلة :

$\Delta 4$: التغيرات الفصلية

pe : السعر الحقيقي لخام البرنت محسوب نسبة ل PIB لدول 67

E2 : معدل التغطية يأخذ في الحسبان مستوى مخزونات بلدان OCDE

Ade : تسارع الطلب خارج OCDE

pe* : السعر الهدف يتراوح حسب الدراسة ما بين 16-20 دولار للبرميل في المرحلة الأولى

ثم ما بين 27-30 عند إعادة التقييم محص من طرف دول الأوبك

P1-P*1-Q1 : الانحراف المحقق من طرف دول الأوبك وهو ساكن

Ve : تغيرات في الأسعار ويعبر عن متوسط الفصلي للتقلبات اليومية

USDe : تعادل الدولار الأمريكي مقابل العملات الأساسية الأخرى (الصرف على أساس

مبادئ IMI)

Dusd : معامل موجب يعبر عن ارتفاع الدولار وأسعار البترول

I90 Q3, I90Q2 : متغيرات تؤثر على تغيرات الأسعار ما بين فصول 1990

"في المدى المتوسط إذا بقي نمو الطلب على النفط في اتجاه 1,6 % سنويا، فالأسعار الحقيقية يجب أن ترتفع بطبيعة الحال بسبب نقص الموارد ". أن العوامل التي تحدد سعر البترول هي عوامل العرض والطلب وكما سبق التطرق للعوامل التي تؤثر فيها فهي ذاتها التي تؤثر على السعر على المدى القصير، المتوسط والطويل.

إن النمو الاقتصادي في الدول الصناعية سيكون العنصر الأساسي الفاعل في تقدير السعر فحتى عام 1990 شكل طلب الدول النامية على البترول قسما كبيرا من الطلب العالمي وحاليا برزت دول استهلاكية كبرى تحذو حذو الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا هي الهند والصين اللتان زاد طلبهما وليس أمام أي بلد وصل مستواها إلى رقم من الطلب أن ترجع عنه في السنوات القليلة القادمة.

¹ Lettre de l'OFCE N° 253 du 11 Octobre 2004 p 3 (OFCE : Office Français des conjonctures économiques)

¹ OPEC Review "Oil outlook to 2025" September 2004

تقارير عدة لهيئات دولية معترف بها تقدر معدل النمو العالمي للاقتصاد منذ 2002 إلى اليوم وخاصة في ظل الفورة النفطية الحالية فإن الطلب على الطاقة اللازمة لتحقيق هذه الزيادة سيتزايد إذا ما اعتبرنا أن مرونة الطاقة إلى النمو مساوية للوحدة، "فالواقع أن تحول النمو الاقتصادي إلى نمو في الطاقة يمر عبر ما يسمى معامل المرونة"¹.

مثل عدة صناعات، المتعاملون النفطيون يحاولون خفض كلفة تثبيت المخزون والعمل بالتدفقات، فمثلا الخسارة المسجلة في المخزون أثناء انخفاض الأسعار سنة 1986 حفز على خفض المخزون وبقي هذا التواتر سائرا إلى غاية سنوات التسعينات، هذا اوجد مما يسمى "Juste à temps" التي هي تابعة للمعلومات المتوفرة عن أحوال السوق.

البحث عن "Juste à temps" (في الوقت المناسب) قد يكبح في بعض الأحيان عملية تجاوز الطاقة الإنتاجية لدى بعض الدول المنتجة مما يؤثر على الطلب العالمي للبتروال الذي ما فتئ يتزايد بسبب توسع أسواق هذه الدول الاستهلاكية الكبرى مما يستدعيها إتباع سياسات طاقوية حاسمة. على المدى القصير، العرض يكون أقل ليونة نحو الزيادة بسبب وصول الطاقة الإنتاجية إلى أقصاها، هذه الحالة هي عموم جميع الدول المنتجة ما عدا بعض دول الأوبك، كذا حال العرض نحو الانخفاض فالدول المنتجة هي في غنى عن خفض أو تحديد إنتاجها ما عدا حالة انخفاض الأسعار، الطلب كذلك هو ضعيف المرونة نسبة للأسعار على المدى القصير، لأنه لا يمكن إحلاله بطاقات بديلة حاليا غير متمكن منها.

تضمنت الدراسات الاقتصادية عدة حوارات ونقاشات حول التسعير للطاقة من بينهم وكانت المبادئ المدروسة هي :

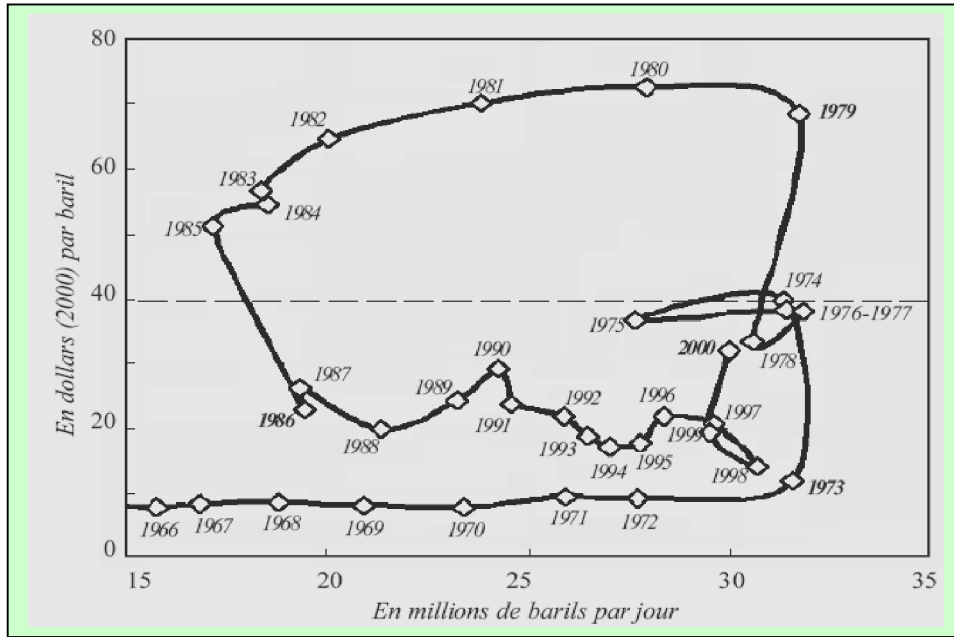
- السعر الصحيح لمورد ناضب
- تحديد السعر الأمثل لدى المحتكر لسلعة عامة في ظل الغلالة المتناقصة أو المتزايدة
- تحديد السعر الأمثل للمصاريف
- إن مستوى الأسعار النفطية أساسا تنتج عن احتمالات مستقبلية ذات العلاقة بمبادئ توازن العرض والطلب فهذا يوصلنا إلى أنه حدث ذلك بتأثير ما يلي:
- الدور المركزي للمخزون

² د. محمد يونس "العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام" الدار الجامعية مصر 1986 ص10

- دور الأسواق الآجلة
- أثر عملة الدولار الأمريكي

في جانفي 2004 بقي لدى العالم 1188 مليار برميل من البترول الخام أي 39 سنة مقبلة من الإنتاج بوتيرة هذه السنو هذا الشكل يبين مدى تغيرات الأسعار على المدى القصير كما قد يؤخذ بها على المدى الطويل ما بين 1966-2000 لدول الأوبك :

الشكل (II-14) : إنتاج دول الأوبك وسعر خام النفط



المصدر: Rapport Joël Maurice Prix du pétrole Conseil d'analyse économique Français 2001 p 37

نضيف ملحوظة هامة أن على المدى القصير الأسعار تبقى متقلبة، لهذا الدول المنتجة - الجزائر - مطالبة باستغلال هذه الفرص لما ذلك من فرصة تدفق هائل من الإيرادات المالية إليها. تسمح لها بمواجهة تحديات بأكثر جدية في مجال السياسة والاقتصاد معا آخذين بعين الاعتبار كيفية التعامل مع التأثير السلبي لتقلب أسعار البترول على النمو .

ملخصنا هو النتائج الممكنة أن تترتب على ترك أسعار البترول تتحدد في الفترة القصيرة، وربما المتوسطة، وفقا لقوى العرض والطلب وبمعنى آخر النتائج المحتمل الوصول إليها إذا ما قررت الحكومات الاعتماد كلياً على اقتصاديات السوق في حل مشكلة الطاقة.

II-3-2 : تقدير السعر النفطي على المدى المتوسط

أغلب المبادلات النفطية بالسوق الآجلة على المدى القصير تحكمها التوقعات والمعلومة وهي عديدة هذه الأخيرة فنجدها تنبؤات مالية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إمدادات وغيرها. هذا إما على المستوى الخارجي أو الداخلي. يمكن أن تستجيب التوقعات للعوامل الداخلية، فعندما لا نملك أو لا تكون لدينا المعلومات الكافية للحصول على تنبؤ دقيق نلجأ إلى استخدام التطور السابق للسعر. على المدى المتوسط فلا نواجه فيه الجديد لأن أمر استجابة العرض والطلب لتطور السعر هو محرك القضية، أول شيء يبرز هنا موضوع المنتجات النفطية مما يدفع بالطلب على الخام إلى الارتفاع وبقدر ما تطول عملية الوصول إلى منتجات نهائية فهو كذلك بالنسبة لاستجابة المستهلك النهائية لتقلبات سعر الخام أي أنها تتأخر نوعاً ما، تبدأ نماذج الاستهلاك في التغير والإحلال بعد مرور فترة قصيرة مما يؤثر على الطلب جزئياً على المدى المتوسط.

خذ على ذلك مثلاً "بترين السيارات غير مرن ضف إلى ذلك الارتفاع بثلاث مرات سعر النفط في حرب 1973، فالسيارات لم يكن لديها إحلالات على المدى المتوسط قدرت المرونة ب 0,1-¹".

في المتوسط يكون تغير في نوعية الاستهلاك واجتهاد نحو البدائل بما يوافق ضمان سير العجلة الإنمائية على المدى المتوسط، الإجراءات لتخفيف التضخم لا تكفي من إستراتيجية خفض سعر البترول. "فأسعار البترين وزيت المدافئ المرتفعة تؤثر على مدا خيل الأسر مما يستدعيهم تغيير نهجهم الاستهلاكي على المدى المتوسط بعد فهمهم ضرورة ذلك على المدى القصير، الأسعار الملتهبة تؤثر على التجارة الدولية مما يستدعي بالدول المستهلكة إلى إنتاج سياسة استعجالية الطلب وهذا يؤثر على التوجهات الإنتاجية للدول المقابلة"¹.

بعدما كانت تداوم الأسعار الـ تغير على المدى القصير بسبب الأوضاع في مناطق الإنتاج فهي كذلك على المدى المتوسط، تفسر هذه التقلبات ضعف الاستثمارات الجديدة في الأسواق النفطية وتوجهها إلى أسواق أخرى أكثر استقراراً.

يمكن القول أن العالم حالياً يواجه صدمة سعرية مداها إلى حد الساعة هو متوسط بدأ منذ 2002، فقد ترتب على استعادة الدول المصدرة للنفط حقها المشروع في إدارة مرفق إنتاج الخام .

¹Emmanuel Zilberberg Le levier prix pour concilier rentabilité et croissance Edition d'Organisation 2004 p 8

¹Emmanuel Zilberberg p 10 (ex référence)

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

صارت الآن ملزمة بالإنفاق على استكشاف موارد نفطية جديدة لتحل محل ما ينضب منها، وحتى أموالها كانت ناضبة إلى درجة أنها ذهبت إلى الاستدانة في وقت مضى قبل هذه الفورة النفطية الحالية بحسب تآكل القيمة الحقيقية لأسعار البترول مما أعجزها عن تنمية احتياطاتها واقتصادياتها. لهذا تقلصت الطاقة الإنتاجية الاحتياطية إلى مستويات حرجية واقتصر وجودها على عدد محدود من الدول أهمها السعودية، هذا بغرض دعم العرض من خلال دعم وتيرة الإجراءات الإنتاجية. لو أن الأسعار تحررت من الضغوط وقرارات الاتفاقيات لارتفعت على المدى المتوسط إلى ما فوق أسعار تلك الفترة. إن سد الفجوة على المدى المتوسط بين السعر العادل والأسعار المتدنية آنذاك لم يكن بالأمر السهل فهناك مصالح أطراف متعددة، وهذا ما دفع بها إلى مفاوضات حول موضوع تحرير الاستثمار في إطار المنظمات الثلاث :

UNCTAD	-
WTO	-
OCDE	-

ينبغي هنا على الدول المنتجة استخدام أوراقها، علاقاتها، تعاقدها ومعاملاتها بغرض التسيير الأمثل لمواردها على المدى المتوسط والطويل نحمد أن الأوبك اتخذت قراراتين كان لهما تأثير على ارتفاع الأسعار، مما دفعها إلى خفض إنتاجها في سبتمبر 2003 بمقدار 90 ألف برميل يوميا فسارع المضاربون إلى شراء البترول في السوق الآجلة ووصلت عملية الشراء إلى مستويات قياسية مما أشعل نار الأسعار، معاودة الكرة سنة 2004 بتخفيض سقف الإنتاج في فيفري 2004 بمقدار مليون برميل يوميا.

هذه كمعطيات أثرت على السعر النفطي على المدى المتوسط ضف إلى ذلك ظروف غير منتظرة مثل الانفجار الهائل في جانفي 2004 بمجمع سكيكدة (الجزائر) وغيرها انخفاض الطاقة الإنتاجية، المشكلات المتعلقة بالقدرات الإنتاجية، توترات هنا وهناك، الإحصائيات النفطية المغالط فيها لهذا طرح سؤال في أكثر من تحليل : هل ارتفاع أسعار البترول خلال عامي 2003-2005 جاء نتيجة عوامل مؤقتة أم أنه تغير جذري في طبيعة السوق العالمية ؟

هناك عوامل مؤقتة أثرت مثل حرب إسرائيل على لبنان 2006 والعوامل المناخية والعوامل الجيو سياسية لا يمكن الرهان على استمرارها في المستقبل وسيزول تأثيرها في سوق البترول بزوالها عاجلا أو آجلا.

أن العوامل الأكثر تأثيراً هي عوامل هيكلية تدل على تغير في طبيعة سوق البترول حيث أن أغلب الدول المنتجة وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية في نفس الوقت ارتفع الطلب العالمي وهو ما يمنع الأسعار من التراجع على المدى المتوسط. لهذا موضوع معرفة والتنبؤ بالسعر النفطي في المدى المتوسط هو إشكالا في حد ذاته وليس بالسهل، حيث أن عوامل متعددة تفرض نفسها على يرجع التقلب في أسعار البترول إلى التحكم في السوق النفطية من طرف كارتلات متعددة. في فترات تاريخ الأسعار ولم يتأكد إلى حد الساعة أن المنافسة التامة الشفافية سادت يوماً ما السوق إثر هذا حلل بعض الاقتصاديين الأسعار على مبادئ اعتمدوها من بينهم :

1- "أطروحة Jean Marie Chevalier

Taki Rifai
Nicolas Sarkis

2- أطروحة Jean Masseron

3- أطروحة André Girand

Xavier Boy de la tour¹.

لتحديد أسعار البترول على المدى المتوسط يجب الأخذ في الحسبان تعقد، تشابك وتداخل لمثل النفط المختلفة ومواقعها العالمية وخصوصياتها. أن قلب ولب المعادلة النفطية هو تقاسم الربح النفطي رغم هذه الجهود المتواصلة إلا أن هذا لم يـ لمغي "حساسية الاقتصاديات الغربية لسعر البترول مهما كانت خفيفة"² في السنوات القليلة الماضية.

ارتفاع أسعار البترول للجي سيؤدي حتى إلى عودة و ضلعت مالية حرجة لدى البعض و نعمة لدى أخرى على المدى المتوسط كما هو الحال في قضاء الجزائر على ديونها، فارتفاع مداخيل الدول المنتجة حسن وسيدعم الوضع المالي لديها مما يضعف من الحاجة إلى الاقتراض وبهذا محاولة الدول المقرضة إلى إعادة إستراتيجية توجيه أموالها إلى أسواق أخرى. عديدة هي الظروف الاقتصادية المتجددة على المدى المتوسط محدثة ارتفاعاً أو انخفاضاً في الأسعار مثل ما حدث في الفترتين 1986/1980 و 2005/2002، بقدر ما لانخفاض الأسعار على المدى المتوسط من إيجابيات وسلبيات فلارتفاع كذلك وجه منها.

¹ للإطلاع على ما جاء في هذه الأطروحات يرجى قراءة:

Revue « Les Cahiers du CREAD N° 52/2000 (A propos des prix des hydrocarbures entrant que ressource naturelles non renouvelables) p 27-45

²Revue Problèmes économiques N° 2886 du 9 Novembre 2005 p 21 (Baisse du dollars et forte hausse des cours du pétrole)

تقديرات **OCDE** تشير إلى أن أكثر الأرباح الكبيرة المتحصل عليها من طرف الدول المصدرة للبترول سببها ارتفاع الأسعار لخمس السنوات الماضية . إذ لا يتوقع استمرار الحال على المدى الطويل بل يجمع جمهور من المحللين على أن العجز الخارجي الأمريكي والذي يمتص معظم الفوائض لموازين المعاملات التجارية في العالم يشكل أهم أحد التهديدات التي تواجه الاقتصاد العالمي .

التأثير الكبير على المدى المتوسط هي الدول التي في حالة انتقالية (الصين والهند) بسبب تسارع وتيرة نموها المعتمد على الطاقة كمورد رئيسي وبالتالي يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة الإنفاق الحكومي للإبقاء على أسعار المنتجات منخفضة .

عوامل العرض والطلب على البترول ما هي إلا نتيجة حتمية سياسية، اقتصادية وجيوسياسية تضعها الحكومات المصدرة والمستوردة على حد سواء بما يتماشى ومصالحها، بل أن النمو الإنتاجي للتقدم التكنولوجي و التقدم الاقتصادي الذي تحققه الدول كجزء من الاقتصاد العالمي يشكل المعيار الرئيسي الذي تتأثر وفقه اقتصاديات تلك الدول بتقلبات الأسعار .

و"نظرا للتغيرات القوية في أسعار النفط، فالتكهن بتطور هذه الأخيرة يشكل عملا شاقا، من الضروري الأخذ في الحسبان المبادئ الأساسية أي حجم العرض والطلب، المخزون، الطاقات الإنتاجية المستعملة وغير المستعملة ... من الواجب عدم إهمال الدور الذي تلعبه السياسات وأولويات الدول المصدرة الرئيسية والمستوردة وكذا الأزمات غير المنتظرة أو الاضطرابات السياسية"¹.

II - 3-3 : تحديد سعر النفط على المدى الطويل

إن السوق النفطية أساسا متقلبة بسبب تبعية قوانينها لعوامل صعب التكهن بها وتوقعها، حسب عدة أطروحات وفرضيات معتمدة فتوقعات أسعار البترول على المدى المتوسط يمكن أن تتغير، فالزيادات الحالية في الأسعار توجد حقبة بارزة في السوق بعد أن كانت الشركات الكبرى هي التي تحدد سعر الخام من خلال ترتيب سوقي قائم على احتكار القلة يتم فيه إرساء سعر معلن ودفع رسوم الامتياز والضرائب للحكومات المضيفة .

على المدى الطويل ليس هناك تحديد للموارد النفطية، بل ضرورة وحاجة ماسة للتكنولوجيا أكثر فعالية للبحث النفطي، قد نهجت عدة دراسات وتحاليل سلوك تحديد سعر البترول على المدى الطويل من خلال نماذج قياسية اقتصادية مفسرة .

¹La revue Problèmes économiques N° 2586 du 14 Octobre 1998 p 28 (Prévoir l'évolution du prix du pétrole un exercice délicat) Nicolas Sarkis

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

إن الظروف التي سادت السوق النفطية والتي تسودها منذ فترة ليست متشابهة إلا أنها أدت إلى الارتفاع في بعض الأوقات والانخفاض في أخرى، الجدير بالذكر أن منظمة الأوبك كانت ومازالت تتحكم بقوة التأثير في السوق لما لديها من مميزات خفض ورفع (قاعدة الحصص وسعر مستهدف) إلا أن هذا لم يحقق نجاحا طويلا طوال معظم التسعينات لصعوبة التنبؤ بحجم الطلب العالمي وإنتاج الآخرين واحترام الأعضاء لخصصهم.

يجب أن يشعر منتجو البترول اليوم بالقلق والخوف لعدم محافظة الأسعار على مستوياتها الحالية المرتفعة منذ مدى متوسط فائت وأن يخططوا لآليات الانهيار في الأسعار. أثبتت الدراسات التحليلية أن جزءا كبيرا من التراجع الحاد في أسعار البترول في الثمانينات راجع إلى تقلص الأنشطة الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السنوات السابقة. وهذا الأمر ينطبق على الوقت الراهن فالالاقتصاد العالمي إلى حد الآن ما يزال محتفظا بقوته بسبب خصوصية المسببات التي تكمن في الارتفاع في مستويات الطلب العالمية وشبه تحول جزئي عن البترول.

على المدى الطويل وفي أفق 2050 بعض التوقعات تبين زيادة الطلب على البترول بوتيرة غير متحكم فيها جزئيا وحصة في مجموع الحاجات الاستهلاكية تبقى كبيرا، لكن تسارع الطلب سيسارع من نزوب الآبار ونعلم أن الجديدة منها قليلة وشحيحة، إن رد فعل على المدى الطويل للعرض إثر ارتفاع الأسعار يصبح أمرا جوهريا، فزيادة الطاقة الإنتاجية تزيد من خلال تفعيل استثمارات ثقيلة أكثر وطويلة الزمن.

يتأثر الطلب على المدى الطويل، فسيحتم هذا إلى خفض الاستهلاك لأن الدول المستهلكة، ستحاول تعويض تلك نفقات الاستيراد من خلال رسوم وضرائب على المنتجات والمشتقات النفطية مما يؤدي بالمستهلك إلى محاولة ترشيد ذلك فيخفض في الطلب، ويتحول نحو طاقات بديلة.

قد يحل كل هذه الإشكاليات زيادة الاستثمارات في المجال، الاستكشاف المتجدد ومنح التكنولوجيا للدول العربية المنتجة لتحسين مردود آبارها، في ضوء هذه المعطيات قد يتم تقرير السعر العادل والموضوعي للبترول.

من العوامل التي تلعب دورا هاما في تحديد السعر البترولي على المدى الطويل:

- الطاقة البديلة
- أحوال الطاقة البديلة
- امتلاك النفط أكبر حصة في السوق العالمي
- التطور الحاصل في السوق النفطي
- الإحصاءات والتقارير
- المضاربة
- الطلب
- العرض

تقرر النظرية الكلاسيكية أن أسعار البترول الخام يجب أن تتحدد وفق قوى العرض والطلب، وأن التكلفة الحدية للإنتاج تلعب في الفترة القصيرة وربما المتوسطة دورا كبيرا في تحديد الأسعار، أما الفترة الطويلة فإن التكلفة الحدية لمصادر الطاقة البديلة للبترول تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال¹.

في نظر البعض سعر التوازن على المدى الطويل لم يتغير وما الضوضاء في الأسواق النفطية العالمية إلى نتاج أخطاء في تقدير مسبق للطلب والعرض. أي أن العرض تكتنفه مرونة في تلبية آجلة للطلب إذا تزايد، وخاصة إذا جاء من آسيا. القاعدة الأساسية لتسعير البترول تكمن في توازن بين العرض والطلب على المدى الطويل.

لم تكن يوما الأسعار طوال عقد على وتيرة واحدة بل تذبذبت بين التحسن تارة والاستقرار النسبي تارة والتدهور الشديد تارة، المهم في عملية تحديد الأسعار نجد أن الأوبك لعبت دورا وما زالت كذلك تتدخل في ميكانزماتها فبعد أن كانت تحدد سعرا رسميا تدافع عنه، بدأت تتحول إلى تحديد سعر استرشادي كهدف وهكذا تركت قوى السوق تحدد السعر الفوري لمبيعاتها.

تتعرض أسعار البترول للتغير السريع تبعا للتغير في الأحداث المحلية أو التطورات الدولية. الشيء الذي يلفت الانتباه أنه ليس صحيحا لان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى التأثير سلبا على اقتصاديات الدول المستهلكة. إذا كان هناك تأثير في ميزان المدفوعات فإن ذلك يكون في المدى القصير

¹ د. محمود يونس: العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام الدار الجامعية مصر 1986 ص 21

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

ويتلاشى بعد سنوات قلة بفعل الأثر الموجب الناجم عن تدوير الأموال من الدول النفطية إلى الدول الصناعية والنامية المستهلكة عبر قنوات:

- مدفوعات الواردات

- استثمار الفوائض البترودولارية

"طرح التقلبات المفاجئة في أسعار النفط العالمية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية تحديات كبرى في سياسة الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على السواء ومع توقع أن تزيد صادرات النفط من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أكثر من الضعف بحلول عام 2020 فإن هذه المنطقة ستظل مسيطرة على سوق النفط في المستقبل المنظور"¹.

يظهر جلياً أن أهمية كبرى تطلق على عاتق دول MENA بصفتها عضو في منظمة الأوبك الأكبر حيازة على الاحتياطي العالمي فكان للمنظمة عدة سلوكيات تسعيرية تحاول من خلالها موازنة قانوني السوق.

على المدى المتوسط، تقديرات الأسعار لم تكن تطابق تلك التوقعات السابقة للوقائع كما هو الحال على المدى الطويل وهذه بعض العوامل المفسرة لأسباب ارتفاع وانخفاض الأسعار على المدى البعيد:

الجدول (10-II): عوامل ارتفاع وانخفاض أسعار البترول على المدى البعيد

عوامل الارتفاع	عوامل الانخفاض
- طلب على البترول مدعوم بسبب بروز بعض الدول النامية كمستهلك قوي	- خطر الانكماش
- آبار مكلفة وأقل جودة	- التنوع الطاقوي
- زيادة بروز قوة دول الأوبك	- تحسين بحض أوجه تنمية النفط
- القيمة الإنتاجية للدول خارج الأوبك	- انتعاش سياسات اقتصاديات النفط
2010 – 2015	- منافسة وتقدم تكنولوجيا داعمة
- ارتفاع حصة النقل في مجموع الاستهلاك النفطي ونمو الطلب على	- خفض استهلاك المحروقات

¹ مجلة التمويل والتنمية – مارس 2003 (FMI) ص 35

المصدر: من إعداد الطالب

لحد الساعة ليس هناك ما يدل على استقرار في السوق النفطية فكل فترة وحين مشاكل هنا وهناك بأشكال متعددة تؤثر على العرض والطلب العالمي، حسب نيكولا سر كيس في العدد رقم 2586 لمجلة اقتصاد دولي الفرنسية يقول "من أجل كل الأسباب، فإن ربع القرن القادم سيشابه ربع القرن الماضي وستأخذ الأسعار أشكالا بيانية كأسنان المنشار"¹.

"شهدت فترة مضت واليوم كذلك لدى الدول المنتجة للبترول نموا استثنائيا هاما حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي ما يزيد عن 6,5 % سنويا عامي 2003 و2004 لدى دول منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهذا حققت أعلى مستوى لها منذ عقد من الزمن، هذا يعني أن هناك انخفاض في البطالة دخلت لفرص العمل، والسبب ظاهر ينحصر في ارتفاع أسعار البترول في فترو سنوات 2000-2005 إنتاجهم مما عزز إيرادات وصادرات البترول فزاد في الإنفاق المحلي عن طريق الاستهلاك والاستثمار، إلا أن هذه المعدلات ليست بأرقام الأمان فهي غير كافية للتعامل مع التحديات الكبرى للتنمية"¹.

هذا يعطي خصوصية غير مرغوب فيها بأن هذه الدول ودول أخرى هي رعية منذ وقت بعيد ولا يظهر التخلص عبر الوقت بسهولة حيث تعتمد في اقتصادها على الموارد الطبيعية الناضبة وأن نموها لا يقدر عليه نمو حقيقيا ولا يتكل عليه، هذا ما درسته نظرية العلة الهولندية. يستدعيها هذا التحول إلى نموذج اقتصادي يمكنها من تنمية إمكانياتها المتعلقة بتحقيق نمو يخلق فرص عمل جديدة بشكل ملموس، وإنتاج مغاير لهذا الموهوب من طرف الله سبحانه وتعالى إذ عليها كنوصيات جزئية

أن تعمل على :

- التحول من اقتصادات شبه منظمة إلى أكثر انفتاحا لخلق صناعات أكثر قدرة تنافسية ونشل أفضل ممارسات العمل الدولية والحصول على التكنولوجيا الجديدة.
- دعم القطاع الخاص وتحسين الكفاءة وتوسيع نطاق العمالة التقنية المنتجة

¹ Revue Economie Internationale N° 2586 p 32 (Le premier choc pétrolier :prévoir l'évolution du prix du pétrole un exercice délicat) N.Sarkis

¹ The World Bank Economic Developments and Prospects 2005 : Oil Booms and Revenue Management N° 32994 (Meadle East And North Africa Region) بتصرف

- التحول من اقتصادات يسيطر عليها النفط إلى أخرى أكثر تنوعا تفاديا بأقصى قدر ممكن الاعتماد على مصادر النمو المتقلبة.

II -3-4 : العلة الهولندية

عدة من يرون في ارتفاع أسعار البترول بشائر للدول المنتجة :

- نمو الأسهم في البورصات
- التوسع العقاري
- مساعدات مالية
- اضمحلال العجوزات الكبرى

فالساعة أصبح سعر البترول يفوق 50 دولار منذ فترة متوسط الأمد. استجد الحديد في اقتصاديات البلدان المنتجة حفنت ظروفها لاعتمادها بالدرجة الأولى على البترول كمورد رئيسي، تفوقهم حقيقة نضوبه يوما ويندسون تحت لمعان معدلات النمو الاقتصادي التي هي قيمة وليس حجما (اسميا وليس حقيقيا). كانت نظرية العلة الهولندية فرصة في دراسة اقتصاديات الرعية ونموها غير المطمئن أو انكماشها المفاجئ والضار. تعطي هذه النظرية وصف للأعراض المصاحبة لانفجار أسعار المواد الرعية (البترول) المهلكة للنمو الاقتصادي للبلد.

تبين عدة معطيات ودراسات أن الدول المنتجة هي أكثر تبعية لما يرد إليها من طرف فوائض مالية عن تصدير الموارد الطبيعية الناضبة بشدة، وقليلة تلك التي ينصف فيها مدا خيل المورد النفطي منتجات أخرى في الناتج المحلي الخام.

هذا يبرز مراكز ضعف إنتاجية لديها وكذا حضور المورد -البترول- ومركزه في الاقتصاد من خلال احتياطاته وإيراداته وهذا الجدول يبين حصص البترول من صادرات دول الأوبك (السعر بالدولار للبرميل):

الجدول (II-11) : حصة البترول (الخام ومشتقاته) في صادرات الدول النفطية

السنوات	1993	1996	1998	1999	2002
السعر الفوري لسلة الأوبك	16,0	20,3	8,50	24-9	26-23
الجزائر (%)	67,5	69,9	52,2	59,1	69,15

68,56	65,2	54,5	69,2	66,7	مجموع دول الأوبك
-------	------	------	------	------	------------------

المصدر: Cedric de Lestrang et Autres Géographie du pétrole Edition Technip Paris 2005 p 56

56

رغم هذا المورد الهام وإيراداته لكن لما نطلع على الوضع الإنمائي لدى هذه البلدان نجده لم يحقق المرجو بيد أن الدول المستهلكة تحقق الأحسن. حتى تحسن هذه الدول التحكم في آليات النمو الاقتصادي يجب أن تتحقق "خمس عوامل هي: النمو الديمغرافي، التقدم التكنولوجي، البحث عن تحقيق دخل فني، احترام الملكية الفردية ومتانة المؤسسات السياسية والتشريعية" ¹ هذا ما جاء في فهم العلامة ابن خلدون فهل حققنا شيئا من هذا؟

يظهر من خلال مكونات اقتصاديات البلدان البترولية أنها لديها شكل تنموي أحادي الصناعة أي معتمدة على البترول غير داعمة لاستراتيجيات الاقتصاد الطاقوي وتطور الطاقات البديلة لدى المستهلكين. بعد ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة، جنت الدول المنتجة مالا كبيرا أثر على الهيكل الإنتاجي والبرامج الاقتصادية والاجتماعية. إذا ارتفع السعر الربح يزداد أكثر. أما إذا انخفض فلتعويض ما نقص من مستوى إيراداتها تلجأ إلى رفع إنتاجها.

الإيرادات التي تنتج عن الصادرات والكبيرة في قيمتها تحقق تحسنا في ميزان مدفوعات الدولة وخزيرتها مما يعجل بتحقيق تغيرات جذرية وهامة في اقتصاد البلد كما حدث في الجزائر من بينها:

- التخلص من الديون وخدمة الدين
- دعم إستراتيجية الإسكان فلقد عرفت الجزائر أور فرصها لبرنامج الإسكان

على المدى الطويل التطور المتباين لكافة ومختلف القطاعات الإنتاجية تساهم إلى دفع أو إبطاء عجلة النمو الاقتصادي. الملاحظة التي يجب عدم نسيانها هو أن زيادة التخصيص في استغلال الموارد الطبيعية كالبتترول تسمح وبالتأكيد في دعم إيرادات الصادرات. كما هو الحال في الأيام الحالية والماضية القريبة.

عولج واقع لبلدان المصدرة للموارد الطبيعية - البترول - نظريا من طرف العلة الهولندية التي يطلق عليها باللغة الفرنسية "Le Syndrome Hollandais" أما بالإنجليزية «The Dutch Disease» or «The ressource Curse» التي تدرس التحولات في النظام الإنتاجي بسبب مؤثرات خارجية مفاجئة.

¹ Olivier de La Grandville Théorie de la croissance économique Edition Masson 1977 p 44

أخذت هذه النظرية اسمها من البلد الذي أوجدت فيه أي هولندا حيث "عرفت في 1960 بعد اكتشاف احتياطات هامة من الغاز الطبيعي، التي أعطت قفزة في السبعينات إلى الخارج وفاءً ض في ميزان المدفوعات"¹، مما أعطى وصفاً جديداً لهذا البلد وتحسناً نوعياً، ليعرف الاقتصاد الهولندي أزمة حادة في سنوات السبعينات ونمو اقتصادي منخفض جداً في نفس الوقت تحسنت ظروف بلدان ريعية أخرى .

مرجع هذه النظرية أن تلك الصعوبات التي وقعت فيها هولندا في سنوات السبعينات يمكن أن تحدث بعدما أنها كانت تعيش في الرفاه لاعتمادها على الغاز الطبيعي، أول استعمال لهذه العبارة كان في مجلة "The Economist" حيث درست الظاهرة الغريبة التي وقعت فيها هولندا بعد أول أزمة بترولية 1973 تعاني هولندا لوحدها في هذه الفترة كما هو الحال حالياً من ارتفاع أسعار البترول فكل الدول المستهلكة والمنتجة"².

لماذا هولندا ؟ لأنها مرت من نمو اقتصادي جد مذهل إلى انكماش خاطف فلم يرتفع الإنتاج الصناعي لديها، وانحصر الاستثمار، انخفاض الناتج المحلي الخام، ارتفاع معدل البطالة، دائماً حسب هذه المجلة. أصبح من الطباع الاقتصادية للدول المنتجة للبترول - الجزائر - التواكل على هذه السلعة دون الحذر من اختفاء هذه النعمة أو تنخفض الأسعار إلى أرقام قياسية سفلى حرجة مما يجعل البلد في وضع غير مستقر جداً، هذا يعطيني فرصة لأن أسميها العلة الريعية The Rente Disease Le Syndrome Rentier لأنه وضع قد يقع في معظم البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية - البترول - فالمورد الريعي هو سبب العلة.

فقد نكون يوماً بصدد العلة البترولية لأن القضية لها علاقة بالمنتوج وليس البلد وهولندا ليست لوحدها التي اعتمدت على البترول والغاز في دعم خزنتها بل دول الأوبك ودول خارج الأوبك تجعل من البترول محور الحياة الاقتصادية وإن أصابته أزمة كانت هي الهدف المباشر لها.

العلة الهولندية مفهوم اقتصادي عصري يقضي بتفسير العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وانخفاض الصناعة التحويلية، إذ تبين بأن ارتفاع الإيرادات الواردة عن تصدير الموارد الطبيعية يمكن أن تضعف القوة الصناعية لاقتصاد الدولة من خلال رفع معدل الصرف، الذي يجعل من القطاع التمويل أقل تنافسية.

¹ Melcolm Gillis et Autres Economie du développement Edition De Boeck 2001 p 617

² Hélène Cottenet Djoufletit Booms de ressources exogènes et développement manufacturier en Egypte :L'illusion du syndrome Hollandais Thèse de Doctorat Université d'Auvergne Clermont Ferrand I France 2003 p 54

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

ليس أمراً قاطعاً بأن العلة الهولندية هي سبب نقص الصناعة التحويلية إذ أن هناك عوامل اقتصادية أخرى. من أجل فهم العلة وتنظيمها تدرس الآثار السلبية الناشئة عن الإيرادات الضخمة للدولة المصدرة للمورد الطبيعي -البترول- في حالة ارتفاع أسعاره والإيرادات. العلاقة التي ارتبطت بها هذه النظرية هي اكتشاف المورد الطبيعي كما حصل في هولندا .

أضاف آخرون أنها يمكن أن تحدث من الزيادة الكبيرة في العملة الصعبة، ضف إلى ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الأجنبية أو تحسن في أسعار وإنتاج الطاقات البديلة عن البترول والغاز. هذا لا يجعل اللوم كله على قطاع البترول أو الموارد الطبيعية فعند حصول أي أزمة اقتصادية فيجب أن توجه التهم واللائمة إلى كل المتغيرات الجزئية والكلية. في حالة هذا السيناريو ترتفع قيمة العملة، تزداد قيمة الواردات .

لما نغوص في الدراسات الكلية لموضوع البترول نجد أن بعض المحللين يرون في الميكانيزم الاقتصادي المفقر سبب البترول يمر بثلاث مراحل هي :

- اليد العاملة في الميدان قليلة نسبة إلى حصته في الناتج المحلي الخام، والأجور العالية التي يتلقاها عمال القطاع غير عادلة وهي على حساب الشغل وتنافسية الدولة
- صادرات البترول تساعد على إضعاف قيمة عملة البلد.
- رأسمال والعمل يتوجهان إلى إنتاج سلع ذات استهلاك محلي تلبية للطلب المحلي المتزايد وكذا نحو قطاع البترول المتوسع.

هذه التحويلات تؤثر بالسلب على القطاعات التصديرية الأخرى وهذا ما يسمى أثر حركة الموارد. إن إيرادات الصادرات البترولية تضخم من قيمة مدا خيل الدولة حالة ارتفاع الأسعار وتصبح هذه الأخيرة رهينة أسعار هذه السلعة الإستراتيجية، وبهذا في حقيقة أمر الاقتصاد هو مشوه، فهو لا يحفز الصناعات الموازية للبترول. هنا نحن بصدد نمو اقتصادي أحادي القطب غير متجدد وغير تنافسي، ويصبح دورياً، لما الأسعار ترتفع الحكومات تأخذ على عاتقها دعم الاستثمار والمشاريع وهي ضعيفة عن ذلك لما تنخفض الأسعار.

الأسعار المرتفعة للبترول تعيد طرح موضوع العلة الهولندية، حيث الأولى لها آثار مختلفة بحسب الاقتصاد المتأثر بها أي دول مصدرة أو دول مستوردة، فالمستوردون يرون في الارتفاع أثر سلبي على اقتصاداتها خصوصاً ما يتعلق بضعف القدرة الشرائية للمستهلك النهائي، أما المصدر فالأثر

الإيجابي من خلال تحول حصة مالية بالدولار من خزانة المشتريين إلى البائعين مما يحسن من مستوى الغنى العام لديهم، هذا ما يفهم من موضوع العلة الهولندية.

قدمت دراسات نموذجية قياسية لموضوع العلة الهولندية من بينها نجد تلك لـ (Jorgensen 1983) و (Bruno et Sachs 1982) يتضمن الاقتصاد البترولي :

- قطاع بترولي
- قطاع تنافسي دولي آخر
- قطاع إنتاجي محمي

وهذا البيان يعبر عن آثار الإيرادات النفطية على إنتاج السلع التبادلية وغير التبادلية¹:
الشكل (II-15) : آثار المداخل البترولية على إنتاج السلع التبادلية وغير التبادلية

المصدر : (La Norvège et Le mal Hollandaïs) Nirou Iftekhari N°26 Janvier -Mars 1984 p 189 Revue Peuples Méditerranéens

- للقضاء على العلة الهولندية أو المرض الهولندي أي دولة مجبرة على القيام بما يلي كحل أوفر حظ :
- إعانة ودعم القطاعات التنافسية الأخرى غير البترولية لمنع هروب اليد العاملة من قطاع إلى قطاع أوفر حظ
 - الحد من رفع الأسعار والأجور

¹ يمكن الرجوع إلى المرجع المذكور أعلاه لفهم أكثر. هناك مرجع ثاني يبسط الفهم وهو لـ د. عبد الرزاق الفارس الحكومة والفقراء والإنفاق العام مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2001 الطبعة الثانية ص 37-41. (السلع غير التبادلية يعبر عنها بمحور السينات أما التبادلية من خلال المحور العمودي. المنحنى TN هو منحنى إمكانيات الإنتاج المبني، A تعبر عن نقطة التوازن. حدوث الطفرة يبرز من خلال تنقل منحنى إمكانية الإنتاج إلى المستوى B.T,N,N هي نقطة الإنتاج الجديدة بسبب بقاء الوضع على حاله أما العرض المحلي يعبر عنه بـ C. نتيجة زيادة الطلب على السلع غير التبادلية ستكون ارتفاع أسعارها النسبية حتى يتم الوصول إلى نقطة توازن جديدة عند النقطة D).

- تنشيط وزيادة حركية اليد العاملة من أجل مواجهة التمرکز الحاد في قطاعات معينة وارتفاع الأجور فيها

- توزيع الإيرادات البترولية على القطاعات الاقتصادية

وما قواعد المرض الهولندي إلا درس يجب فهمه وأخذ في الاعتبار أكثر من اللازم فهو يعبر عن حالة اقتصاد الدول الريعية أكثر مما يعبر عنه هوبرت في قمة الإنتاج . فكيف لليابان أو سويسرا البلدان الفقيرة من حيث الموارد تصل إلى تحقيق نمو اقتصادي يفوق ذلك لدى الأغنياء بالموارد الطبيعية الناضبة وبالضبط البترولية كالجزار، روسيا.

لقد أثير كل من (Warner وSachs 1995) (Anty وMikesel 1998) (Zoega 1999 , Gyflason , Herbertsson) و (Gyflason 2000) موضوع العلاقة بين التوافر الهائل للموارد الطبيعية كالبترول والنمو الاقتصادي من خلال أطروحة نقمة الموارد " **La malédiction des ressources** ". ولا يظهر أثر وقيمة البترول إلا في الأزمات الاقتصادية العالمية.

أن نظرية العلة تعتمد إلى تفسير أثر أزمات الموارد الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية والنمو على المدى الطويل مرتكزة على فرضيات من بينها الصبغة التبادلية للقطاع التحويلي، "النقطة المهمة، يعيدها هو أن الشكل الأول المذكور للعلة الهولندية لا يكون إلا مسار التكيف مع المزايا النسبية والرصيد الخارجي الجديد"¹

للعلة الهولندية نماذج وكذا توقف النمو الاقتصادي لسبب المبادلات الدولية هي :

- نظرية Rybseynski

- نظرية النمو الفقير لـ Bhagwati

- نموذج Gregory

- نموذج Corden

الدول النامية تواجه دائما صدمات خارجية غير منتظرة ومفاجئة محدثة بذلك أثر في ميزان المدفوعات وبهذا تأثر المداخل الصافية من العملات الأجنبية، قد يؤثر على الميزان التجاري إذا تغير السعر العالمي للمنتوج المستورد أو المنتوج المصدر .

¹Revue Tiers Monde N° 125 Janvier – Mars 1991 P 65 (Formes spécifiques du Dutch Disease en Afrique de l'Ouest : le cas de Nigeria et du Cameroun) Jean Coussy

صدمة خارجية يمكن أيضا أن تؤثر على ميزان العمليات الجارية من خلال سعر الفائدة العالمي أو بعض موارد العملة مثل تحويل أموال العمال الأجانب . لنأخذ مثالا اقتصاديا نموذجيا يدرس حالة من حالات العلة حيث "السلعة هي Q وسعرها PQ غير قابلة للتبادل مع الخارج وتسوق محليا، السلعة X سعرها Px وما يصدر منها للخارج نرسم له بـ XE . أما السلعة T سعرها PT فهي مورد طبيعي مثل البترول فلنفرض الآن هذه السلعة ¹ منتجة باستعمال العمل بحسب تقنية مبنية بدالة الإنتاج

$$T = O_h(LT), O > 0, HL > 0, HLL > 0$$

فالعلة الهولندية ستحدث إذا $do > 0$

LT : العمل في إنتاج السلعة T

HL : المشتقة الأولى بالنسبة للعمل

HLL : المشتقة الثانية بالنسبة للعمل

في هذه المحلة طرح الكاتبان نموذج اقتصادي مفسر للظاهرة¹.

ممن عملوا على تشخيص الظاهرة ذلك نجد ما يسمى بأثر بالاس - سامويلسون (Balassa-Samuelson Effect) الذي يظهر بأن لم تزداد الإنتاجية تؤثر على معدل الصرف الحقيقي، التجارة وتدفق رؤوس الأموال سبب الاستثمار الأجنبي المباشر . القصد من عملية التشخيص هو التخفيف من حدة المرض أو تفاديه وهذا بـ :

- سعر صرف حقيقي معتبر

- دفع التنافسية لدى قطاعات الصناعات التمويلية نحو الأمام

"لما المورد الطبيعي المصدر يكون عرض محدود وبطبيعة ناضب في المستقبل القريب (حالة المحروقات في الجزائر، فترولا، غا بون، نيجيريا)، حتمية التنويع ضرورية في مجالات سلع تجارية أخرى التي تمكننا من إحلال البترول"².

هذا يقضي بمواجهة العلة الهولندية، توصية ملحة يجب اعتبارها .³ في نهاية الرسالة واقتناص الفرصة عندما يكون الأمر لصالحنا أي عندما ترتفع الأسعار مما يدفع برفع الإنتاج "فارتفاع الإنتاج لمورد طبيعي يؤدي إلى زيادة الثروة الإجمالية، نوعية هذا التطور هو عنصر هام يجب الاهتمام به"¹.

²المورد الطبيعي، وقد سبق هذا دراسة قياسية مبسطة في نفس المرجع

¹ Revue d'économie politique N° 6 1989 p 820 (Le syndrome Hollandais) E.Campan et A.Grimaud

² Revue Tiers Monde N° 112 Octobre – Décembre 1987 p 904 (Du Dutch Disease à l'OPEP Disease) AEK Sid Ahmed

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

مصادر النمو الاقتصادي الجزائري بترولية أكثر ما هي من قطاعات أخرى وهذا الأمر شبه شامل لجميع دول الأوبك . من نموذج Corden الذي يرى بأن إذا كان قطاع في صدمة فهو في حالة حصار بحث وما تقويم معدل الصرف الحقيقي إلا نتيجة ما يعرف بأثر النفقة "Effet de dépense".

في اقتصاديات البلدان المنتجة للبترول نجد أن العلاقة بين قطاع البترول والقطاعات الأخرى أمر مسير من خلال ميزانية الدولة أي ما يعرف بسياسة الدولة في تسيير الر يع البترولي التي تؤثر بموجبها على الاقتصاد الكلي تبدي الدراسات أن الحد من توسع النشاط ا لبترولي وتراجع أو عدم انطلاق المنتجات الصناعية الأخرى الموجهة للتصدير أمر صعب المنال. هذه الصعوبة نجدها في عدم إمكانية انضمام الجزائر لم تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة لعدم تمكنها من تحقيق شروط ذلك، هذا يفسر عدم كفاءتها على دخول السوق التنافسية العالمية ة ولو من بابه الضيق ومازلنا نعتمد على الريع النفطي .

المهم كفكرة عامة عن هذه النظرية جاءت تحمل في طياتها دراسة النمو الاقتصادي ،مؤهلاته الحقيقية ومسببات الانكماش من خلال ظاهرة ركود الصناعة الإستخراجية . يكمن هذا الخطر في أن تدفق عائدات الصادرات أموال البترول على البلد المصدر له يؤدي إلى انخفاض قيمة العملات الأجنبية في السوق المحلية . وتراجع نتيجة لذلك أسعار المستوردات بينما ترتفع أسعار المنتجات المحلية، المشكلة التي تواجه البلدان المنتجة خاصة دول الأوبك - الجزائر - هي أن ما تنتجه الصناعة التحويلية يأخذ في الاندثار بسبب تفوق الصناعة الريعية -البترولية-(حالة الاستثمارات الكبرى المتوجهة إلى قطاع البترول تعتبر شاهد).

"قد يكون سعي البعض إلى حوصصة قطاع المحروقات أي دعوة إلى ذلك ورفع القيود على دخول الرأسمال الأجنبي إلى قطاعي البترول والغاز هو من أمور علاج المرض ¹ . على أي حال بدا من الواضح أن عوامل النمو بفضل إيرادات البترول استنفذت جدواها لدى دول الأوبك وخاصة دول MENA وعليه من الضروري تنمية الطلب المحلي وتوسيع النشاط الاستثماري لأنه لدينا من المال ما يكفي وقد قضينا على الديون و تنويع الأنشطة الاقتصادية وتنمية صناعات تنافسية مطلوبة وزراعات يمكن أن تصنع لنا ميزة نسبية.

¹ Revue Région et Développement N° 9 1999 p 169 (Exportation de ressources naturelles et évolution industrielle : Une modélisation dynamique par la théorie du contrôle optimale) M.P.Arzelier

¹ The World Bank Economic Developments and Prospects 2005 (ex référence)

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

المهم أن تعمل الحكومات على دعم مؤشرات الأداء الاقتصادي الأساسية أي معدل نمو الناتج المحلي الخام ومعدل التضخم برفع الأول وخفض الثاني حتى تؤمن مناخ ملائم لتحقيق نمو اقتصادي موجب وفعلي.

نمو قطاع الموارد الطبيعية الباطنية كان وما زال كذلك يؤثر على الناتج المحلي الخام بالإيجاب والسلب إذا ما تراوحت أسعارها بين الصعود والهبوط. هذا يؤثر على الاقتصاد من خلال:

- انخفاض نشاط قطاعات أخرى.

- انخفاض الصادرات خارج الموارد الطبيعية

- زيادة البطالة

الوضع الذي تخلقه ظروف هذه السلعة-البترول- عند هبوط أسعارها من مسار اقتصادي متناقض فيوفر ثروة ويقابلها انكماش (مال فائض عن بيع البترول وضعف في القطاعات الأخرى).

قد تتشابه الأعراض المشاهدة في اقتصاديات البلدان التي تعتمد على ثروات طبيعية في دعم النمو والتنمية، هذه الأعراض ناجمة عن تصدير الثروات الطبيعية كالبترول المتغير أسعارها بسبب عوامل خارجية غير متحكم فيها. القطاع المنتج للريع يعرف منذ الأربعينات توسعاً هائلاً إلا أنه غير مضمون. في جو هذا التوسع الإنتاجي القطاعي تعرف القطاعات الأخرى نسياناً وإهمالاً وانكماشاً، وأخص بالذكر تلك القطاعات الهامة المصدرة هذا ما يعرف بلغز أو تناقضات النمو المفقور .

ترتفع المداخل والإيرادات من العملة الصعبة لدى الدول المنتجة للبترول لنمو صادرات هذه السلعة. فاستعمال هذه الموارد المالية يحفز الطلب على السلع غير القابلة للمبادلة أو غير القابلة للتصدير مثل البناء، خدمات سيارة الأجرة، خدمات النقل الجامعي إلى جانب القابلة لذلك، فترتفع الأسعار المحلية في غياب تغير في الأسعار الدولية. من أهم المظاهر والنتائج الكبرى عن الارتفاع الكبير في الأسعار هو تقييم سعر الصرف الحقيقي لأنه مؤشر قياس القدرة الشرائية الخارجية للعملة الوطنية (التنافسية الخارجية للاقتصاد).

تقييم سعر الصرف الحقيقي يرفع من الطلب على السلع المستوردة على حساب المنتج المحلي (حالة الدينار الجزائري، الانضمام إلى OMC ومنطقة التبادل الحر الاورو-متوسطة).

الجزء الثاني: أسعار البترول وتغيراتها

للتعليل نركز على بعض المؤشرات الاقتصادية، في سنة 2004 مثلاً وصلت هبة قطاع المحروقات من PIB ما نسبته 38% وتعادل ما نسبته 64% من إيرادات الميزانية و98% من إيرادات الصادرات: "لقد انتقل عجز الميزانية الأولى لـ PIB خارج المحروقات من 29,5% إلى 32% سنة 2004"¹.

عن وزارة المالية في تقرير حول الوضعية الاقتصادية لـ 2004 فإن نمو الناتج المحلي الخام انخفض إلى 5,8% نسبة لـ 2003 الذي قدر بـ 6,8%، أما عن الوضعية النقدية والمالية فقد قدر التضخم بـ 4,6% الذي كان 2,2% سنة 2003، حيث أن ارتفاع الأسعار كان بالأمر المضغوط على إعادة تقييم سعر الصرف الحقيقي حيث انتقل هذا المعدل من 10,7% عام 2003 إلى 1,6% عام 2004. هذا الوضع يرجعنا إلى الإشكال المطروح والذي هو موضوع الرسالة فيما إذا كانت هذه التبعية للبترول ليست بالكابح لانتقال نمو وتنمية القطاعات الإنتاجية المتنوعة حسب الفهم المتداول لدى العلة الهولندية.

منذ 2004 إلى اليوم وصلت إيرادات صادرات المحروقات أعلى قيمتها وقفزت احتياطات الجزائر من العملات إلى مستويات مدهشة فقضينا على جزء كبير من ديوننا وهو أمر جيد لكن التواكل على هذا القطاع الريعي كمحرك اقتصادي يجب أن يأخذ في الحسبان والاعتبار والتنبيه لعدم الثبات والاستقرار الذي يكتنفه.

إن طرح قضية العلة الهولندية جزائرياً يطرح إشكالية النمو الاقتصادي المتواري حول ارتفاع الأسعار بدرجات عالية وكذا أهمية تسيير الريع البترولي بسبب البنية الهيكلية للاقتصاد التي تعتمد في ركائزها على الطلب من المنظور الكينزي المكبوح بسبب عراقيل هيكلية ومؤسسية هامة. الأهمية الكبرى لقطاع البترول والمعوّل عليها تقيّد بشكل حاد الديناميكية الحقيقية للاقتصاد وتحدّ من إمكانيات امتصاص البطالة.

¹ FMI Note d'information au public 2004

